


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

نشاط البحرية الجزائرية وأثره على العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية خلال القرنين 17و18م.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ

الحديث و المعاصر

إعداد الطالبة الباحثة : **رزاق بعرة مريم**

إشراف : **د/صحراوي عبد القادر**

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/هلايلي حنيفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د/صحراوي عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
د/الزين محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د/حمدادو عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية :1435-1436هـ/2014-2015م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كل من علمني الطموح وبث في نفسي

روح البحث (والديّ حفظهما الله) ، إلى كل

شرفاء الأمة الذين يؤمنون أن مستقبل

الأمة مرتبط بماضيها.

شكر وتقدير

قال تعالى : « ⬀☠↗▤❋☼⌂⑨③✎✆✞❀ ⬄⚐➔✍⬀❷☒⌛☒⮝ ✖⬀⬁♦☜ »

☎ «

سورة إبراهيم الآية -07-

الشكر أولا للمولى عز وجل أن منّ عليَ إتمام هذا العمل

وجدير بي أن أسجل في إحدى صفحات بحثي المتواضع شكري الخالص للدكتور : عبد القادر صحراوي على مساعدته وتوجيهه من خلال إشرافه على إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بكل شكري للجنة المناقشة، وكل من ساعدني

على إنجاز هذا العمل.

قائمة المختصرات

بالعربية :

إلخ : إلى آخره

ب.ش : بتاك شيك

تر : ترجمة

تح : تحقيق

تع وتح : تعليق وتحقيق

ج : جزء

دخ : دينار خمسيني.

[د.د.ن] : دون دار نشر

[د.س.ن] : دون سنة نشر

مج : مجلد

ص : صفحة

ط : طبعة

غ : غرام

ف : فرنك

م : ميلادي

مرا وتق : مراجعة وتقديم

هـ : هجري

بالفرنسية :

A.I.E.O : Annales de l'institut d'étude Orientales , Alger.
E.N.A.L : Entreprise Nationale du Livre

J.A : Journal Asiatique . Paris

N : numéro

Op.cit : ouvrage précité

P : page

R.A.C : Revue Algérienne et coloniale.

R.Af : Revue Africaine

R.H.M : Revue d'Histoire Maghrébiene , Tunis.

R.O.M.M : Revue de l'occiddant musluman.

T : tome

V : volume

مقدمة

تنوعت الأحداث التاريخية لإيالة الجزائر في الفترة العثمانية وشغلت حيزا كبيرا من الدراسات التاريخية بأقلام المؤرخين والرحالة والأجانب وبعض المغاربة والجزائريين الذين عاصروا الفترة الزمنية الممتدة من القرن السابع و الثامن عشر ميلادي.

كما كان للموقع الإستراتيجي لإيالة الجزائر وسط بلاد المغرب وتفتحها على جبهة عريضة مكنها من أن تكون همزة وصل بين شرق القارة الإفريقية وغربها، وكذا بين القارة وأوروبا، وهو الموقع نفسه الذي ساعدها وأهلها على القيام بنشاط موجه نحو البحر يحمل ذات المرة الطابع العسكري والأخرى الطابع التجاري، وزاد هذا الدور في فترة التواجد العثماني إذ فتح باب العلاقات للإيالة سواء مع الدولة العثمانية وإيالاتها بالمشرق العربي أو بالدول الأوروبية.

شهدت الجزائر في ظل الحكم العثماني (1518-1830م) تحولات عميقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ كانت أغلب الدراسات والأبحاث قد تناولت جوانب متعددة من هذه الفترة الزاخرة بالأحداث، إلاّ أنها لم تعطينا جميعا خصوصا ما يتعلق بجانب تأثير نشاط البحرية الجزائرية على العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية ما يمكننا من المعرفة والتعمق في هذا الجانب.

وعليه فإن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية منحتها أهمية خاصة، وذلك باكتسابها مكانة وهيبة دولية بفضل أسطولها البحري وبفضل العمل الجهادي الذي عرفته في بداية مرحلتها الأولى كإيالة تابعة للدولة العثمانية، وهذا ما جعل العديد من الدول يطلب صداقتها. وبفضل العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها الجزائر مع العديد من الدول الأوروبية، منحت هذه الأخيرة العديد من الامتيازات خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وتمكنت هذه الدول من بعث قناصلها وسفرائها وفي الكثير من الأحيان جواسيس وذلك للقيام بمهامهم في إيالة الجزائر كممثلين لتلك الدول.

الأهمية العلمية للموضوع :

هذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التاريخية التي تعرضت للكثير من التشويه والتزييف، خصوصا المواضيع التي تتعلق بجانب النشاط البحري.

إذ اعتبر جل الكتاب الأوروبيين ومن تأثر بهم الجزائر"مستعمرة تركية" وجهازها الإداري والعسكري مجرد وسيلة موجهة للجباية لا تهتم بأمور البلاد بقدر ما تتطلع دوما إلى تعزيز نشاط القرصنة (بمفهومها الأوروبي) سعيا للحصول على مزيد من الغنائم.

وتكمن أهمية موضوعنا في كونها تطرح قضية جديدة لم يسبق دراستها، ذلك أننا تناولنا نشاط البحرية الجزائرية وأثره على العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر ميلادي، فإن كانت هناك دراسات تناولت بالحديث عن البحرية الجزائرية من حيث النشأة والتطور فإنها أهملت

جانب العلاقات التجارية لما له من أهمية بالغة في وجود علاقات بين كلا الطرفين في عالم البحر المتوسط، ومع وجود دراسات سابقة تناولت موضوع العلاقات فقد كانت البادرة بكتاب العلاقات الخارجية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية من 1500 إلى 1830م للأستاذ يحي بوعزيز، أما الأستاذة بليل رحمونه فقد عالجت موضوع العلاقات التجارية في إطار الموانئ وكان موضوعها " العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا وليفورن" من 1700 إلى 1827 "، إلاّ أن اختلافنا في الكثير من المضامين حتم أن تكون دراستنا مغايرة لدراستها، ويجمعنا فقط الجانب التجاري مع تركيزها على موانئ محددة وفترة زمنيه مختلفة عما رسمناها، فما عدا ذلك فإن كل الدراسات والمؤلفات التي كتبت في هذا الجانب تتناول بالدراسة موانئ محددة أو فتره تاريخيه مغايرة عما رسمناها مثل: كتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري لمحمد العربي الزبيري، وهناك أيضا من الدراسات ما تعرضت إلى أحداث جزئية.

الإطار الزماني و المكاني :

كثير من الدراسات التاريخية عندما تناولت تاريخ الجزائر الحديث، ركزت على الجانب السياسي أو طرحت تناول عام وشامل ضمن دراسة قد تمتد من "1500-1830م" أو جزء منها، إلاّ أن القرنين السابع عشر و الثامن عشر ميلادي شهدا متغيرات جديدة في جانب نشاط البحرية الجزائرية و العلاقات بين إيالة الجزائر و الممالك الأوروبية من الناحية التجارية وقد كان لهما تأثير واضح على مجرى الأحداث في العالم المتوسطي فأخترناه موضوعا لدراستنا، فكان إطاره المكاني إيالة الجزائر والممالك الأوروبية المطلة على حوض البحر المتوسطي وممالك شمال أوروبا، ذلك أنها موضوع دراستنا العام، أما الإطار الزماني فقد حددناه بالقرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، وإن بدت هذه الفترة الزمنية طويلة فإننا نعلل ذلك بطبيعة الموضوع الذي استلزم منا دراسة قرنين بدل القرن الواحد وذلك بسبب تداخل الأحداث وتشابكها في كلا القرنين، كما أن الكثير من الدراسات ركزت على النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر وهي الفترة الأخيرة من عمر إيالة الجزائر، فكانت البادرة أن نتطرق إلى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر من أجل معرفة الميكانيزمات التي تحرك النشاط التجاري بين كل من إيالة الجزائر والممالك الأوروبية.

أسباب اختيار الموضوع :

وقد حفزتني مجموعة من الدوافع للخوض في هذه الدراسة أذكر منها :

*رغبتي في الوقوف على أطوار العلاقات بين الجزائر والممالك الأوروبية في الجانب التجاري وتأثير نشاط البحرية الجزائرية في ذلك.

*أن الحديث عن تأثير نشاط البحرية الجزائرية على التجارة البحرية بينها وبين الممالك الأوروبية موضوع شائك وفيه الكثير من التدخلات والإبهامات التي لابد من فكها، كما أن معرفتنا عنه لا تخرج عما سجله أقلام الكتاب



الأوروبيون الذين أطلقوا من الأحكام المسبقة ما لا يخدم الحقائق التاريخية المنشودة، كما أسهم في غموضها أن معظم الوثائق والمصادر العائدة إلى تلك الفترة نادرة أو صعبة المنال.

*أن الفترة المخصصة بالدراسة لم تحظي بدراسة شاملة ووافية من طرف الباحثين فبقيت العديد من جوانبها إمّا مهملة أو يغلب على دراستها طابع التبسيط، وعدم التفصيل في مجريات أحداثها وتحليلها.

الإشكالية المطروحة :

إن هذا البحث المزدوج الاهتمام الذي يعرفنا بنشاط البحرية الجزائرية، وبتأثير نشاطها في العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية، وذلك من أجل معرفة تطور الأسطول الجزائري وتأثير ذلك على مجريات الأحداث في الحوض المتوسطي وضعنا أمامنا إشكالية هامة تتعلق بهذا الجانب وهي كالتالي :

ما هو أثر نشاط البحرية الجزائرية على العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر ميلادي ؟ وما مدى تجسيد هذا الأثر على الواقع الذي فرضه رهان وتحدى العالم المتوسطي في ظل المتغيرات التي حدثت في المنطقة خلال فترة الدراسة ؟

والتساؤلات الفرعية التي تندرج تحت هذا الموضوع جاءت كالآتي:

كيف كان وضع الجزائر العام قبيل القرن السابع عشر ميلادي ؟ وما هي مكانة البحرية الجزائرية في العالم المتوسطي؟

ما طبيعة العلاقات بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية ؟ وهل أثرت هذه العلاقات على الجانب التجاري بين الطرفين ؟

كيف أثر ضعف البحرية الجزائرية على العلاقات التجارية بين الطرفين ؟ وما هو دور اليهود في اقتصاد الإيالة أواخر القرن الثامن عشر ؟

المنهج العلمي للموضوع:

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي (من خلال الاستقراء والاستنتاج) الوصفي التحليلي المبني على المقارنة والتحليل، لأنه يتناسب مع طبيعة الموضوع، فالوصفي لأنه ينصب على وصف الأحداث التاريخية المختلفة من حيث الزمان والمكان، مبرزين من خلاله طبيعة العلاقة التي كانت بين الممالك الأوروبية وإيالة الجزائر، أمّا المنهج التحليلي فمن خلال استقراء الأحداث واستنباط النتائج.

نقد المصادر والمراجع :

واعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع الهامة لدراسة هذا الموضوع تتصدرها مؤلفات الرحالة الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني إذ تركوا انطباعاتهم وملاحظاتهم التي سجلوها حول الجزائر في كتب، وقد كان من بين هؤلاء أسرى و جواسيس، قناصل، مبعوثين، وغيرهم.

كما اعتمدت على عدد من الوثائق الأرشيفية و المخطوطات رغم قلتها إلا أنني اسفتدت منها، كان أهمها :



1/الأرشيف :

اعتمدنا على مجموعة من الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها من المركز الوطني للأرشيف ومن المكتبة الوطنية، خصوصا ملف رقم 3190 والذي اشتمل على عدد من المخطوطات تعالج الجانب التجاري فحاولت الاستفادة منه قدر المستطاع، وسعيت إلى إيجاد وثائق تحاكي الموضوع لكنها كانت قليلة.

2/المصادر العربية :

– **ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ت808هـ/1406م**، واعتمدت على كتاب المقدمة النسخة التي راجعها سهيل زكار، والفائدة التي جنيناها من هذا المؤلف القيم أنه أفدنا كثيرا خاصة فيما يتعلق بأمر الغزو البحري في الحوض الغربي للمتوسط كما أمدنا بمعلومات حول نشاط القرصنة في المتوسط، كما أن الدارس لأمر النشاط البحري في المتوسط عليه أن يرجع إلى هذا الكتاب القيم، و كتاب تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر الذي جنينا منه فوائد كثيرة.

– **كتاب طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19م** للآغا إسماعيل بن عودة المزاري، فهذا الكتاب يعتبر موسوعة كبيرة تاريخية، ثقافية، جغرافية، اجتماعية حيث توسع مؤلفه في التاريخ ليشمل مدينتي وهران والجزائر، بالإضافة إلى إسبانيا وفرنسا والأتراك، حققه ودرسه الدكتور يحي بوعزيز.

– **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، ولد حوالي سنة 1781م بمدينة الجزائر وهو الحاج أحمد الشريف الزهار بن الحاج علي، ويغطي هذا الكتاب فترة مهمة من تاريخ الجزائر الحديث تمتد من 1754 إلى 1830م، ويذكر فيه أهم الأحداث والتطورات التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

أما المصادر المعربة فيتصدرها **كتاب مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824م**، وتكمن أهمية هذا الكتاب كون صاحبه أحد المتتبعين للأحداث عن قرب، وبحكم طبيعة وظيفته في السلك الدبلوماسي، يتعرض إلى قضايا متعددة كمسائل القرصنة، الديون، وبعض الجوانب الاقتصادية، مثل العمولات، المداخيل، الخزينة الجزائرية...وغيرها من المواضيع.

3/المصادر الأجنبية :

– ومن أمثال هؤلاء الأب بيار دان الذي ألف كتابا حول تاريخ البربر وقراصنتها إذ تحدث فيه عن القرصنة بمفهومها الأوروبي و عن المعاهدات التي تمت بين رياس البحر وسفن الدول الأوروبية وغيرها من المواضيع التي بإمكاننا توظيفها خلال دراسة هذا الموضوع.

– وكتاب تاريخ مملكة الجزائر " Histoire de Royaume d'Alger " لتوماس شو، إذ يشكل هذا الكتاب منعرجا في الأدبيات الأوروبية التي تهتم بالجزائريين والمسلمين بصفة عامة، وقد أراد الكاتب تحطيم

الأحكام المسبقة ومحو الطابع الأسطوري والنظرة الظلامية التي نشرها مفتدي الأسرى ورجال الدين وتركيزهم على أسطورة الأسير الشهيد، ولذلك سجل لوجي دي طاسي باعتباره دبلوماسيا زمنا جديدا بل منعرجا في النظرة الأوروبية حول الجزائر والمجتمعات الإسلامية في الحقبة العثمانية.

- دفتر التشريفات لـ فونتير دي بارادي المعنون بالجزائر في القرن 18م(1739-1799م) " Alger au XVIII[éme] siécle" والذي تطرق إلى العلاقات بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية، والمعاهدات التي تمت بين الطرفين و الأسرى وغيرها، وكتابه
"Alger et Tunis au XVIII[éme] siécle" حيث يتوفر على مادة مهمة تتعلق بالحياة العامة في الجزائر، الإدارة، الجانب الإقتصادي، وضع الأسرى المسيحيين، التجارة الخارجية الغنائم، ومما يزيد في أهمية الكتاب أن صاحبه أقام في مدينة الجزائر ما بين 1788- 1790م.

4/المراجع العربية :

- كتاب صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي لنور الدين عبد القادر، مطبعة البعث، قسنطينة، وهو مصدر مهم حول تاريخ الجزائر عموما والعثماني خصوصا، بالرغم من معالجته أحداثا متفرقة، إلاّ أنه يقدم معلومات خام للدارس والمتفحص فيها يجد فيها ما يفيد، وقد أفادنا هذا المؤلف في ما يتعلق بمصطلح القرصنة والغزو في البحر وبداية النشاط البحري للجزائر، خاصة في وصفه للنشاط البحري عند أهل بجاية.

- كتاب الجزائر وأوروبا لجون بابتيست وولف الذي غطي الفترة محل الدراسة ونظرا لاعتماده على وثائق ومصادر غير التي اعتاد الباحثون في التاريخ الحديث للجزائر استقاء مادتهم المعرفية منها فاعتماد المؤلف على الأرشيف الأمريكي والبريطاني بخلاف المراجع الأخرى، فقد ميز كتابه هذا الدقة والموضوعية في المعالجة، لكنه لم يستطع التزام الموضوعية في كل الكتاب فقد سقط في عدّة مرات في أفخاخ المدرسة الاستعمارية.

- الجزائر في عهد رياس البحر لويليام سبنسر، والذي يعد من أهم المراجع التي عالجت تاريخ الجزائر في العهد العثماني من مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.

- المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1(**العملة، الأسعار المداخيل**)، **ج2** (**القرصنة، الأساطير، الواقع**) ويعتبر صاحب هذا الكتاب من أهم الباحثين في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، تناولت هذه الدراسة قضايا متعددة تخص الشأن الاقتصادي مثل تطور حركة الأسعار المداخيل، النظام المالي الغنائم البحرية تطورها عبر مختلف المراحل.

- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، تستعرض هذه الدراسة جوانب متعددة تتعلق بالاقتصاد الجزائري، كما أرفقت هذه الدراسة بمعطيات و إحصائيات مالية دقيقة تخص مداخيل الدولة، العملة، القطاع الصناعي الزراعة، التجارة، الميزان التجاري...

ولم يقتصر اعتمادنا على كتاب واحد لنفس المؤلف، فسلسلة الأعمال الكاملة التي صدرت مؤخرا عن دار البصائر شكلت مرجعا مهما استفدنا منه كثيرا في قراءة الأحداث المتعلقة بفترة الدراسة، فالدراسات التي قدمها ناصر الدين سعيدوني المتعلقة بالفترة العثمانية عالجت في شق كبير منها الجانب الاقتصادي وتأثره بنشاط البحرية، وعلى غرار إيالة الجزائر فإنه قد تناول بالدراسة باقي الإيالات العثمانية في المغرب.

5/المراجع الأجنبية :

- Moulay Belhamissi , Histoire de la marine Algérienne 1515-1830، تاريخ البحرية الجزائرية لمؤلفه مولاي بلحميسي، والكتاب يتناول تاريخ البحرية الجزائرية من 1515 إلى 1830م، قدم معلومات مهمة عن البحرية خاصة ما يتعلق بجانب السفن والغنائم والرياس، كما قدم لنا هذا الكتاب معلومات قيمة ومهمة ساعدنا بشكل مباشر في إنجاز هذا البحث.

- Braudel (Fernand) , La Méditerranee et le monde méditeraneen à l'époque Philipe 02.

تاريخ البحر المتوسط والعالم المتوسطي خلال فترة فيليب الثاني، مرجع قيم لصاحبه فرنان بروديل، أكبر مؤرخ فرنسي في القرن العشرين، كتابه يعتبر أطروحة قدمها بعد سنين الأسر التي قضاها عند الألمان في الحرب العالمية الثانية، الأطروحة تتألف من حوالي 1300 صفحة مع الخرائط والصور، و الكتاب دراسة شاملة حول البحر المتوسط وأهميته الجغرافية والحضارية والإقتصادية، ساهمت معلومات هذا الكتاب بشكل كبير في إنجاز هذا العمل، خاصة في استقصاء أهمية البحر المتوسط وتأثيره في العلاقات بين الضفتين.

6/الدوريات :

– قرباش بلقاسم : **الجزائر ودول شمال أوربا 1600–1830م** "، مجلة دراسات تاريخية العدد02، أفريل 2014.

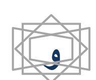
استفدنا من هذا المقال في معرفة ممالك شمال أوروبا وأحوالها خلال نفس فترة الدراسة حيث استقى كاتب المقال معلوماته من كتب إنجليزية لأن من تكلموا عن ممالك الشمال جلّهم كتبوا باللغة الإنجليزية وعايشوا أحداثا وقعت في نفس الفترة.

– محفوظ قداش : **الجزائر في العهد التركي**، مجلة الأصالة، العدد 52، 1977

وهي مقالة مهمة استفدنا منها كثيرا، خاصة لنظرتها الشمولية التي أعطت لنا فكرة عن كل الجوانب التي لها علاقة بالوجود العثماني في الجزائر، مثل القرصنة والأسرى.

– كمال بن صحرواي : **الصراع الإسلامي المسيحي ومؤشراته في البحر المتوسط خلال القرن 16م**، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد20-21، فبراير 2014، وهران

استفدنا من هذا المقال كونه يعالج قضية مهمة ومن زاوية مختلفة عما كنا نراها في السابق.



7/الرسائل الجامعية :

بليل رحمونة : العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مارسيليا وليفورن" من 1700 إلى 1830.

أفادتنا هذه المذكرة جدا كونها أول من تطرق إلى دراسة هذا الجانب، وقد تمكنت من الإحاطة بكل مواضيعه، ووضحت وضعية التجارة الخارجية في نفس فترة الدراسة والتي كانت تتم عبر الموانئ المحددة.

خليفة إبراهيم حماش : **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى سنة 1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988.

إذ وضح خلالها الأستاذ خليفة حماش العوامل التي ساعدت على قوة بحرية الإيالة، ومصادر قوتها ثم مصير البحرية ونتائج ضعف الأسطول.

الخطة المقترحة :

أمّا عن تقسيم بحثنا فالفصل الأول أبرزت من خلاله مكانة البحرية الجزائرية في العالم المتوسطي من حيث أسباب ظهورها كقوة دولية ومظاهرها في المجالات التالية : اهتمامها بالأسطول، الأسرى، استفادتها من الغنائم البحرية والإتاوات والهدايا الإلزامية التي تفرضها على أغلب الدول مثل : فرنسا، إسبانيا، البرتغال هولندا...إلخ.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى طبيعة العلاقات بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية من جانب النشاط التجاري، ووضحنا العلاقات التي كانت تربطها بممالك الشمال وممالك الجنوب والتي تحكمت فيها المعاهدات التي كانت تعقد بين الطرفين، كما بينا العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر وأساليب وأدوات التجارة الخارجية وفي الأخير بنيتها من حيث الصادرات والواردات.

وتناولت في الفصل الثالث تقييم لهذه العلاقات وأثرها على كلا الطرفين في نفس فترة الدارسة، حيث تحدث وضعنا تقييم للتبادل التجاري الجزائري مع الممالك الأوروبية ثم مصير البحرية الجزائرية و نتائج ضعف الأسطول الجزائري، ودور اليهود في التجارة الخارجية وركزت على أواخر القرن الثامن عشر، إذ عرفت بالجالية اليهودية وباهم الشركات اليهودية، ثم دور اليهود في زعزعة إقتصاد الجزائر وفي الأخير تأثيرهم ودورهم في الدبلوماسية الجزائرية، وختمت الموضوع بحوصلة عامة أدرجت فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال الإجابة عن الإشكال المطروح.

الصعوبات :

أمّا الصعوبات التي لاقيناها خلال إنجاز هذا العمل فلا نرى بدا من بسطها لأنها أصبحت مألوفة ولا مبالغة إن قلنا أن في تلك الصعوبات متعة البحث، لأننا في كل مرة واجهنا مشكلة منحنا دفعا جديدا وعزما على مواجهتها.

وفي النهاية نأمل أن يكون هذا العمل مساهمة في خدمة البحث العلمي، وأن يكون إثراء لمن يرغب في دراسة هذه المواضيع أو على الأقل دافعا للتعمق في البحث والدراسة لمن أراد ذلك.



الفصل الأول :

نشاط البحرية الجزائرية خلال القرنين 17-18 م

المبحث الأول : أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث.

أولا– العلاقات الدولية بين الضفتين أواخر القرن السادس عشر.

ثانيا–الأهمية الإستراتيجية للضفة الجنوبية للبحر المتوسط والجزائر.

ثالثا– بروز إيالة الجزائر العثمانية وانبعاث النشاط البحري بها.

المبحث الثاني: النشاط التجاري والعسكري للبحرية الجزائرية خلال القرنين 17-18م.

أولا– النشاط التجاري.

1-1-غنائم الجهاد البحري.

1-2-الأسرى.

1-3-الهدايا والإتاوات.

ثانيا– النشاط العسكري.

2-1- الحملات الأوروبية ضد الجزائر.

2-2-أهم المعارك التي خاضتها.

المبحث الثالث: النشاط البحري الجزائري بين الجهاد والقرصنة وتأثيراته المختلفة.

أولا– البعد الجهادي للنشاط البحري الجزائري وعوامل ازدهاره.

1-1- البعد الجهادي.

1-2-عوامل ازدهاره.

ثانيا– مفهوم القرصنة وارتباطها ببداية نشاط البحرية الجزائرية.

2-1-القرصنة البحرية بين المفهوم والتعريف.

2-2- تأثيراتها في الحوض المتوسط وردود الأفعال المختلفة.

يعد البحر الأبيض المتوسط من البحار الداخلية، إذ يربط بين ثلاث قارات من العالم، ويكتسب أهمية جغرافية، واقتصادية وحضارية كبرى باعتباره مهد للعديد من الحضارات التي قامت على ضفافه و ساهمت في وجود علاقات بينها كانت نواة لوجود عدّة منافذ وطرق للسيطرة والهيمنة عن طريق أساطيلها.

واعتبارا من بداية القرن السادس عشر ميلادي ظهرت تغيرات كبرى على المستوى العالمي، وذلك باكتشاف العالم الجديد وتغير موازين القوى بين الشرق والغرب ، ونشأ صراع كبير بين الدول البحرية إذ أن طبيعة المعركة التي ميزت ذلك العصر تجعل من القوة البحرية قوة عسكرية أساسية للصمود.

وبظهور الدولة العثمانية كقوة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وتشكيل حضور عثماني في الجزائر بداية من القرن السادس عشر ميلادي شكل انبعاثا للنشاط الملاحي الإسلامي ، إذ تمكنت هذه الأخيرة عن طريق إعلان تبعيتها للدولة العثمانية من توسيع نطاق حدودها السياسية إلى المجال البحري عن طريق أسطولها والذي ساهم في ظهوره عدّة عوامل نتج عنها في الأخير أبعاد مختلفة لنشاطه بين الجاهدية وبين مدلولية القرصنة وبين البعد الاقتصادي والبعد العسكري للأسطول الجزائري في الفترة العثمانية ، كما عبر المجال المتوسطي على عنصر فعال في الإستراتيجية العثمانية ، إذ مكن الأسطول البحري الجزائري من توسيع مجال المواجهات مع القوى الأوروبية المسيحية ، وتحقيق الكثير من الأهداف التي كان من المستحيل تحقيقها عبر منافذ بحرية أخرى.

<u>المبحث الأول</u>: أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث.

أولا- العلاقات الدولية بين الضفتين أواخر القرن السادس عشر:

علاقة الإنسان بالماء علاقة أزلية، ومصداق ذلك قوله تعالى: « ❒◆♎❑➔◆ ✃✍⬏✍⅄♙⚇❸ ⌘⌶⧁⬚⧄ ✃☾❸✿⌑☐⎕ ⧁↗✍⬏⬔☺⬂⚉⬏✃ ⌘⌶⧁✋♦⬚■⬚⬔❀ ⬗⬔ ✃⬔➔⬔⬁•▫ ⓵↖⬕ ♦■❍✿⌨✡⬏ ❒◆⌚⧁♑⇧❷ॐ✃ ≣» [1]. لقد ارتبط مصير الإنسان بوجود الماء شأنه في ذلك شأن بقية المخلوقات، واختلفت طرق تعامل الإنسان مع مصادر المياه عن طريق تعامل بقية المخلوقات، حيث بذل الإنسان مجهودات متواصلة من أجل إخضاع مصادر المياه والسيطرة عليها. [2]

وكثيرا ما نسمع أن الأنهار والبحار ظاهرة طبيعية للفصل بين إقليم وآخر، أو بين دولة ودولة وحتى بين قارة وقارة، ولكن الحقيقة الثابتة أنها (أي الأنهار والبحار) تُكوّن على العموم وسيلة فعالة من وسائل التواصل والتعارف والتواد[3]. وبالرغم مما تبدوا عليه البحار من أداة فصل بين اليابسة، فلقد نجح الإنسان ومنذ أقدم العصور في جعلها أداة وصل لا فصل، وهي ليست حواجز، إنما هي طرق صالحة لمن توجد لديهم وسائل الانتقال إليها وفيها. [4]

فقد تمكنت الجماعات البشرية بفضل تواجدها والتفافها حول المسطحات المائية من اكتشاف الدور الكبير للبحار كونها طريقا للاتصال بين الأمم والحضارات، ليس هذا فحسب بل لابد منه للحرب وللتجارة ولإيقاع الضرر وتبادل المنافع. ومثل البحر المتوسط أهم بحار العالم كونه مركزا للالتقاء ومفترقا للطرق حال وجود أزمات.

---

[1] – سورة الفرقان، الآية: 54.

[2] – محمود السيد الدغيم : **أضواء على تاريخ البحرية الإسلامية العثمانية حتى نهاية عهد السلطان سليمان الثاني**، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994، ص10.

[3] – عبد الهادي التازي : **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية (سلسلة الدورات)، الرباط 1995 ص83.

[4] – لويس آرشيباليد.ر : **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط** (500-1100)، تر/أحمد محمد عيسى مرا و تق/محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،[د.س.ن]، ص14.

1-1- الأهمية الإستراتيجية و التاريخية للبحر المتوسط :

اشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما : (Medius) أي المتوسط و (Terra) أي الأرض[5]، ويعتبر من أهم البحار في العالم، إذ يربط بين ثلاث قارات هي: إفريقيا، أوروبا وآسيا، ويكتسب أهمية لكونه منطقة حضارية ترعرعت على ضفافه حضارات راقية : أمازيغية، يونانية، فينيقية، رومانية، وعربية إسلامية.[6]

كما يمثل المتوسط حوضا يجمع عددا لا متناهيا من القوميات، واللغات، والثقافات المطلة على ضفتيه الجنوبية والشمالية[7]، إذ يشكل طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم في العصرين : القديم والوسيط، وبينها وبين العالم الجديد في العصر الحديث، بحيث كان وما يزال حلقة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة وشعوبه.[8]

يمثل المتوسط مسطحا مائيا مهما جغرافيا وحضاريا، فلا يضاهيه في ذلك أي بحر داخلي على الإطلاق ولا يرتبط ببحار العالم إلا بواسطة مضيق جبل طارق، كما يعتبر من البحار الأكثر حيوية في مجال حركة التنقل العالمي، فهو يربط بين الحركة القادمة من المحيطين الهادي والهندي شرقا نحو المحيط الأطلسي والعكس، ويتحكم المتوسط عبر مداخله في خطوط الملاحة البحرية الداخلية على الحوض عامة، سواءً تلك القادمة من العالم الجديد وإفريقيا الغربية والشرقية أو الشرق الأدنى والأوسط أو المتجهة نحو الشرق الأقصى عبر قناة السويس.[9]

يعتبر البحر الأبيض المتوسط أكثر بكثير من مجرد مسافة مائية، فقد شهد صعود الحضارات الإنسانية، فالحديث عن البحر مقرون دائما بالحضارة، والحضارة على مرَ العصور ترتبط ارتباطا وثيقا بضفاف الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات[10] .

---

(5) – محمد رفعت : **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص19.

(6) – يحي بوعزيز : **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص9.

(7) – محمد إبراهيم حسن : **دراسة في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص ص28-50.

(8) – يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص9.

(9) – رجاء العودي عدوني :" **الجهاد البحري المشترك بين إفريقية والمغرب الأقصى بين القرن الثالث عشر والسادس عشر ميلادي**"، مجلة اللجنة المغربية للتاريخ البحري، المغرب، ماي-جوان 1997، ص109.

(10) – مصطفي داودي :" **دور البحرية الجزائرية في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين** "، أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، [د.س.ن]، ص 269

عرفت ضفاف البحر المتوسط ظهور ثم انتشار عدد من الديانات الكبرى وبزوغ ثم انحدار حضارات عالمية متميزة، فالآشوريون والبابليون والفينيقيون والفراعنة والفرس واليونان والرومان والبيزنطيون والبرابرة والقوط والفرنجة واللومبارد خاضوا غماره، فكان هذا البحر في العصور الأولى الأهم بين البحار كلّها[11]، وهذا ما جعله في الأخير يختزن عصارات عدّة تجارب حضارية وبشرية.[12]

كما تميز البحر الأبيض المتوسط عبر تاريخه بالتنوع والتعددية في الأعراق والشعوب واللغات والثقافات وهذا ما جعل فرنان بروديل "Fernand Braudel" ينعته بـ العالم المتوسطي(Monde Méditerrané)[13]. ويتمتع البحر المتوسط بموقع استراتيجي هام أهله أن يحتل أهمية تاريخية عبر انفتاحه على ثلاث قارات، فقد قال عنه ابن خلدون : " والساكنون بسيف هذا البحر وسواحله من عدوتيه (*) يعانون من أحواله ما لا تعانيه أمة من أمم البحار." [14] فنجد أن الإغريق بحكم موقعهم الجغرافي وطبيعة شواطئ بلدهم الجزرية، كانوا مؤهلين لركوب البحر من أجل كسب عيشهم بالوسائل المختلفة، وهذا ما أكده مونتيسكو بقوله : «...أن جميع الأغارقة الأولين من القراصنة ومن المحتمل أن منيوس الذي كانت له إمبراطورية البحر لم ينل غير الفوز في قطع الطرق...»[15]، كما مثّل المتوسط مجال الصراع بين الإغريق والفينيقيين بسبب احتكار الفينيقيين للتجارة، واعتبر هذا الصراع بداية الصراع بين الشرق والغرب في المجال البحري. وبعد انهيار قرطاجة سنة 146ق.م سيطر الرومان سيطرة كاملة على هذا البحر لعدّة قرون.[16]

---

[11] – اللجنة المغاربية للتاريخ الإسلامي : "**الجهاد البحري في التاريخ العربي الإسلامي**"، ندوة دولية، المغرب، ماي-جوان 1997، ص22.

[12] – عبد الجليل التميمي: **العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط** : **الإشكاليات والمقاربات الجديدة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص20.

[13] – Braudel (Fernand) , **La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe 02,** ed5, V01, Colin, Paris, 1966.

(*) عدوتيه ويقصد بها ابن خلدون عدوته الجنوبية (كما فسرها هو بنفسه)، بلاد البربر كلهم من سبته إلى الإسكندرية إلى الشام، وعدوتيه الشمالية بلاد الأندلس و الإفرنجة والصقالبة والروم إلى بلاد الشام أيضا.

[14] – عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون: **المقدمة**، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004، ص243.

[15] – مونتسكيو : **روح الشرائع**، تر/ عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية (الأونسكو) دار المعارف المصرية، القاهرة، 1953 ص ص28-30.

[16] – إبراهيم سعيود : **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02، 2009/2010م، ص97.

كما ركب المسلمون البحر المتوسط مع بداية فتح الشام ومصر وشمال إفريقية وتصدي بنو الأغلب (*) مع بداية القرن التاسع الميلادي لغطرسة الروم وتمكنوا من الانتصار عنهم، وقد وصف آرشيباليد لويس انتصار العرب على الروم بقوله:«...وانقلب انتصار الإسكندر على دارا وانتصار روما على حنبعل وانتصار أورليان على الزباء ونبذ الشرق الحضارة الغربية التي فرضت عليه قصرا وأشاح بوجهه عنها وبدأ عصر الإسلام في دنيا البحر المتوسط...».[17]

ثم حلّ بالمسلمين عهد الضعف والفتور، وبدأ يشهد البحر المتوسط مع نهاية القرن العاشر الميلادي وحلول القرن الحادي عشر تزايدا ملحوظا في النفوذ المسيحي على حساب الحضور الإسلامي عموما [18]، ومن ثمّ أصبح البحر المتوسط يشكل أحد أهم حلقات التاريخ القديم والحديث، كما ارتبط تاريخه بتاريخ بقية البحار، إذ يورد بروديل "Braudel" في هذا الصدد:«...لا يمكن معرفة تاريخ العالم والبحار الداخلية، دون معرفة تاريخ البحر المتوسط...».[19]

1-2 – الأهمية الاقتصادية :

اكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية كونه منطقة حضارية، وكونه أيضا طريقا عالمية للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم في العصر القديم والوسيط وفي العصر الحديث والمعاصر، ومما زاد من أهمية هذه المنطقة هو وفرة الموانئ والمرافق والمخابئ المنتشرة على طول سواحله إذ شكلت هذه الأخيرة مركزا هاما للتجارة والتبادل الاقتصادي.[20]

لم تتأثر الحركة التجارية في البحر المتوسط بانتقال الحكم من دولة إلى دولة، بقدر ما تفرضه الدولة الأقوى من نظم وقوانين تجارية ومدى تحكمها في هذه الحركة، وما توفره لها من مناخ وحماية، ويورد فرنان بروديل "F. Braudel" في هذا الصدد :« المتحكم في البحر دوما هو المتحكم في الثروة.» [21]

(*) بنو الأغلب وينسبون إلى دولة الأغالبة (800-909م)، وهي دولة تأسست بالمغرب أيام بني العباس وعاصمتها القيروان. ينظر: إبراهيم سعيود: المرجع السابق، ص99.

(17) – لويس آرشيباليد.ر: المرجع السابق، ص78.

(18) – إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص99، و ابن خلدون: المرجع السابق، ص201.

(19) – Braudel (Fernand), op.cit , Tom2 , p24-60.

(20) – Hervé (Coutau Bégarie), **L'émergence d'une pensé naval en Europe au XVI siècle et au début du XVII siècle,** le mer, Paris , 2000 , p205

(21) –بروديل فرنان: **البحر المتوسط المجال والتاريخ**، تر/ عمر بن سالم، منشورات وزارة الثقافة، تونس ،1990، ص125.

ويذكر بروديل أيضا في كتابه البحر المتوسط والعالم المتوسطي :«...لعب الاقتصاد دورا حاسما في تاريخ البحر المتوسط في أغلب الأحيان وفي الثروات التي يأتي بها كمسطح للنقل، فسيد هذه الثروات من سيطر على البحر، فلم يكن هذا البحر بسعته يقبل بسيد واحد في آن واحد، وليس من الضروري أن يكون هذا السيد سياسيا كروما كما يظهر لنا للوهلة الأولى، وإنما السيد المبادلات، التفاوت، وفروق المستويات في الحياة التجارية».[22]

زادت حركة الفتح الإسلامي التي امتدت من المحيط الهندي إلى الأطلسي من الانفتاح الاقتصادي، إذ أرجعت الدورة التجارية العالمية أعظم مدن البحر المتوسط من حديثة كالقيروان وفاس، وأخرى بعثت فيها الحياة كاشبيلية، وقرطبة، وباليرمو وهذا واضح في إشارات الرحالة العرب[23]. لذلك فإن الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط كانت تتمثل في العلاقات التجارية التي لم تنقطع عبر العصور التاريخية، إذ بلغت درجات التطور في القرنيين السادس والثامن الهجري، الثاني عشر والرابع عشر ميلادي وأصبحت أكثر تعقيدا مع القرن الخامس عشر والسادس عشر ميلادي، كونها أصبحت مرتبطة بمعاهدات واتفاقيات تجارية، وسأتناول هذا الجانب بالتفصيل ومدعما بالوثائق في الفصل الثاني لأنه محل الدراسة.

1-3 – الصراع الإسلامي المسيحي في البحر المتوسط أواخر القرن السادس عشر:

كان للحضور العثماني في غرب المتوسط أثرٌ كبير على سير الأحداث التي كانت تشهدها منطقة الغرب الإسلامي خلال القرن 10هـ-16م، إذ أن العثمانيين من خلال تحركاتهم في غرب البحر وتدخلاتهم في منطقة المغرب، وذلك عن طريق تثبيت الوجود العثماني في المتوسط عبر محطات رئيسية مثلتها جزيرة جربة ومالطة وتونس ورودس[*]، جاءت للرد على الزحف المسيحي الذي تزايد بعد الاتفاق الإسباني البرتغالي المعروف بـ "تورديزيلاس"

[22] - Braudel (Fernand) , op.cit , p133.

[23] - علاوة عمارة : **دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص137-140.

[*] رودس (Rhodes) : وهي جزيرة يونانية اتخذها فرسان القديس يوحنا مقرا لهم منذ 1309م، بعد أن تحولوا من رهبان إلى عسكريين عقب الحروب الصليبية، وقد حاول العثمانيون فتح الجزيرة عدّة مرات لكنهم لم يتمكنوا من ذلك- -إلا عام 1522م، فانتشر فرسان يوحنا في سواحل البحر المتوسط قبل أن يتخذوا من مالطة مقرا لهم بعد أن أعطاهم إياها شالكان عام 1530م. ينظر كمال بن صحراوي : " **الصراع الإسلامي المسيحي ومؤشراته في البحر المتوسط خلال ق 16م** "، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد20-21، فبراير 2014، وهران.

في جوان 1494م [24]، وقد ساهموا دون شك في إعطاء نفس لحركة المقاومة التي انطلقت للرّد على الهجمات المسيحية التي كانت تستهدف منطقة المغرب خلال هذه الفترة[25].

ويندرج هذا الصدام في البحر المتوسط في إطار الصراع الحضاري بين الإسلام والمسيحية، فهو مجرد حلقة ضمن سلسلة طويلة عرفت تاريخيا بـ"الحروب الصليبية"[*]، وأنتجت تجاذبات قوية إن على المستويين العسكري أو السياسي أو حتى المستوى الاقتصادي، وأدت في الأخير إلى تغيير واضح مّس الخريطة السياسية على سواحل البحر المتوسط وفي غـرب أوروبا وجنوبها الشرقي[26]، فقد كانت هناك مجموعة من المحفزات الرئيسية التي أدت إلى احتدام هذا الصراع، منها دور الكنيسة و باباواتها في دعم البحارة الأوروبيين والسياسة الأوروبية العدوانية خاصة دور البابا بيوس الخامس"Pius 5" الذي رأى في هذا الصراع حربا صليبية جديدة، ولم تعتبر المسيحية يومئذ دينا فقط ولكنها تجمع جوانب مختلفة، فهي اللغة اللاتينية، والتراث الإغريقي الروماني، وأوروبا التي تسكنها العناصر البيضاء، وهي بالتالي تمثل الوجه الشمالي لهذا الصراع.[27]

إن الصراع الذي كـانت مـنطقة الغرب الإسـلامي مسرحا له طيلة القرنين 15 و16م يـعـود في الأصل إلى فترة حروب الاسترداد التي قادتها الدولة المسيحية ضد الإسلام والمسلمين في الأندلس من أجل استرجاع الأراضي المسيحية من يد المسلمين وكانت الأمم المسيحية تعتبر تحركها ضد المسلمين ردّا على احتلالهم للأندلس الذي استمر ما يقرب من 800 سنة.[28]

لقد نتج عن سقوط غرناطة سنة 1492م انتهاج إسبانيا المسيحية سياسة جديدة تجاه مسلمي الأندلس إذ تهدف هذه السياسة إلى القضاء تدريجيا، وبصورة جذرية على كل مظاهر الإسلام، ذلك أن نخوة النصر التي

---

[24] – للتعرف أكثر على الاتفاق الإسباني البرتغالي خلال فترة الصراع الإسلامي المسيحي ينظر: صالح حيمر: **التحالف الأوروبي ضد الجزائر 1541 م وتأثيراته الإقليمية والدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006.

[25] – زهراء النظام : **العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003 ص57.

(*) وقد أضفي الكثير من المؤرخين صبغة الصليبية على تلك الحروب، فالمؤرخ الفرنسي بروديل ينعتها " **بالصليبية الإسبانية في إفريقيا**"، ينظر:
Braudel (Fernand)," **Les espagnols et l'Afrique du nord de 1492-1577"**, R.Af , V 69, 1928 p186.

[26] –كمال بن صحرواي : المرجع السابق، ص ص573-574.

[27] – أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 4، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص187.

[28] – De Mas Latrie(M.L) , **Traités de paix et de commerce et document Divers concernant Les Relations Des chrétiens avec Les arabes De l'Afrique septentrionale au moyenne âge recueillis par ordre De L'empereur et publiés avec une introduction historique** , Henri Palon, Paris, 1866, p341.

اجتاحت إسبانيا قد ألهبت العواطف وطغت على منطق العقل، وأصبحت إسبانيا تؤمن بأن عليها واجب تطهير أرضها من المسلمين والإسلام، والتي أصبحت تخشى منه ومن شبحه.[29]

إن الأحداث التي تم عرضها كان وراءها دافع قوي، وهو زواج فرديناند ملك الآرغون وإيزابيلا ملكة قشتالة، وذلك سنة 1469م/874هـ، حيث سمح هذا الزواج من توحد المملكتين في الأهداف والمسعى، فقد توسعتا داخل المحيط الإسباني، وذلك بالقضاء على مملكة غرناطة الإسلامية، وخارجه في البحر الأبيض المتوسط ببسط نفوذها في ممراته.[30]

عملت إسبانيا على القيام بإجراءات تعسفية ضد مسلمي الأندلس، وذلك بغية تصفية وجودهم من شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث فرضت عليهم أقسى الإجراءات وتنصيرهم بالجملة خلال عشر سنين، وقد خيرت الأقلية الإسلامية الإسبانية بين التنصير أو الرّق مدى الحياة، وذلك لما عرفته هذه الأقلية من تتبع وملاحقة عن طريق ديوان التحقيق[31]، كما صودرت أملاكهم وحرم عليهم التكلم باللغة العربية، وارتداء الألبسة الوطنية والتردد إلى الحمامات، وفتح أبواب منازلهم أيام الحفلات الجمعة والسبت، وإقامة الشعائر الدينية وعدم التسمية بأسماء عربية كما حولت جميع المساجد إلى كنائس ومنع المسلمون من حمل السلاح، وفرض عليهم العيش في أحياء خاصة وارتداء ألبسة معينة...إلخ، وإذا لوحظ عليهم بعض الولاء إلى ماضيهم أو التعلق بدينهم فتسلط عليهم أقصى أنواع العقوبات.[32]

فرض على المسلمين في الأندلس، إمّا التنصير أو الموت أو الجلاء، وفور دخول القرار حيز التنفيذ أصبح الذين اعتنقوا الديانة المسيحية طواعية أو كرها، ظاهريا أو باطنيا، يعرفون في كتب التاريخ باسم "الموريسكيين"

---

[29] - عبد الجليل التميمي: "**رسالة مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541**"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 3، جانفي 1975، ص37.

[30] - حنيفي هلايلي: **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص115.

[31] - عبد الجليل التميمي: رسالة مسلمي غرناطة ...، ص 37.

[32] - محمد عبد الله عنان : **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966، ص ص353 – 354.

(Moriscos)[*]، وهي تسمية جاءت كرّد على تلك التسمية القديمة التي أصبحت من طرف المسلمين على الذميين أو المسلمين الذين ظلوا على دينهم فكانوا يعرفون باسم "المستعربين" (Mozarabes).[33]

استوطن عدد كبير من مهاجري الأندلس المدن الساحلية الجزائرية مثل : تنس، بجاية، الجزائر ووهران ومدن داخلية مثل : المسيلة، تلمسان[34]، كما قاموا بإنشاء مدن جديدة ذات طابع أندلسي مثل مدينة بجاية وطبعوا بعض المدن بالصبغة الأندلسية مثل : البليدة، الجزائر، دلس، المدية، قسنطينة، تلمسان وغيرها. [35]

إن التوسع العثماني في غرب المتوسط يندرج ضمن حركية تاريخية تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في إطار التحرك المسيحي الجديد (سواء في الجانب الديني أي حروب الاسترداد أو في الجانب التجاري عبر ولوج أوربا عالم الاكتشافات الجغرافية) الذي يرمي إلى أخذ المسلمين من الخلف والسيطرة على بلادهم، وإضعاف اقتصادهم بإيجاد طرق بديلة عن البحر المتوسط والبحر الأحمر[36]، وحتمت هذه المتغيرات على الدولة العثمانية إلى تحويل طابع قوتها العسكرية من بري إلى بحري، فقد عمل خيرالدين بربروس على تقوية الأسطول البحري

(*) لقد درج المؤرخون على استعمال مصطلح الموريسكي "Moriscos" كدلالة تاريخية لنعت مسلمي الأندلس أو العرب المتنصرين بعد سقوط غرناطة 1492م، الذين فرض عليهم التنصير القسري مابين 1499-1526، وبقي أحفادهم حتى عمليات الطرد النهائي ما بين 1603-1614م. أمّا الأستاذ عبد الله حمادي فقد أورد بأن لفظ موريسكي هو من أصل لاتيني إغريقي، وهذا حسب رأي المؤرخ الروماني سالوستيو " = Sollustius= "، إذ أن هذه التسمية تطلق على مجموعة بشرية ذات البشرة السمراء، أمّا الأصل الإغريقي للتسمية فهو من أموروس " Amaurus "، ويعني داكن البشرة، ومن هناك يشتق للصفة مورو "Moro"، ويعني شديد السمرة، وقد تمدد هذا المفهوم ليتحول في العصور الوسطى إلى معنى الإنسان المسيحي، ومن هذه الاشتقاقات انحدرت تسمية موريسكي والتي تعني غير النصراني والموجهة خصيصا لتعيين أقلية المسلمين، ينظر، حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص4. وعبد الله حمادي: **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس 1492-1616م**، دار الألمعية، الجزائر، 2011 ص52.

-كما نتج عن هذه التسمية علم يسمي بـ "علم الموريسكولوجي" وهو من أهم العلوم التي تحظى بأهمية بالغة من قبل الباحثين. ينظر، **نشرة أنباء بيبليوغرافية حول المدجنين والموريسكيين والنصوص الإلخميادية وفقه اللغة العربية والرومانية**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد63- 64، جويلية 1991، ص421.

(33) – عبد الله حمادي : المرجع السابق، ص ص 51-52.

(34) – أحمد أبو العباس الغبريني : **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية**، تح/ رابح بونار ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص287.

(35) – محمد دراج : **الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروسا (1512-1543)**، تصدير/ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص67.

(36) – كمال بن صحراوي : المرجع السابق، ص575.

العثماني وذلك بعد تعينه بيلاربايا على الجزائر عن طريق الرسالة التي بعث بها أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول في أوائل ذي القعدة 925هـ/مابين 26أكتوبر و03 نوفمبر 1519م .[37]

كما عرف الأسطول العثماني كثرة التحالفات المعادية له، فأصبح يتحرك شرقا وغربا لنجدة مسلمي الأندلس وصدّ الزحف المسيحي المتنامي، حيث تمكن البحارة الجزائريين من شن 33 غارة بحرية ناجحة على السواحل الإسبانية بين 1528-1584م ونقل عدد كبير من مسلمي الأندلس المهددين بالموت.[38]

اعتبر الدفاع عن الإسلام والذود عنه الدافع الأول والمحرك الأساس للعثمانيين في غرب المتوسط، إذ لم يكن من السهل على أي طرف إدارة الصراع الإسلامي المسيحي على مستوى حوض البحر المتوسط، خصوصا وقد تداخلت المعطيات وتشابكت حيثياتها فالجانب العقدي قد أثر بشكل هام على وجود علاقات دولية مبنية على المصالح وكانت التحالفات إطارا عاما لها.

ثانيا –الأهمية الإستراتيجية للضفة الجنوبية للبحر المتوسط والجزائر:

شهدت منطقة الشمال الإفريقي قيام دول كبيرة في فترة العصور الوسطى مثل المرابطين والموحدين[39]، عبرت في مجملها عن وجود كيانات مستقلة في المغرب الإسلامي كانت تشمل 03 أو 04 أقطار سياسية منفصلة، إذ يطلق المؤرخون على هذه الكيانات بالمغرب الأقصى والمغرب الأوسط والمغرب الأدنى أو إفريقية.

وكنتيجة حتمية لهذا التفكك الذي ساد منطقة المغرب الإسلامي، ولافتقاره إلى سلطة قوية تفرض نفوذها وهيبتها، بعدما صار التطاحن و الفرقة والفوضى، سمة وصورة يتصف بها هذا المجال الجغرافي الواسع، بالرغم من وحدة اللغة والعرف والدين[40]، ظهرت كيانات مستقله كل واحدة تحاول فرض سيطرتها على حساب جاراتها، مما سبب أحداثا سياسية متأزمة وأحداثا داخلية غاية في التداخل والتشعب، خصوصا مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي، العاشر هجري.

إذ وبعد انهيار دولة الموحدين انقسمت بلاد المغرب إلى 03 دول:

---

[37] – عبد الجليل التميمي : "**أول رسالة من أهالى مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519**"، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 6 تونس، 1979، ص ص116-120.

[38] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي : **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص44.

[39] – صلاح العقاد : **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993، ص9.

[40] – Pierre (Boyer), "**Contribution à l'étude politique religieuse des turcs dans la régence d'Alger**" , in R.O.M.M, N°1, 1966, p 12.

1- بنو حفص في الجزء الشرقي يحكمون البلاد التونسية وطرابلس، وفرع منهم يحكم شرق البلاد الجزائرية (بجاية وقسنطينة و الزاب).

2- المغرب الأقصى، والذي كان تحت حكم بني مرين الوطاسيين.

3 - أمّا الجزء المتبقي وهو المغرب الأوسط فيحكمه بنو زيان[41]. إن حكم دولة بني زيان التي تأسست سنة 1235م علي يد يغمراسن بن زيان[*] (1235-1283م) و التي اتخذت تلمسان عاصمة لها [42] كان نظريا، أمّا عمليا فكانوا يحكمون تلمسان و ضواحيها وساحل البحر إلى مقربة من مدينة الجزائر[43]. وبنو عبد الوادي أو عابد الوادى[**] الزيانيين استقروا في منطقة تلمسان ونجحوا في الدفاع عن أنفسهم إثر الاضطرابات المدمرة والغارات التي شنها بنو غانية واستفادت المنطقة من خراب جيرانها[44]. ويعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله : « فأصبحت قاعدة المغرب الأوسط وأم هؤلاء الأحياء من زناتة المغرب...» [45]، إذ هي مركز تجاري هام لتبادل البضائع الإفريقية وبضائع البحر الأبيض المتوسط[46] بحكم موقعها الإستراتيجي، كل هذا جعلها معرضة للخطـر، بالإضـافة إلى أنّها كانت محصورة بين الحفصيين والمرينيين[47]، فكـانت رغبة المـرنيين في التـوسـع

[41]– أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص83.

[*] وهو يغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمد العبد الوادي (608-681هـ/1206-1283م)، أمير المسلمين أبو يحي أول من استقل بتلمسان من سلاطين بني عبد الواد، بويع يوم مقتل أخيه زيدان بن زيان سنة 633هـ، وكان شجاعا فاضلا حليما متواضعا، يكثر من مجالسة العلماء والصالحين . وصاهر بني حفص أصحاب تونس فزوج ابنه "عثمان" بابنة إبراهيم ابن عبد الواحد الحفصي، ومدة إمارته 44 سنة وخمسة أشهر و12 يوما. وكان أسلافه يقولون بأنهم من الأشراف، فسئل عن رأيه في صحة هذا النسب فقال : « إن كان المراد شرف الدنيا فهو ما نحن فيه، وإن كان القصد شرف الأخرى فهو عند الله.»

[42]– محمد دراج : المرجع السابق، ص84.

[43]– أحمد توفيق المدني : المرجع السابق، ص83.

[**] **عابد الوادى** : هي صفة لجدهم، وقد ذكر ابن خلدون بأنهم من زناته «ينسب إليهم ويعرف بهم فيقال وطن زناته» ينظر ابن خلدون : **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ضبط/ خليل شحادة، مرا/سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، 2000، ص4.

[44]– محمد خير فارس: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلي الاحتلال الفرنسي**، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979، ص7.

[45]– ابن خلدون : المقدمة، ص161.

[46]– جون ب وولف : **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر/ أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص22.

[47]– ابن الأحمر: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تح/ هاني سلامة، دار الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 39.

على حساب الزيانيين، وتمثل طموح الحفصيين في إيجاد مناطق نفوذ على حساب الزيانيين أيضا، وهذا ما أحدث صراعات دائمة بين الطرفين وتوسع كل منها على حساب الآخر.[48]

وبغية الزيانيين في كسر الحصار الواقع عليهم من الشرق والغرب، ساعدوا كثيرا الطامعين في العرش من المرنيين، لذلك قام هؤلاء بغزو تلمسان عدّة مرات فاحتلوها سنة 1337م إلى سنة 1352م، واستطاع الزيانيون إنقاذها، لكن تكرر ذلك الأمر مرة أخرى سنة 1352م إلى غاية 1358م، بحيث أعيد إحيائها من طرف أبو حمو موسى بن يوسف (1359-1389 م) ليعود المرنييون لاحتلالها مرة أخري عام 1392م.[49]

ومن جهة أخرى نجد العلاقات الزيانية الحفصية لم تكن أحسن حالا من العلاقات الزيانية المرينية، إذ في عهد ابن تاشفين الأول (1318-1337م) تمكن الزيانيون من بسط نفوذهم على المغرب الأوسط كله واحتلوا تونس فاستنجد بنو حفص بالمرينيين فأجابهم أبو حفص المريني إلى ذلك، وحاصرت القوات الحفصية المرينية المتحالفة تلمسان سنة 1334م، وفي عهد أبي حمو الثاني (1359-1389م) امتد سلطان الزيانيين إلى بجاية، وانهزموا بها سنة 1366م.[50]

أمّا في عهد السلطان الحفصي أبي فارس(1394-1434م) وعثمان(1335-1338م) فقد تمكن الحفصيون من الانتصار علي الزيانيين، ونصب سلطان حفصي على العرش الزياني.[51]

وبسبب موقعها الإستراتيجي بقيت الدولة الزيانية في صراع مستمر من الجهتين الشرقية بقيادة الحفصيين والغربية بقيادة المرنيين، ما جعلها في حالة عدم الاستقرار مما أدى في الأخير إلى ضعفها ومن ثم انحلالها.

إن حكم بنو زيان للمغرب الأوسط كان نظريا، وإنّما يحكمون عمليا إلا تلمسان وضواحيها وساحل البحر إلى مقربة من مدينة الجزائر -كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا-، إذ كانت البلاد مجزّأة إلى وحدات سياسية صغيرة متنافرة لا يسودها الوئام، فأغلب المدن الساحلية كوهران وتنس وشرشال والجزائر ودلس وبجاية و جيجل و القل وغيرها كانت إمَا تحت حكم أمير زياني منشق عن الدولة الزيانية كأبي يحي بن محمد الزياني في تنس، أو عن الدولة الحفصية كعبد الرحمن الحفصي في بجاية. وكانت خاضعة لسلطة مجلس منتخب من سكان المدينة كوهران التي ذكر

---

[48] – سعيدوني ناصر الدين : **تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة(20-798هـ/640-1492م)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص339.

[49] – يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدي، الجزائر، 2009، ص81.

[50] – عبد الفتاح مقلد الغنيمي: **موسوعة تاريخ المغرب العربي**، مج 03، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص ص141-143.

[51] – محمد دراج : المرجع السابق، ص86.

الوزان عن علاقتها بالدولة الزيانية : « وكان الوهرانيون أعداء لملك تلمسان » [52]، أو شيخ قبيلة كسا لم التومي شيخ قبيلة الثعالبة في مدينة الجزائر.[53]

أمّا بقية البلاد الوسطى والجنوبية فكانت مقر إمارات قبلية عديدة[54]، إذ كانت كل المناطق الجبلية في الفترة نفسها مستقلة، وتأسست في بعضها إمارات ذات أصل مرابطي أو شريفي من أهمها : إمارة بني العباس في جبال القبائل جنوب بجاية، و إمارة كوكو الواقعة في الغرب من الإمارة الأولى، كما استقلت المدن الداخلية عن حكم الإمارتين، فنجد أسرة بني جلاب[*] التي حكمت توقرت ونواحيها وكونت إمارة أو مشيخة في وادي ريغ وعاصمتها توقرت[55]، وأسرة علاهم في وارجلان جنوبي الجزائر وغيرها.

عرض الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الدولة الزيانية لحالة الحرب المستمرة مع الدول المجاورة ومع القوى الداخلية، وهذا ما منعها من البروز كقوة دولية في المنطقة، إذ لم تكن لها قوة كبرى في مجال الجهاد البحري وفي مياه البحر المتوسط، و عرف تراجع كبير للنشاط البحري الجزائري خلال العصر الوسيط، خاصة في العهد الأول من القرن 10هـ/ 16م، وهذا ما ساهم في زيادة التحرشات الأوروبية على السواحل الجزائرية، خاصة الإسبانية منها، وذلك على طول سواحل المغرب فاستولت على أهم الموانئ[56]، فاحتلت المرسى الكبير ووهران وبجاية، وباقي الموانئ كدلس والجزائر وأصبح لها سلطة واسعة على سواحل الجزائر، مما اضطر الدولة الزيانية

---

(52) – الحسن بن محمد الوزان الفاسي : **وصف إفريقيا**، تر/ محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983 ص316.

(53) – عمار بن خروف : **العلاقات بين الجزائر والمغرب (921-1069هـ/1517-1659م)**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة دمشق 1983، ص20.

(54) – أحمد توفيق المدني : المرجع السابق، ص83.

(*) وسمي جدهم بجلاب لامتلاكه الجلب (الغنم)، وهناك رواية أخري تقول أنه كان يجلب الناس بفضل خيره عليهم لذلك سميت إمارتهم بإمارة بني جلاب، وقد امتد نفوذهم إلى بلاد الجريد بما فيه منطقة وادي سوف، ينظر: معاذ عمراني : **أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنيين 19و 20م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003، ص ص17-19.
أيضا: Féraud (L. Charles) : **Les Ben Djallab sultan de Touggourt**, R.Af , V23 , 1879 pp161-171.

(55) – علي غنابزية : **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن الثالث عشر (هـ) التاسع عشر(م)** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص15.

(56) – Primaudaie (Elie De La) , **Document Inédits sur l'Histoire du l'Occupation Espagnole en Afrique (1506-1574)** , R.Af , 1876 , V20 , pp128-132.

إلى إمضاء معاهدة مع الإسبان(*) سنة 1512م [57]، اعترفت فيها بسلطة إسبانيا على سواحل الجزائر، مما يدّل على ضعف كبير في قوة الكيانات السياسية في شمال إفريقيا عموما وفي الجزائر خصوصا. [58]

وإذا أردنا أن نلخص الوضع السياسي العام في المغرب الأوسط خلال القرن الخامس عشر ميلادي فيمكن القول إن البلاد انقسمت إلى مجموعة من الإمارات والمشيخات والقبائل المستقلة فهناك : مشيخة الجزائر التي تتصدرها قبيلة الثعالبة وإمارة "كوكو" التي تشمل القسم الغربي من جبال القبائل الكبرى. أما القسم الشرقي من بلاد القبائل وعاصمته قلعة بني عباس فقد كان تابعا للأمير عبد العزيز الحفصي، ومن ثمة فإن حكم ملوك بني زيان قد اقتصر على تلمسان وضواحيها[59]، وقد لخص المؤرخ شارل أندري جوليان الوضع في المغرب عامة بقوله : « إن بلاد المغرب أصبحت عبارة عن فسيفساء سياسية.» [60]

ثالثا/ بروز إيالة الجزائر العثمانية وانبعاث النشاط البحري بها:

وجه العثمانيون أنظارهم إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط بعد عجزهم عن دحر القوة البرتغالية في الخليج والهند واليمن، إذ وجهوا جيش مشاتهم وأسطول خواصهم أمثال كمال باشا والإخوة بربروسا لتوجيه غاراتهم ضد الموانئ الإسبانية لمساعدة المسلمين من جهة ولشغل قوات إسبانيا عن الانطلاق نحو المغرب العربي أو شرقي البحر المتوسط (أي المحافظة على واقع حدود العالمين والحضارتين كما عبر عنهما أحد الباحثين المحدثين)

وقد كان لهذه الإستراتيجية نتائج هامة تجلت ثمرتها التاريخية في ظهور الجزائر بالذات كقاعدة أمامية للدولة العثمانية المركزية تتمتع بكيان خاص وبإمكانات إدارية وسياسية وعسكرية لم تتمتع بها جاراتها تونس أو طرابلس ولا الولايات العثمانية الأخرى في المشرق والبلقان[61].

(*) تمت هذه المعاهدة بين الملك الزياني محمد الخامس بن محمد الثابتي والإسبان سنة 918هـ/1512م إذ يدفع بموجبها الملك الزياني للحامية الإسبانية المقيمة بوهران ضريبة سنوية قدرها اثنتي عشر ألفا دوقية، أي اثنا عشر مثقالا من الذهب، واثنتي عشر فرسا من أحسن الخيول العربية وستة صقور من الإناث المدربة تدريبا جيدا، فضلا عن تموين الحامية الإسبانية المقيمة بوهران بكل ما تحتاج إليه من المؤن والمواد الغذائية، وظلت هذه المعاهدة مفروضة على الدولة الزيانية طوال فترة حكم محمد الخامس الذي لم يتأخر في تطبيق بنودها حرفيا ودون تردد. ينظر: عبد العزيز فيلالي : **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)**، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 75-76.

(57) – يحي بوعزيز : **علاقات الجزائر الخارجية...**، ص12.

(58) – محمد أمين عطيلي: **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية** مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة غرداية، 2011-2012، ص17.

(59) – أحمد توفيق المدني : المرجع السابق، ص69.

(60) – Julien (CH. A) , **Histoire de l'Afrique du nord de la conquête arabe à 1830** , 2ème Edition, Sned , Alger , 1978 , p250.

(61) – أبو القاسم سعد الله : **على خطى المسلمين حراك في التناقض**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 186-187.

فلقد كان اسم الجزائر قبل القرن السادس عشر(*) هو المغرب الأوسط، وكانت مدينة الجزائر عندئذ عبارة عن مرسى صغير لا يكاد يلفت النظر، وكانت حدود الجزائر غير دقيقة، إلى أن قامت فيها قاعدة لدولة جديدة على يد الأخوة بربروسا ولا سيما خير الدين، وارتبط مصير هذه الدولة بالدولة العثمانية وتعاون أهل البلاد مع القادة الجدد، فاعترفوا بالسلطان العثماني حاميا لهم وخطبوا باسمه على المنابر، واعترف هو بالسلطة المحلية الناشئة، وتعاون الجميع على بناء الدولة وطرد الحاميات الإسبانية التي انتصبت أثناء حالة الضعف أمام مدينة الجزائر (البنيون)(**) وفي بجاية ووهران وغيرها وبذلك انتهت دولة بني زيان في تلمسان(في الغرب) وسلطة بني حفص في كل من بجاية وقسنطينة وعنابة (في الشرق) لعجز الجميع عن مواجهة الخطر الخارجي، وهكذا توحدت الجزائر تحت راية الدولة العثمانية منذ(1518م)(***) وأصبح لها حدود معروفة وجيش بري وأسطول بحري وعاصمة وإدارة وعملة نقدية ومكانة مرهوبة على المستوى الدولي.[62]

ويذكر ابن المفتي في تقييداته حول إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ما يلي: « وأعلم السلطان المنصور بايزيد خان بن السلطان محمد خان بهذه الوقائع سنة 925هـ/1519م فبعث للجزائر إسحاق باشا مع بعض الجنود ثم لحق آخرون وآخرون إلى أن صارت نوبة(*) الجزائر بأهمية بالغة." [63]

(*) فالقرن السادس عشر ميلادي(العاشر هجري) كان قد عرف في تاريخ الشرق والغرب بأنه عصر الصراع الإسباني العثماني في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط . ينظر، سهيل طقوش : **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013 ص11. كما يؤكد مولاي بلحميسي « أن الحقبة التركية في الجزائر[تبقي]مجهولة الجوانب، وتعاني قلة المصادر، رغم اعتناء الأوربيين بهذه الفترة من خلال رحلات مستكشفيهم وقناصلتهم ومغامريهم.» ينظر، بلحميسي مولاي : **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2 المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص13-14. أمّا فيما يخص تبعية الجزائر للدولة العثمانية فقد حددها المؤرخ التركي محمد شكري، أن تاريخ عودة الوفد الجزائري من استانبول بعام 926هـ/1520م، وهو التاريخ الذي تأسست فيه إيالة الجزائر في إطار التبعية العثمانية أو ما عرف باسم الجزائر العثمانية . ينظر، خليفة إبراهيم حماش : **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى سنة 1830** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1944، ص30.

(**)**البنيون** : ويعد من القلاع العسكرية التي بناها الإسبان على الصخرة المقابلة لمدينة الجزائر، من قبل المهندس المعماري مارتان دوروتيريا " Martin Dorotirya "، حيث خصصت مبالغ كبيرة لبنائها، وسميت بالبنيون نسبة للصخور الصلبة التي بنيت عليها.

(***) وصل العثمانيون إلى الجزء الغربي من المتوسط وكان الأخوان بربروسا –ذو اللحية الحمراء- قد سبقا العثمانيين إلى هناك، لقد لجأ المسلمون الجزائريون إليهما طالبين مساعدتهما ضد الخطر الإسباني. ينظر: أندري ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر/لطيف فرج، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1991، ص21.

(62) – أبو القاسم سعد الله : **أضواء تاريخية (بحوث في التاريخ العربي الإسلامي وشعوب وقوميات)**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005، ص ص481-482.

(*) **النوبة:** وهي الحامية العسكرية العثمانية.

(63) – ابن المفتي حسين بن رجب شاوش : **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها : فارس كعوان، بيت الحكمة الجزائر، 2009، ص80.

إن اعتبار إقليم الجزائر بمثابة أول إقليم في شمالي إفريقيا، يقع تحت السيادة العثمانية، إذ تمكن خير الدين بربروسا من تثبيت سيطرته على كامل الجزائر وغدا الحارس الأمامي للدولة العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.[64] أمّا من الناحية الجغرافية، فقد تميز موقع الجزائر بإطلاله على البحر الأبيض المتوسط مما دفع بالمدينة لأن تسهم بدور كبير في الحروب الصليبية بغرب البلاد الإسلامية يكاد يكون شبيها بدور القدس في المشرق، وقد سميت لذلك بدار الجهاد في الكثير من الوثائق نظرا لكونها ثغرا من ثغور دار الإسلام، خاصة بعد ضياع الأندلس كما كان لطبيعة موقعها المنحصر في هضبة متوسطة الارتفاع وإطلاله على البحر أثره في الاهتمام بوسائل الدفاع العسكري والتحصين .

ومن نتائج هذا الموقع على عمران المدينة أن نشأت البيوت ذات صحون صغيرة وهيئة متدرجة تطل كلّها على البحر بواسطة سطوحها البيضاء البلورية.[65]

كما كانت الإيالة الأكبر والأقوى في المنطقة، لذلك كانت تلقب بجزائر المغازي والمجاهدة، والمحروسة. وكانت في موقع يؤهلها لدور رئيسي في البحر الأبيض، فهي تقع بين جبل طارق وميورقة وبين مضيق صقلية وبوابات المحيط الأطلسي.[66]

وإذا رجعنا لخريطة مدينة الجزائر ترجع إلى فاتح القرن السادس عشر، فسنلاحظ أنها كانت عبارة عن مدينة صغيرة على شكل مثلث قاعدته البحر ورأسه القصبة وتحيط به الأسوار الحصينة من الجهات الأربعة، وتعلو الأسوار مجموعة من الأبراج العالية والمنيعة.[**]

ويعود اهتمام الجزائريين بالأسطول الحربي إلى تلك التطورات التي طرأت على ساحة البحر المتوسط، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، إذ كان الجزائريون يدركون جيدا أن تحرير سواحل إفريقيا من السيطرة الإسبانية والبرتغالية، وحماية أنفسهم من الاعتداءات الأوروبية الصليبية، يحتم عليهم إعداد أسطول قوي يواجهون به الموقف الخطير، ولهذه الاعتبارات كلّها أولى الجزائريون من البداية اهتماما خاصا للقوة البحرية،[67] فقد شكل الحضور العثماني في الجزائر في مطلع القرن 16م، انبعاثا للنشاط الملاحي الإسلامي

[64] – محمد سهيل طقوش : المرجع السابق، ص ص 219-220.

[65] –مصطفى أحمد بن حموش : **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956-1246هـ/1549-1830م)** ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص22 .

[66] – أبو القاسم سعد الله : أضواء تاريخية ...، ص485.

[**] لمزيد من الإيضاح ينظر، ملحق رقم (01)، ص157.

[67] – Valensi (L) : **Le Maghreb avant la prise d'Alger ,** Flammarion , Paris , 1962 , p62.

في الحوض الغربي المتوسطي بقوة وفاعلية مشهودتين، تمكن بهما من توسيع نطاق حدوده السياسية إلى المجال البحري، وعرقل بالتالي النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي جراء ما واكب هذا الحضور من تأسيس للجهاد البحري، أو القرصنة المشروعة حسب مفهوم تلك الفترة.[68]

فإشراف سواحل الجزائر على البحر المتوسط كان عاملا مهما في التأثير على العلاقات الجزائرية الأوروبية خصوصا بعد إعلان تبعية الجزائر للدولة العثمانية وتبنيها لمشروع الدفاع عن أراضي المسلمين، وذلك بعد توحدها في شكل سلطة واحدة ونبذ الفرقة والتشتت التي كانت تطبع منطقة المغرب الإسلامي، إذ استوجبت هذه المهمة عملية إعادة بعث للقوة البحرية في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس عشر ميلادي.

(68) – حسن أميلي : "**مسألة الجهاد البحري بين القرصنة المشروعة ولصوصية البحر**"، ضمن كتاب البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، الرباط، 1999، ص ص109-119.

المبحث الثاني: النشاط التجاري والعسكري للبحرية الجزائرية خلال القرنين 17-18م:

أولا- النشاط التجاري:

لم تصل البحرية الجزائرية إلى ما وصلت إليه من ازدهار لو لم تصل مداخيلها من غنائم وأسرى درجة كبيرة من الإيرادات وأصبحت تشكل عصب الاقتصاد الجزائري، كما أن تزايد حجم البحرية الجزائرية ومدى قوتها ضاعف من أعداد الأسرى الأوربيين وتحولت الجزائر إلى إحدى أهم أسواق النخاسة والرقيق، في الحوض الغربي للمتوسط، وعاد أمر الأسر بمغانم كبيرة على الخزينة نتيجة أموال الافتداء ونتيجة الهدايا والإتاوات.

1-1- غنائم الجهاد البحري :

قبل الحديث عن غنائم الجهاد البحري لابد لنا أن نعرج بالحديث أولا عن أسطول الغزو، فالكثير من المؤرخين يعتبرون أن القرن السادس عشر، وبدرجة أقل القرن السابع عشر، يمثلان العصر الذهبي للقرصنة الجزائرية أو كما نسميها الجهاد البحري كما ظهر في بادئ الأمر، فقد عرف عدد قطع الأسطول الجزائري منذ عهد خير الدين باشا تطورا سريعا بلغ ذروته في النصف الأول من القرن السابع عشر[69]، وتمكن الجزائريون من الاستيلاء على حصن البنيون الذي بناه الإسبان بعد قتال عنيف شاركت فيه 45 سفينة جهادية من مختلف الأنواع، ومن المؤكد أن السفن المذكورة أعلاه كانت تمثل كامل قطع الأسطول الجزائري آنذاك.[70]

بلغ كبر الأسطول الجزائري أقصاه خلال زعامة كل من إبراهيم عرباجي وعلي بتشين لطائفة الرياس(1621-1645م)، ففي سنة 1621م عاين نائب القنصل الفرنسي فرانسوا شيه " François Chaix" حوالي 85 سفينة قرصنة وكلّها حسنة التسليح والتجهيز[71]، أمّا في سنة 1645م فيذكر بتيس دي لاكروا "Pétis de la Croix" أن البحرية الجزائرية ضمت 45 سفينة قرصنة، و3 قادرغات، و6 غليوطات، و20 من نوع بركانطي (فرجاطة).[72]

(69) – أمين محرز : **الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)**، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص204.

(70) – Devoulx (Albert) , **La Marine de la régence d'Alger** ", R.AF, V13, 1869, p389.

(71) – Plantet (Eugéne) , **Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1700)**, T 01, Edition Bouslama, Tunis, 1889, p17.

(72) – Emerit (M) , **" Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix -1695- "**, A.I.E.O, 1958 N11, p21.

ولئن كانت الغزوات البحرية في بادئ الأمر رد فعل شرعي ضد الإسبان، وضد كل المحاولات الصليبية، فإن ما كانت تدره من أموال وموارد جعل العناية بها تتحول من الهدف الأساسي الذي كانت من أجله وهو وضع حد للتوسع الأوروبي في الشمال الإفريقي إلى مكسب لجلب الغنائم. (73)

إذ كان الرياس يأتون بالغنائم التي يظفرون بها في البحر فظلت لفترة طويلة تمثل موردا من موارد الثروة،(74) كانت الفرحة تغمر مدينة الجزائر كلّما عادوا إليها بذلك، كما كان التجار يشترون العبيد والبضائع التي جلبوها ويبيعون كل ما غنموه وما وجدوه مخزنا من ملابس ومؤن محتفلين بذلك(75)، وفي استعراضه للغنائم في مراحله المختلفة عبر المنور مروش على أن المرحلة الأولى وسماها : الغنائم في مراحلها المختلفة (سنوات الصعود 1580-1644م)، والثاني بعنوان: الغنائم في مراحلها المختلفة لكن بعنوان: (حركات المد و الجزر1645-1699م) واعتبر القرن 18م قرن هبوط وذلك مقارنة بالقرن السابق له.(76) وسأعرض نسبا لغنائم البحر وأهم أنواعها، فقد بلغ عدد الغنائم سنة 1674م (38 غنيمة)، و83 غنيمة سنة 1675م، و58 غنيمة سنة 1676م، و12 خلال الأشهر الأولى من سنة 1677م، أي بمعدل سنوي يقارب 50 غنيمة، كما أوتي بـ 18 سفينة إلى ميناء الجزائر في أقل من ثلاثة أشهر(77)، و قدر القنصل الانجليزي "روبرت كول" أنه خلال حرب سنة (1677-1681م) أسرت بحرية الإيالة 157 سفينة من أسطول بلاده التجاري، وبلغت الخسائر نحو 300.000 جنيه إسترليني. (78)

وبعد معاهدات السلّم التي عقدتها الجزائر مع الانجليز، والتي استمرت حتى 1681م، وتوطيد السلم مع الفرنسيين الذي استمر إلى سنة 1683م، بدأ الأسطول ينهض نوعا ما واستمر ذلك طوال حكم الداي مزومورتو(79)، حيث أنه في سنة 1672م استولى الأسطول الجزائري على عدة سفن كبرى محملة بسلع بالغة الأهمية ومن جملتها سفينتان بندقيتان وعدت مراكب فرنسية، و استجابة لدعوة العثمانيين ففي سنة 1673م

(73) – مبارك بن محمد الميلي : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج4، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص1

(74) – عبد القادر نور الدين : **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص78.

(75) – شارل أندري جوليان : **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تر/محمد مزالى، بشير سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر تونس، 1983، ص175.

(76) – المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج2، ص.

(77) – جمال قنان : **نصوص ووثائق تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص91.

(78) – أمين محرز : المرجع السابق، ص212.

(79) – ناصر الدين سعيدوني : **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني(1792-1830)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ص79.

قامت 18 سفينة جزائرية بمطاردة القراصنة المسيحيين الذين يتعرضون للسفن العثمانية في المشرق، وبهذا استولى الجزائريون على سفينة إسبانية كما أسروا كثيرا من الجنود الإسبان، ومن جهة أخرى أخذوا عدّة غنائم في البحر وفي السواحل الاسبانية والبرتغالية والكورسيكية والإيطالية وحجزوا سفينة فرنسة تنقل جنود الإسبان فأسروا الجنود الجدد وتركوا الفرنسيين وسفنهم أحرارا، كما استولوا على 3 سفن من الدانمارك وهومبرغ وسفنتين هولنديتين كانت إحداهما تحمل 1500 برميلا من الكحول.[80]

وكانت البدايات العسيرة من 1700- 1710م، لأن الغنائم البحرية كانت تكاد تنقرض تماما، إلا بعض السفن القليلة، وبعد ذلك أي منذ سنة 1710م، سجل انتعاش تدريجي للغنائم، حتى 1728م، وبعدها كانت الأوضاع متقلبة، حيث نجدها في سنة 1733م عاد الأسطول الجزائري بغنائم كبيرة وعدد من السفن الفرنسية وفي سنة 1748م غنم الأسطول 3 سفن برتغالية منها سفينة كبرى عائدة من البرازيل وبها (سكر، قمح، فصوليا، نقود فضية، و150رجلا)، وبعد ذلك عرفت الغنائم هبوط بسبب ما تمّ من معاهدات بين الدول العظمى، وما تعرضت إليه من هجمات بحرية وما حدث من تناقص في عدد البحارة البارعين في القرصنة، فلم تبلغ الغنائم طيلة تسع سنين مائة ألف فرنك، ونزل عدد قطع الأسطول من 24 قطعة 1724م إلى ثمانية مراكب وغلوطتين سنة 1788م.[81]

أمّا الفترة الأخيرة الممتدة من 1765م إلى بداية القرن 19م فقد أحصى سجل الغنائم البحرية لدوفلكس حجم الغنائم وقيمتها، وسنتناول هذه الإحصائيات في جدول ولو بصورة تقريبية، وهذا الجدول يوضح عدد الغنائم البحرية وقيمتها بالفرنك :[82]

[80] – المنور مروش : **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير والواقع)**، ج2، درا القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص340-342.

[81] – نفسه، ص349.

[82] – Devoulx (A) , **Registre des prises maritimes, Traduction d'un document authentique et inédit**, A Jourdan, Alger, 1872, p21.

الفترة	عدد الغنائم	قيمتها
1765 -1769م	65 غنيمة	1.033.040.9 فرنك
1770 -1779م	76 غنيمة	1.98.301.04 فرنك
1780 -1789م	98 غنيمة	2.754.712.65 فرنك
1790 -1799م	145 غنيمة	8.100.161.84 فرنك

1-2-الأسرى :

تقلصت عائدات الغزو البحري تباعا، وشكلت معاهدات السلام التي أبرمتها الجزائر ودول أوربا مشكلا وعائقا كبيرا لها، فبالرغم من تقلص غنائم النشاط البحري، إلاّ أن عائدات افتداء الأسرى بقيت قائمة، ما أبقى على حيوية مداخيل الأسرى الذين شكلوا جزءا لا يتجزأ من غنائم البحرية خلال القرنيين 17 و18م.

كانت تجارة الأسرى تدر على أهل الجزائر أرباحا أوفر ممّا يحصلون عليها من الغنائم، ولم يعد الأسير ذلك المسيحي الذي يختطف من بلاده، بل أصبح بضاعة يسعى إلى التخلص منها في أسرع وقت وبأغلى الأثمان[83] حيث كان بيعهم وتوزيعهم يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر.[84]

وتعتبر قضية الأسر في البحر المتوسط قضية روتينية، ما دامت هذه الدولة لم توقع على معاهدة سلم تكفل لها حرية العبور في المتوسط، وأغلب هؤلاء الأسرى كانوا بحارة وقليلا منهم مسافرون، وبعد القدوم بهم إلى الجزائر كان يتم بيعهم في الأسواق والاحتفاظ ببعضهم كعمال تابعين لسلطة الدولة، وبطبيعة الحال فالقراصنة الجزائريون لم يكونوا وحدهم من يقومون بهذا النشاط؛ لأن المسيحيين قاموا بهذه الأعمال أيضا : كفرسان السانت جون بمالطا، كما وجدت أسواق الأسرى في الموانئ المسيحية وبخاصة في ليفورنو وإيطاليا.[85]

ونظرا لكثرة الغارات والهجمات والحروب بين الجزائر وقراصنة أوروبا خلال ما يزيد على ثلاثة قرون، فقد قتل الآلاف من الناس، ووقع آلاف أسرى من الطرفين وتمكن البحارة الجزائريون من أسر الآلاف من الرجال

---

(83) – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 157

(84) – حنيفي هلايلي : **بنية الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص67.

(85) – قرباش بلقاسم : **الجزائر ودول شمال أوروبا 1600–1830م** "، مجلة دراسات تاريخية، العدد02، أفريل 2014، ص 50.

والنساء والأطفال، ومئات المراكب البحرية مختلفة الأنواع والأشكال والأحجام. [86] وكانوا يوقفون البحارة والركاب عراة على ظهر السفينة ولا يتورعون في إجراء أدّق التفتيشات عليهم بحثا عن الحلي ويتأملون في ملابسهم وأيديهم للتكهن بمكانتهم الاجتماعية، و يقدم لنا الأب دان في تقريره 6 سجون تضم 30 ألف أسير يشتغلون في إصلاح السفن وخدمة أسيادهم.[87]

ويورد شارل أندري جوليان حول بيع الأسرى ما يلي: « يقلب النخاسون الأسرى كما تقلب الحيوانات المعروضة في السوق ويدققون النظر في أسنانهم وعيونهم وأيديهم ويجسون لحومهم ويضربونهم بالعصا لحملهم على المشي والقفز والتشقلب.»[88]، ونفى وليام شالر في مذكراته ما قاله شارل أندري جوليان، حيث يقول : « أن فضائع أسواق النخاسة التي تحدث ضجة كبيرة في العالم والتي قال عنها الكثر كلّها اتهامات لا أساس لها من الصحة...».[89]

كانت رسائل الأسرى تنهال على الملك السويدي، وعائلة الأسير فمثلا : في سنة 1661م راسل أحد الأسرى المشتغلين على ظهر إحدى السفن الجزائرية، والذي كان اسمه جون أرفيدسون(John Arvidsson) البحرية الملكية حول وضعيته المزرية في المدينة وبعد هذا أصبحت الرسائل توجه إلى الكنيسة مطالبة إياها بجمع الأموال لافتدائهم... وفي قضية أرفيدسون قام قائد البحرية شخصيا كارل غوستاف رونغال(Carl Gustave Wrangel) بمراسلة القنصل عن قيمة الفدية، فالرسائل تبقي وثائق جد مهمة في فهم حالة الأسرى المتواجدين بالجزائر.

وعندما كان القائد الهولندي توماس هيس يجري مفاوضاته مع باشا الجزائر بين سنتي 1685-1686م كتب في يومياته : « سفن برتغالية وهولندية وإنجليزية وجنوية-إحدى عشرة سفينة محملة بأكثر من 300 عبد جلبوا إلى الجزائر في مدّة لا تتعدى الأربعة أسابيع».[90]

---

[86] – يحي بوعزيز : **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المؤسسات الجامعية، الجزائر، 2009، ص198.

[87] – Pierre (Dan.R.P), **Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaume, études villes d'Alger, de Tunis, de salé, et de tripoli**, chez Pierre Rocolet, Imprimeur et Libraire ordinaire du Roi, Paris, 1646, p87-89.

[88] – شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص357

[89] – وليام شالر : **مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1834م)**، تع وتح/ إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص100.

[90] – قرباش بلقاسم: المرجع السابق، ص51.

شكل الأسرى الأوربيون السلعة الأكثر رواجا في الجزائر، فقد كانت المدينة تعج بأعداد هائلة منهم بلغت عشرات الآلاف، وذلك خلال القرن السابع عشر، وسنعرض جدولا يبين عدد الأسرى بالجزائر حسب المصادر الأوروبية من نهاية القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر(1580-1729م) [91] :

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1580	دييغو دي هايدو	حوالى25.000
1587	لانفردوتشي وبوزيو	حوالى20.000
1598	ماجيني	حوالى15.000
1619	غراماي	35.000/32.000
1625	سالفاغو	25.000
1634	الأب دان	25.000
1638-1631	فرانسيس نايت	60.000
1640	جوزي دي تامايو	40.000
1640	إيمانويل دارندا	40.000/30.000
1656	صانصون دابفيل	40.000/30.000
1660	دافيتي	35.000
1660	لويس دوماي	5.000
1662	الأب أوفري	12.000(كاثوليكي)
1665	دو فال	أزيد من 40.000
1671	الأب لوفاشي	14.000
1675	الفارس دارفيو	12.000/10.000
1675	ج.ب	18.000
1678	دو فركور	30.000/20.000
1683	مانسون-ماليه	40.000/35.000

[91]– أمين محرز : المرجع السابق، ص214.

1684	بتيس دي لاكروا	35.000
1693	لورانس (أرشيف" De Propaganda "Fide")	4.000
1698	لورانس (نفسه)	2.600
1700	كوملان ودي لا موت	10.000/8.000
1701	لورانس (أرشيف " De Propaganda " Fide	3.000
1719	غودفيل (أطلس)	4.000
1729	فاو	10.000/9.000
1729	فاندر آ	أزيد من 5.000

وبسبب كثافة النشاط البحري شكلت هذه الفئات أي -الأسرى- السلعة الأكثر رواجا في الجزائر حيث كانت هذه الأخيرة تعج بأعداد هائلة من الأسرى في القرن 17م بلغ عددهم حسب بعض التقديرات الواردة في المصادر الغربية عشرات الآلاف، و لكن الطابع الذي يميل إلى المبالغة في المصادر الغربية يجعلنا نقف وقفة مشكك في هذه الأرقام، فبين نهاية القرن السادس عشر و العقد الثاني من القرن السابع عشر، ارتفع عدد الأسرى تدريجيا نتيجة النشاط المكثف للبحرية الجزائرية، و حسب بعض التقديرات فقد يوجد بالجزائر ما بين 15.000 و 20.000 أسير على أكثر تقدير[92].

وبسبب وباء الطاعون فقد تناقص عدد الأسرى بين سنوات 1621-1624، إذ يذكر أحد الأسرى البرتغاليين أنه كان يوجد بالجزائر8000 أسير، في حين يرى المنور مروش أن سنوات الازدهار في عدد الأسرى كانت ما بين 1620م وما بعدها، وعلى العموم فقد بلغ عدد الأسرى عام 1681م أكثر من8000 أسير انكليزي فقط، ليرتفع هذا العدد تدريجيا خلال هذه السنة بعد أسر 3000 بحار انجليزي، أمّا عدد الأسرى الهولنتديين فقد فاق 590 أسير، أمّا الفرنسيين فقد انحصر ما بين 700 و800 أسير في مدينة الجزائر وحدها. [93]

[92] – Ben Mansour (A.H) , **XVI^e XVII^e siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye " évêque d'Afrique**", Cerf, Paris, 1998, p139.

[93] – المنور مروش : المرجع السابق، ج2، ص ص334-336.

وبدأ عدد الأسرى بالتراجع موازاة مع عدد السكان، ففي سنوات ازدادت فيها الكوارث و الأوبئة والأمراض، سجل مبعوث النائب الرسولي فيليب لوفاشي "Felipe Lovacher" بالجزائر وجود ما يقارب 8 آلاف أسير مسيحي في عام 1698م وبعد الوباء الذي أصاب الجزائر عامي 1633م و1654م ذهب ضحيتها ثلث ونصف سكان الجزائر، انخفض العدد إلى 5 آلاف أسير فقط.

وعاد نشاط الغزو ليتنفس تدريجيا وينتعش معه عدد الأسرى، خاصة في عهد الحاج على آغا وعهد الدايات الثلاث الأوائل(94)، وفي نهاية القرن السابع عشر والعقود الأولى من القرن الثامن عشر تراجع عدد الأسرى بشكل أسرع وذلك بسبب الانحطاط البين الذي عرفته القرصنة الجزائرية إذ تراجع العدد من 4000 أسير في سنة 1693م إلى 2600 أسير سنة 1698م و3.000 سنة 1701م.(95)

ومع تراجع عدد الأسرى، ارتفع ثمن الافتداء بداية من النصف الثاني من القرن السابع عشر، كما تبينه الأرقام التالية :(96)

سنة 1644 : 155 ريال (أي حوالي 465 ليرة فرنسية)

سنة 1662 : 500 فلورين(*)

سنة 1666 : 600 ليرة فرنسية

سنة 1683 : 750 فلورين

سنة 1685 : 800 ليرة فرنسية

سنة 1710 : 200 ريال (أي حوالي 720 ليرة فرنسية)

سنة 1730 : 925 فلورين

سنة 1735 : 1265 فلورين

كانت الجزائر تمارس نشاط القرصنة وتتحمل نتائجه فالمجازفة ومخاطر البحر كبيرة، ولا توجد هناك تأمينات في الجزائر خلال القرن الثامن عشر، وكانت الخسائر فادحة في بعض الأحيان، إذ دفع داي الجزائر لافتداء الأسرى

(94) – Delphin (G), **Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 "**, J.A, avril-juin, 1922, p210.

(95) – Grammont (H.D) , **Histoire d'Alger sous la domination turque(1515-1830)** , Ernest Leroux , Paris , P269.

(96) – أمين محرز : المرجع السابق، ص218.

(*) **الفلورين** : وهي عملة هولندية قيمتها تقارب الليرة. ينظر، المنور مروش : المرجع السابق، ج1.

1786 ليرة فدية لبحارة و3752 ليرة فدية لتركيين آخرين، ونظرا للخسائر الكبيرة تجعلنا نميل إلى القول أن الكثير من المساهمين في تمويل أساطيل القرصنة لا يعتمدون في عيشهم على موارد البحر فقط، إنما يحترفون نشاطات أخرى، فقد شكل الرياس طائفة مهنية قوية تحت إشراف الدايات.[97]

1-3- الهدايا والإتاوات:

تزخر مراسلات القناصل وكتب الرحالة الأوروبيين وسجلات الدولة الجزائرية بقوائم طويلة للإتاوات والهدايا القنصلية، حيث فرضت الدولة الجزائرية على الأمم الأوروبية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة وتخفيضات على الرسوم الجمركية.[98]

1-3-1- هدايا وإتاوات القناصل عند تنصيبهم :

وفقا لتقليد شرقي قديم فإن القنصل عندما يقدم أوراق اعتماده في الجزائر، فإنّه يقدم أيضا هدايا إلى الداي وإلى كبار الضباط في الدولة، وهذه العادة كانت بادئ الأمر مجرد مبادرة للمجاملة والإعراب عن التقدير، وقبل أن يمنح القنصل الإذن بالنزول من السفينة التي تقله، يجرى تحقيقا حول ما إذا كان يحمل معه الهدايا التقليدية.[99]

وتختلف قيمة الهدايا باختلاف مركز تلك الدول والأخطار التي تهدد أساطيلها ومصالحها التجارية، فأمريكا كانت تدفع عشرة آلاف دولار عقدا وهدايا قنصلية تقدر قيمتها بحوالي أربعة آلاف دولار، وبريطانيا تدفع هدايا قنصلية تقدر بحوالي 600 جنيه[100]، وتدفع فرنسا وإسبانيا للجزائر خلال مراسيم تنصيب قناصلها بحجة إبراز عظمة ملوكها الهدايا القنصلية ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف.[101]

إن الهدايا التي يقدمها القنصل في الجزائر عند تقديم أوراق اعتماده لم تعد تتسم بطابع المنحة الودية، بل إنّ الأمر ذهب بولاة الأمور إلى حد المطالبة بها، وأصبحت هذه الهدايا تسمى هدايا السنتين، وفي حالات معينة دفعت الهدايا القنصلية وهدية السنتين باعتبارهما دينا أحدهما مستقلا على الآخر.

---

(97) – Esquert (G), **Les commencement d'un empire - La prise d'Alger 1830**, Ed la Rose Paris, 1929, p14.

(98) – حنيفي هلايلي : بنية الجيش الإنكشاري ...، ص71

(99) – وليام شالر : المصدر السابق، ص65.

(100) – يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر، ص64.

(101) – وليام شالر : المصدر السابق، ص66.

1-3-2- الهدايا الإلزامية :

كانت الهدايا الإلزامية هدايا تنص عنها المعاهدات التي تبرم بين الجزائر والدول الأوروبية، حيث نجد البند الخامس في معاهدة أبرمت بين الجزائر وفرنسا في 11 مارس سنة 1679م، ينص على : يدفع لكاهية يونا ثلاثة آلاف بطاك (*) في السنة على ستة أقساط متساوية يدفع القسط الأول في الوقت نفسه، ويدفع فيه للازمة الجزائر، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسؤولين.(102)

ونجد كذلك في إبرام صلح بين الهولنديين والانجليز مع الجزائر تعهدوا فيه بتزويدها بالمدافع الكبيرة مع ركائزها اللازمة لها، وذخائر الحرب ووسائل أخرى ومن ضمنها 40 صارية و 500 برميل بارود، و500 قذيفة مدفع، وحبال وقلاع للسفن ومركب مشحون بالكابلات (حبال حديدية) على أن تجدد هذه المعاهدة كل عام.(103)

كما عقدت معاهدة بين الجزائر وبريطانيا، وتم من خلالها اتفاق الداي على الاعتراف بمملكة هانوفر الجديدة باعتبارها تابعة للإمبراطورية البريطانية على أن يتلقى هدايا ثمينة، وفي نفس الوقت وضع الأميرال اكسماوث البارجة البريطانية تحت تصرف الداي لكي تتولى نقل سفيره وهداياه إلى القسطنطينية، بل إن اللورد اكسماوث قد بادل الداي سفيره وتلقى منه هدية، وهي عبارة عن جواد وعدد من الحيوانات.(104)

أمّا البندقية فقد نالت حق التجارة مقابل إتاوات سخية قدرت في معاهدة سنة1747م التي عقدت بين الداي بابا حسن ومندوب البندقية بـ 2200 سكة ذهبية، ثم ارتفعت هذه الإتاوات إثر معاهدة سنة 1763م إلى ما يقارب 50.000 سكة جزائرية بالإضافة إلى عتق 15 مسلما كانوا مستعبدين بأوروبا، بينما السويد كانت سفنها تتمتع بامتيازات الحياد أثناء حروب نابليون بونابرت وتعمل لصالح فرنسا وانجلترا وهولندا وتتعاطى التجارة مع الجزائر مقابل إتاوات سنوية تصل قيمتها إلى خمسون مليون فرنك كانت تتعهد السويد بتقديمها للداي منذ القرن18م.(105)

(*) **بطاك** : وهي عملة عمل بها خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وتعادل الريال.

(102) – جمال قنان : **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص339-340.

(103) – يحي بوعزيز : العلاقات...، ص84.

(104) – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص154-155.

(105) – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص75.

ونجد كذلك هدايا يقدمها قناصلة الدول من غير معاهدات أو عند تنصيبهم، ففي سنة 1682م لكسب الجزائر إلى جانب فرنسا ضد الانجليز دفع 15 ألف ريال إلى الداي وهدايا إلى زوجته وإلى محمد خوجا الذي هو الشخصية الثانية في الديوان، وفي سنة 1728م للحصول على معاهدة صلح، وزّع السويديون هدايا على الداي وكبار الحكام والرياس، وقدر مجموع هذه الهدايا بين 25 ألف و30 ألف ريال، وفي سنة 1738م وزع مبعوث هولندا قيمة آلاف القروش على كل واحد من المسؤولين.[106]

كما كانت تونس تدفع مقدارا من الزيت سنويا لإنارة المساجد والزوايا بالجزائر و ذكر صاحب تحفة الزائر الهدايا والإتاوات التي كانت تؤديها الدول الأوروبية للجزائر قائلا: « فكانت دولة انجلترا تؤدي لها (للجزائر) 600 ليرة انجليزية في كل سنة، فرنسا هدايا ثمينة تؤديها عند تغيير قناصلها، ودولة الدانمارك آلات ومهمات حربية قيمتها أربعة آلاف شنكو وهدايا نفيسة، ودولة هولندا 600 ليرة فرنسوية، ومملكة سيليسيا أربعة وعشرون ألف شنكو، وهدايا قيمتها أربعة آلاف شنكو، ومملكة سردينيا 6.000 ليرة فرنسوية والولايات المتحدة بأمريكا آلات ومهمات حربية قيمتها 4.000 ريال شنكو وعشرة آلاف نقدية، وهدايا يحضرها قناصلها معها و البرتغال هدايا قيمة، وأسواج ونروج من ألمانيا 600 ليرة انكليزية، وإسبانيا هدايا نفيسة.»[107]

ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم للخزينة، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة، ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية، وقد أدى هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه قضية الإتاوات إلى انكماش الأسطول الجزائري وعدم الاستقرار الداخلي.

---

[106] – المنور مروش : المرجع السابق، ج1، ص242.

[107] – محمد بن عبد القادر الجزائري : **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر**، تح/ ممدوح حقي، مؤسسة الأمير عبد القادر، ج1 الجزائر، 2001، ص158.

ثانيا- النشاط العسكري :

2-1-الحملات الأوروبية ضد الجزائر : (*)

أشرنا سابقا بأن الصراع القائم في المتوسطي هو صراع ديني محض بين طرفين أحدهما إسلامي والآخر مسيحي، هذا الأمر خلف صراعات بين الطرفين، وجلب ويلات متتاليه على إيالة الجزائر، فقد تمكنت عدّة دول أوروبية من شن حملات ضد مدينة الجزائر من القرن 16م إلى القرن 19م كان من أهمها :

*الحملات الفرنسية : حملة بقيادة دوبوفور 1621

*الحملات الإسبانية : حملة شارلكان 1541م.

حملة البابا بيوس الرابع 1560م.

حملة صليبية بقيادة جون دوريا 1501م.

*الحملات الإنجليزية : حملة بقيادة الأميرال هاري ينال سنة 1824.

*مالطا : حملة فرسان مالطة سنة 1647م.

*الدانمارك : حملة دانماركية سنة 1770م.[108]

لقد تم شن هذه الحملات على مدينة الجزائر وغيرها، الأمر الذي جعل حكام الجزائر في تأهب دائم لرد هذه الحملات، و سأتطرق بالحديث عن ثلاث حملات خلال القرنين 17 و18م .

2-1-1- حملة الأميرال دوكين على الجزائر(1682-1683) :

بعد أن نجح دوكين "De Ken" في قهر الإسبان والهولنديين في سيراكوز بصقلية وشواطئ إيطاليا، قررت حكومة لويس الرابع عشر"Louis XIV" أن تجرب مرة أخرى استعمال القوة ضد الجزائر لتصبح سيدة الموقف في البحر المتوسط وكلفت الأميرال دوكين بغزو الجزائر وتدمير مينائها وحرق أسطولها البحري[109].

أبحر أمير البحر "دوكين" على رأس أسطول عظيم متوجها إلى الجزائر مع الأوامر بتخريب المدينة عن آخرها [110]، وكان أمام مرسى الجزائر يوم 29 جويلية 1682م فأخذ يناور ويتظاهر بالقوة عله يرعب الجزائريين

(*) وضعنا خريطة لطرق أهم الحملات الأوروبية على الجزائر، ينظر ملحق رقم(02)، ص158.

[108] – يحي بوعزيز: علاقات الجزائر مع دول...، ص ص10-16.

[109]– نفسه، ص82.

ويضطرهم للرضوخ لكنهم لم يفعلوا ورفضوا ما قدم به من مطالب[111]، وبدأ قصف المدينة من 20 إلى 22 أوت من نفس السنة، واستمر إلى 26 أوت، ولكنه لم يتسبب إلا في أضرار خفيفة، فقد سقطت القذائف دون هدفها نظرا لرداءة البارود.[112]

وقد مر دوكين بشرشال وعطب مركبين هناك، ثمّ حضر إلى مدينة الجزائر وشرع في قذفها بالقنابل فطلب الديوان من لوفاشي "Lovaches" أن يذهب للتعرف على شروطه ورفض دوكين أن يتفاوض معه، وطلب مندوبا رسميا من الداي والديوان وواصل قذفه للمدينة حتى يوم 12 سبتمبر 1682م، وأصاب الكثير من روادها ومن بينهم القنصل "لوفاشي" وأودى بحوالي خمسمائة شخص وهدم حوالي خمسين بناية[113]

ثم قفل "دوكين" راجعا إلى فرنسا دون أن ينال شيئا، لكنه رجع في جوان من السنة الموالية، أي سنة 1683م على رأس عمارة قوية وضرب مدينة الجزائر من 24 إلى 26 من نفس الشهر بدون انقطاع وأحدث بها أضرار كتبيرة، عقدت هدنة 24 ساعة بين الطرفين وطلب دوكين إرجاع 500 أسيرا فرنسيا، وتقديم عدد من الرياس يبقون تحت فرنسا ضمانا[114]، وتم إطلاق سراح 570 أسيرا، ونزل دوكين و هايت "Haghit" ودكومب (Decombe) لتوقيع الصلح وطلبوا من الداي مبلغ 15 ألف جنيه تعويضا، فرفض الرياس وثاروا على الداي وقتلوه، واعتقلوا قنصل فرنسا وأربعة وعشرين فرنسيا كانوا مقيمين بالجزائر.[115]

وبسبب هذه الإثارة التي أقدم عليها الرياس، وجد الفرنسيون سلاح جديد، فقد أحضروا قنبلتين عظيمتين تزن كل منهما تسعة آلاف رطل ومسلحة بأربعة وثمانين قنطارا من البارود، وكان القصف بالقنابل التي تزن كل منهما بين اثني عشر وخمسة عشر رطلا، تسببت في خسائر جسيمة للمنازل الواهية في المدينة، وهدم أكثر من خمسمائة منزل، بالإضافة إلى عدد من المساجد والحمامات ولكن مجموع عدد القتلى كان غير مرتفع لأن معظم السكان هربوا من المدينة وتوجهوا إلى الضواحي قبل بدء القصف و استمر القصف وأدى إلى إعدامات أخرى للفرنسيين الموجودين في الجزائر وكتب القنصل الانجليزي "ريكون" إلى اللورد "دارتماوت" قائلا : « أنظر كم

---

(110) – جون وولف : المرجع السابق، ص ص343-346

(111) – أحمد توفيق المدني : حرب الثلاثمائة سنة...، ص ص 397-398.

(112) – جون ب. وولف : المرجع السابق، ص344.

(113) – نفسه، ص346.

(114) – أحمد توفيق المدني : **محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766–1791)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص ص 43-44.

(115) – يحي بوعزيز : علاقات الجزائر...، ص82

هي قليلة اللامبالاة التي أعطاها هؤلاء الناس إلى القنابل الفرنسية التي أحصيت فكان عددها حوالي ستة آلاف... وأوفى المعلومات التي حصلت عليها تقدر عدد الدكاكين والمنازل التي هدمت بثمانمائة»[116]

2-1-2- حملة أوريلي "O'Reilly" 1775م :

كانت هذه الحملة قوية الدعم، فقد ضمت وحدات المشاة التي تتألف من حوالي 20.000 رجل وحوالي800 فارس و900 مدفعي مع مدافعهم، وقد حملت السفن ثلاثة آلاف وخمسمائة بحار، وعددا كبيرا من الأرقاء للقيام بالأعمال الشاقة، وأسندت قيادتها إلى الضابط الإيرلندي الأصل الكونت "أوريلي"[117] وخرجت هذه الحملة من إسبانيا في آخر شهر جويلية 1775م، ووصلت إلى مياه مدينة الجزائر يوم 31 جويلية من نفس السنة، ونزلت غرب واد الحراش وفي 1 أوت 1775 م شرعت في قذف المدينة واستمرت على ذلك لغاية يوم 11 أوت من السنة نفسها.[118]

تعرضت الحملة لهزيمة ساحقة لأن الداي حصن المدينة، ودعم الأسطول واستدعى قوات كبيرة من كل بايلكات البلاد، وقتل للإسبان ما بين 4 و10 آلاف رجل وغنم الجزائريون 16 مدفعا، وقطعتين للرمي، و40 ألف قذيفة، وكميات كبيرة من الذخائر و البنادق و الأخشاب و بعض المراكب المعطوبة.[119]

كان سبب فشل الإسبان هو نزولهم بنفس الشاطئ الذي نزل عليه شارل الخامس منذ قرنين وأكثر فالهزيمة لم تكن في الحجم الذي عاناه شارل الخامس"Charler V" ولكنها كانت هزيمة مهينة يرغب الجيش الاسباني في نسيانها، فقد خسروا جميع المدافع التي أنزلوها ومعظم البنادق والأسلحة الصغيرة التي تعود إلى المشاة حيث قتل سبعة وعشرون ضابطا وخمسمائة جندي وجرح مائة وواحد وتسعون ضابطا وأكثر من ألفي جندي.[120]

---

(116) – جون وولف : المرجع السابق، ص346.

(117) – نفسه، ص403.

(118) – عثمان سعدي : **الجزائر في التاريخ (من العصور القديمة وحتى سنة 1945**)، دار الأمة، الجزائر، 2012 ص410.

(119) – يحي بوعزيز : الموجز...، ص 72.

(120) – جون وولف : المرجع السابق، ص406.

2-1-3- حملة أنطونيو"Antonio" الأولى و الثانية 1784/1783م :

بعد فشل حملة أوريلي أدرك الإسبان صعوبة النيل من الجزائر وقهرها عسكريا فوسطوا الدولة العثمانية للتفاوض مع إيالة الجزائر وإبرام الصلح، كما أطلقوا سراح حسن وكيل الحرج ورشوه بالمال ليؤثر في الداي ويقنعه بالصلح، ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة، فاشتد العداء بين الطرفين، وكثرة الغارات البحرية المتبادلة بينها.

ومرت سنوات عديدة على هذا الحال، فرأى كارلوس الثالث "Carlos III" أن يعود لتجربة القوة مرة أخرى، فأعدّ حملة كبيرة أسند قيادتها إلى الضابط " دون أونطونيو دوبارسولو"Den Ontonio Dobarsolo" وكلفها بغزو مدينة الجزائر وتحطيم تحصيناتها وتخريب قلاعها، وإسقاط حكومة الداي إن أمكن، وعندما علم سلطان المغرب الأقصى "محمد بن عبد الله " بأخبار هذه الحملة كتب إلى الداي في شهر ماي وأخبره بها ليستعد لمواجهتها[121]، فأسرع الداي لتحصين المدينة وتقوية دفاعها ورحل الأسرى المسحيين إلى مدينة المدية بالتيطري حتى يبعدهم عن أطماع الإسبان وأبقى معه 304 أسيرا للقيام بالخدمات المطلوبة تحت الحراسة كالحفر، والشحن وغيرها.[122]

لقد وصلت حملة "أنطونيو" إلى مياه مدينة الجزائر مساء يوم 31 جويلية 1783م وعدد سفنها الحربية 76سفينة إلى جانب سفن الشحن والحمل، وشرعت في قذف المدينة من يوم 1 إلى 9 أوت 1783م، وبلغ عدد القذائف التي تساقطت عليها 7500 قنبلة، لكن قوات الداي البرية والبحرية، صمدت وواجهت التحدي بمثله وأمطرت على القوات الاسبانية بحوالي 15 ألف قذيفة وأرغمتها على الانسحاب مهزومة ومذلولة، كما جرى لحملة أوريلي قبل ثماني سنوات، واستشهد من الجزائريين 300 مدنيا و100عسكريا.[123]

رغم فشل حملة عام 1783م، فان الإسبان لم يتعظوا بما حصل لهم، وصمموا على تجديد الكرة مرة أخرى في العام الموالي، وتخابروا مع نابولي ومالطة والبرتغال ليكونوا حلفا صليبا ضد الجزائر وهو ما تم فعلا، وكان الداي محمد عثمان باشا على علم بذلك فاهتم منذ رحيل الحملة الخائبة في صيف عام 1783م بإصلاح ما تخرب وتهدم من حصون المدينة وأصلح المراكب، وأمر ببناء 500 مركبا من نوع اللنجور كما سماها الزهار، وهي مراكب خفيفة سريعة الكر والفر، وتحمل بعض المدافع وتنال من العدو بسرعة، وقد عثر القبطان على واحد منها وأعلم

---

(121) – عثمان سعدي : المرجع السابق، ص412.

(122) – يحي بوعزيز : الموجز...، ص74.

(123) – عزيز سامح التر : **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر/ محمود على عامر، دار النهضة العربية لبنان، 1989، ص405.

الداي بها، واتفقا على صنع أسطول منها على غرارها، وتم ذلك في مدة قصيرة، وفوجئ الإسبان بوجودها عند الجزائريين بعد أن كانت حكرا عليهم.[124]

وقد بارك البابا هذه الحملة الصليبية في منشور أعلنه يوم 14 جوان 1784م وتألفت هذه الحملة من عدّة سفن مختلفة الأشكال والأنواع، وعندما علم سلطان المغرب الأقصى بتلك الحملة، كتب رسالة إلى الملك الإسباني "كارلوس الثالث" رجاه فيها تأجيل الحملة حتى يتصل بجواب من الجزائر، وأكدّ له بأنّها ستقبل الصلح لا محالة.[125]

2-2- أهم المعارك التي خاضتها :

2-2-1- تحرير وهران والمرسى الكبير 1791 م:

استكملت الجزائر استقلالها بعد أن استرجعت وهران من يد الإسبان بعد صراع دام ثلاثة قرون، ففي خريف 1707م أعدّ الداي "محمد بقطاش" حملة عسكرية ضد الإسبان في وهران والمرسى الكبير، وتمكن من تحريرها ما بين 8 سبتمبر 1707 و6 أفريل 1708م[126]، وفي جوان 1732م تجمع أسطول إسباني ضخم يتكون من خمسمائة وخمس سفن، تتراوح ما بين البواخر الحربية إلى مراكب التموين والبريد حاملة لجيش مكون من 30 ألف رجلا إلى وهران، بالإضافة إلى مدافع البواخر الحربية، كان هناك حوالي مائتي مدفع لضرب استحكامات المدينة، قاد مصطفى بوشلاغم عملية الدفاع عن المدينة و ابتدأت المعركة حامية صباح 30 جوان 1732م، وبعد 24 ساعة من القتال تمكن الإسبان من احتلال وهران والمرسى الكبير لمدة حوالي 60 عاما.[127]

وبعد وفاة بوشلاغم خلفه على بايلك الغرب الباي محمد بن عثمان الكبير، واستمر محاصرا لوهران، ومواليا حملاته ضدها على رأس المجاهدين بصفة لا تكاد تنقطع وأرغمهم سنة 1780م على قبول المعركة خارج أسوار المدينة واستمرت أعماله إلى 14 سبتمبر 1784م، حيث تمكن من قطع الماء الذي يسقي المدينة، ثم هاجم في سبتمبر حصون المدينة، وأحتل البرج الأحمر، وضرب زلزال عنيف مدينة وهران يوم 8 و9 أكتوبر 1790م فدمر المنازل ومات تحت الإنقاذ ثلاثة آلاف من سكان المدينة والجنود من بينهم نائب الحاكم العام الإسباني دون

---

[124] – يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر...، ص74.

[125] – نفسه.

[126] – يحي بوعزيز : العلاقات...، ص59.

[127] – نفسه، ص21.

نيكولا غرسيا "Garcia Nicolas den" أحرقت النّار بعض السفن واستمرت الهزات إلى 22 نوفمبر[128]، وكان هذا الزلزال عاملا هاما في انسحاب الإسبان نهائيا من الأراضي الجزائرية، وأخذ محمد بن عثمان يضيق على الإسبان مضايقة شديدة، وأرسل إليهم طائفة مكونّة من 22 من الطلبة المرابطين ليناوشوهم على القتال، وفي1791م تحرك محمد عثمان باي الكبير في مئة فسطاطة، وعسكر بواد تليلات[129]، وقد اختلط العرب بالجنود الذين أرسلهم الباي محمد من أمير العساكر، حتى قيل أنه عدد من اجتمع لمدة سبع أيام حوالي 50 آلاف مقاتل ثم قسم هذا الجيش إلى ثلاثة أقسام فجعل القسم الأكبر على يده، وجعل جيش تلمسان وفيلقه وجيش الأعراش المجاورة لهما على يد ولده عثمان، كما جعل مازونه ومستغانم والقلعة وكافة الأعراش الشريفة على يد محمد بن إبراهيم [130]، فوجهها لهم المدافع والمهارز وآلات الحرب [131] مع عدّة من الكور والبومبات وجميع ما يتعلق بشؤون الحرب الذي اشتراه من المغرب، وزحف إليها بجنوده ونصب مدافعه فيها وقاتلهم قتالا شديدا، وكان يشرف على برج سيفرند وبرج الحديد[132]، واستمر القتال الشديد في برج العين وحصل الجيش عليه، لكن الإسبان نزعوه من أيديهم بسبب تفريطهم، ولما عاين الباي محمد تلك الموانع تبين له أن يرحل عن المدينة ليتأهب تأهبا عظيما مما كان عليه سابقا.

واستأنف المجاهدون هجومهم الكبير وكانوا يزدادون عنفا وضراوة على مقدار ما كان الإسبان يزدادون ثباتا في مواقعهم، حيث كان عدد مقاتلي الإسبان في آخر الأمر 1536 مقاتلا، كما قام الإسبان بترميم وإصلاح ما أفسده الجزائريون[133]، على الرغم من وصول إمدادات من إسبانيا قوامها سبعة آلاف من المقاتلين، وبقي القتال مستمرا حتى أشرف الإسبان إلى الضجر والفشل، لأنه كان متزامنا مع الخروج من حصونهم لرعي مواشيهم فضاق عليهم الأمر ولم يبق لهم من الأرض غير الفسحة التي بين حصونهم والبحر[134]، واستمرت الأعمال

---

[128] – عثمان سعدي : المرجع السابق، ص415.

[129] – الآغا بن عودة المزاري : **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19** تح/ يحي بوعزيز، ج2 ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص260-261.

[130] – جمال قنان : نصوص ووثائق...، ص279.

[131] – مولاي بلحميسي : المرجع السابق، ص188.

[132] – مسلم بن عبد القادر الوهراني : **ذخائر المغرب العربي "تاريخ بدايات وهران المتأخر"**، تح/ رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص ص25-26.

[133] – أحمد توفيق المدني : حرب الثلاثمائة سنة...، ص410.

[134] – جمال قنان : نصوص ووثائق...، ص279.

طويلة وقاسية طوال ربيع وصيف سنة 1791م، واحتدمت معارك حامية أيام 3 و9 من شهر ماي[135]، والواقع أن نهاية وهران أصبح أمرا لا شّك فيه وهي حقيقة اعترفت بها الحكومة في مدريد.[136]

تقدمت إسبانيا وقد ضاع كل آمالها إلى الباي محمد عثمان باشا في أفريل1791م تطلب منه عقد الصلح غير أن الداي محمد عثمان باشا قد توفي في 12 جويلية 1791م وإسبانيا لا تزال تلّح على عقد الصلح وبدأت المفاوضات بين الباي محمد الكبير والجنرال كورتين "Curtin" الحاكم الإسباني الجديد، وكان الإسبان يفكرون في التخلي عن وهران والإبقاء على المرسى الكبير، خاصة أن الثورة الفرنسية كانت تهدد النظام الاسباني ولكن الداي رفض مقترحات الإسبان مصرا على التخلي عن المرسى الكبير وقد عقد معاهدة في سبتمبر1791م ووافق عليها الطرفان أوائل شهر ديسمبر نصت على: الجلاء من وهران وإنشاء حصن إسباني في المرسى الكبير لتسهيل العمليات التجارية الاسبانية، مقابل دفع نحو600.000 فرنك نقود سنوية لخزينة الدولة.[137]

وجاءت البشائر إلى الجزائر بفتحها، وانتقل الباي محمد بن مصطفى إليها وسكنها وأصبحت مسكنا للبايات من بعده، ودخل الناس إليها وعمّروها وبنيت المساجد بها وبعث حسن باشا بشرى فتح وهران ومفاتيحها إلى السلطان سليم، ولما وصلت الرسل إلى اسطنبول وقابلوا الوزارات وبلغوه بفتح وهران فرح السلطان بذلك، وأرسل مع الرسل لحسن باشا الخلعة والتقليد.[138]

---

(135) – أحمد توفيق المدني : حرب الثلاثمائة سنة...، ص410.

(136) – جون.ب وولف : المرجع السابق، ص410.

(137) – أحمد توفيق المدني : محمد عثمان باشا...، ص52.

(138) – أحمد الشريف الزهار : المرجع السابق، ص63.

المبحث الثالث: النشاط البحري الجزائري بين الجهاد والقرصنة وتأثيراته المختلفة.

انخرطت مختلف بلدان شمال إفريقيا على امتداد الفترة الحديثة في القرصنة المتوسطية إلى الحد الذي تحول فيه هذا النشاط إلى فاعل رئيسي في تحديد توجهاتها الاقتصادية والسياسية الكبرى، إذ كانت علاقة هذه الأقطار بالبحر الأبيض المتوسط علاقة مفصلية، وتغير باتجاهها المحور الذي كانت تدور في فلكه، وأصبح معطى حاضرا بقوة في تاريخها[139]، وانطلاقا من هنا يمكننا أن نتساؤل حول الفرق بين كل من الجهاد البحري والقرصنة، هل يكمن في المفاهيم أم هو توجه من حماية المسلمين وأراضيهم إلى عملية أصبحت ملازمة لرياس البحر.

أولا– البعد الجهادي للنشاط البحري الجزائري وعوامل ازدهاره :

1-1– البعد الجهادي :

جاء الجهاد البحري في الكتابات الإسلامية بمفاهيم، وفي الكتابات المسيحية والغربية بمفاهيم مضادة أو معاكسة أو متناقضة حسب الجهات التي صدرت عنها والأزمنة التي كتبت فيها، والعقلية التي أوحت بكتابتها.[140]

ويستمد الجهاد البحري مقوماته الشرعية وأسس نظرياته من الآيات الكريمة التي وردت فيها كلمة (بحر) ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي نصت صراحة على فضيلة ومكانة الجهاد البحري ضمن باب الجهاد الذي يعتبر ركنا من أركان الإسلام الأساسية، كما يستمد مقوماته الشرعية من وصايا الصحابة والخلفاء الراشدين ومن فتاوى الفقهاء واجتهاداتهم.[141]

فقد وردت آيات قرآنية تشير إلى فوائد ركوب البحر ومنافعه منها قوله تعالى : « ✦✎🙵✁
⌧❽⌘❷⇳⬈♦☝♑♐ ♦❷⬄⬧♦⌨⬂♐🙵✁ ↓☜⬀▤⬧♐ ♦❷⊙②⌧◌❽♑♎⬆✎🙵✁
☎✁❑⬀⬄♦☝⬁▭♦☝♑♐◆❑ ■⌘❷⬂✌❑☝♑☜ ♑❍⓿♑▫ ➔⌨▫◘➔▦⬂♐🙵✁
♉♑⊞♉➔⬧♐◆❑ ⌚♑🕮♑✁⇳⌀⬧▫ ♊♑✌ »[142]

وقوله أيضا : « ❑◆🕮❑⬉♑❾❻❑✁☎ ♐⬧♑←☠ ✌❑🙵
✁🙵♎⬄☝♦➲⬧➔⬀☞⬅⚐ ✌⚹♑♊ ♎➔❑▪❑▭ ❑◆✌♑⬀ ❻♒⌀☜♦🙵❶⬁

---

[139] – موسى غفيري : " **القرصنة بالبحر الأبيض المتوسط (في القرنين 16–18م) بين القراءة التاريخية والطرح المدرسي**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 146، تونس، مارس/آذار 2012، ص83.

[140] – إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص 105.

[141] – زكي مبارك : " **الجهاد البحري في الغرب الإسلامي، المفهوم الإسلامي والمفهوم المسيحي** "، مجلة البحث العلمي، السنة الإحدى والثلاثون، عدد45، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1998، ص16.

[142] – سورة الجاثية، الآية 12.

★✐♐✂ □❒←⑨♦↖ ◷♉○♈✍ ♇♍❑←⌨♉♎⬀❷➔✍ ⬀✍⬂⓿◳➲⬂⌾♐✂
❒◆↖♦⑨←❒□□▤➔☠⬀ »[143]، ومعني ذلك حسب ابن العنابي:« أعدوا أيّها المؤمنون للكافرين كل ما استطعتموه من الأشياء، فانتظم في ذلك الأمور النظامية وغيرها والمراكب البرية والبحرية والحصون والخنادق والأسلحة».[144]

أمّا الأحاديث النبوية التي تناولت الجهاد البحري صراحة، ما رواه ابن ماجة والطبراني عن أبي أمامة –رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول :« شهيد البحر مثل شهيد البر»[145] وفي حديث آخر: « ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج[*] هذا البحر ملوكا على الأسرة، أو مثل الملوك على الأسرة.» [146]

ويتحدد مفهوم الجهاد البحري في الإسلام من خلال وصايا الصحابة والخلفاء الراشدين التي أصدروها للفاتحين المسلمين الأولين الذين خرجوا لغزو الشام ومصر وفلسطين كما يحدده كذلك مواقف قادة الفتح الإسلامي وسلوكاتهم وتصرفاتهم تجاه الشعوب التي دانت للإسلام أو دخلت تحت ذمته وحمايته. [147]

وقد أفتى الفقيه الونشريسي المتوفي سنة 914هـ في موضوع القرصنة أو حرابة البحر، حيث صرح:«بأن المسلمين إذا غزوا في البحر ووجدوا مركبا يحمل بضاعة وعلموا أنه ليس للعدو لم يجز لهم أن يحدثوا فيه حدثا، بل يجب عليهم حفظه بما فيه من الأموال، حتى يردوه وبأسره إلى أهله إذا عرفوهم[148] امتثالا لقوله تعالى: « ☎✂❒♋⑩☒⬩➔✍ ♌❒🕮 ⬀☠⬈✍❐↖❷↖✌▫♦③ ⅄✐♐✂ □♌♈☽
✂♐✌☜❀♦◷☾◆◷✹💣♉ ☽♈🖫■❼✂ 🕮❒♎⬃🖬♈♑◳♐ »[149]

---

[143] – سورة الأنفال، الآية 60.

[144] – ابن العنابي محمد بن محمود : **السعي المحمود في تنظيم الجنود**، تق وتح/ محمد بن عبد الكريم الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص5.

[145] – رواه ابن ماجة.

[*] **ثبج البحر** : أوسكه أو معظمه

[146] – أخرجه البخاري ومسلم.

[147] – إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص107.

[148] – يحي ابن أحمد الونشريسي : **المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية و الأندلس والمغرب**، تح/محمد حجي وآخرون ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983، ص 1

[149] – سورة االنساء، الآية 58.

فهذه الآيات والأحاديث والتوجيهات الدينية من شأنها أن تترك الأثر البالغ في البنية الفكرية عند العرب خصوصا والمسلمين عموما، وتحفزهم على إيجاد سياسة جهادية في البر و البحر، وتحثهم على طلب الشهادة في البحر لنيل الرضوان من جهة، وتحقيق ما هو أفضل للبلاد والعباد من جهة أخرى.

ويقول ابن خلدون عن الجهاد البحري : « إنه بدأ بصفة منظمة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر بعد أن ضعفت أساطيل المسلمين وأصبحت الغلبة للفرنجة في البحر المتوسط، وعندما أصبحت الأمم النصرانية دولا متعددة».[150]

وإذا بحثنا عن دوافع أخرى وراء اهتمام المسلمين بالبحر فحتما ستكون دوافع عسكرية وإستراتيجية، لأن المسلمين أدركوا ضرورة الاهتمام بهذا الجانب وأخذهم العبرة من الصراع البيزنطي الفارسي والذي لعب فيه الأسطول البحري البيزنطي في القرن السابع ميلادي دورا مهما في حماية بيزنطة وإنقاذها من الزوال أمام الفرس.[151]

لعب الجهاد البحري دورا هاما في الحوض الغربي للمتوسط وحال دون وقوع بلاد المغرب تحت النفوذ المسيحي، الذي يهدف إلى إدخال بلاد المغرب الإسلامي إلى حظيرة العالم المسيحي، فبتأسيس الحكم العثماني بمدينة الجزائر سنة 1518 م، كأول قاعدة عثمانية في الصراع الاسباني العثماني، والنشاط البحري الذي بذله الأخوة بربروس في الحوض الغربي من البحر المتوسط، إذ ذكر صاحب كتاب "غزوات عروج وخير الدين" أن خير الدين اعتبر نشاطه البحري حربا مقدسة ضد المسيحيين[152]، فقد خاض حملات بحرية واسعة على السواحل الإسبانية، ونجح في إسقاط قلعة البنيون الإسبانية سنة 1529م، ثم حرر تونس سنة 1534م، وانتصاراته المتلاحقة جعلت الملك الإسباني شارل الخامس يتحرك إيمانا منه بأن العثمانيين يمثلون تهديدا مباشرا للأمم المسيحية ولممالك أوروبا.[153]

---

(149) – ابن خلدون : المصدر السابق، ص157.

(150) – أومان : **الإمبراطورية البيزنطية**، تعريب / مصطفى طه بدر، القاهرة، 1957، ص ص104 – 102

(151) – مجهول : **غزوات عروج وخير الدين**، تعريب/ نور الدين عبد القادر، طبعة الثعالبية والمكتبه الأردنية، الجزائر، 1934، ص35.

(152) – عبد الجليل التميمي : " **الخلفية الدينية للصراع الإسباني – العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 10-11، تونس، جويلية، 1978، ص4.

ويأتي تبني الدولة العثمانية للجهاد البحري نتيجة حتمية لصراعها مع العالم المسيحي المتوحد ضدها في الحوض الغربي للمتوسط، خاصة بعد طرد المسلمين من الأندلس فأصبح غزو السواحل الغربية واجب ديني.[154]

1-2- عوامل ازدهاره :

يصور لنا المغرب الإسلامي في نهاية القرن الخامس عشر حالته السياسية والعسكرية المنحطة ووضعيته الاقتصادية المتدهورة، في استقرائنا لأحداث تاريخ المنطقة وتتبين لنا سمة التفكك السياسي الغالب عليه والسائد في جميع بلدانه. [155]

إذ عرفت منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط عمليات الجهاد البحري بداية من القرن السادس عشر ميلادي، وذلك بوصول الإخوة بربروسا، وبداية بناء قاعدة جهادية بحرية في شمال إفريقيا، و عليه فإن أمر الغزو البحري المغاربي، تضاعف في جميع أنحاء الحوض الغربي للمتوسط، وانتشر كذلك في جميع دول المغرب الإسلامي وبالخصوص في كل الجزائر خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين[156]. لقد كانت هناك جملة من الأسباب التي ساهمت في ازدهار عمليات الجهاد البحري، إذ اعتبرت هذه الأخيرة عملية مقدسة ودينية كانت العامل الأساسي وراء تطور فكرة الجهاد البحري لدى المسلمين، وهو ما يذهب إليه عمار بن خروف : « حيث يرى أن المغاربة عموما، والأندلسيون خصوصا تنامت لديهم فكرة الجهاد البحري بعد الحملات الأوروبية على سواحل الجزائر وما لحق الأندلسيين من اضطهاد كبير من طرف الإسبان.»[157]

كما كان موقع الجزائر الممتاز وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للمتوسط على امتداد 1200 كلم، محل أنظار الدول الأوروبية خلال الفترة العثمانية [158]، ومثلت طائفة الرياس القوة الأولى التي اعتمدت عليها البحرية الجزائرية، إذ عرفت تطورا هائلا خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر وذلك بفضل الكفاءات الحربية والمقدرة القتالية التي مكنتهم من تحقيق عدّة انتصارات، ولم يكن هذا كافيا لوحده

[153]– المنور مروش : المرجع السابق، ص435.

[154]– حنيفي هلايلي : أبحاث ودراسات...، ص ص 121-122.

[155]– عمار بن خروف : **العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الجزائر و المغرب في القرن العاشر هجري /السادس عشر ميلادي**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص28.

[156]– نفسه.

[157]– يحي بوعزيز : علاقات الجزائر...، ص ص10-16.

بل ساهم أيضا الموريسكيون الأندلسيون في عمليات الجهاد البحري المغاربي بعد عمليات التهجير الواسعة التي مورست ضدهم، إذ تمكنوا من ممارسة عدّة نشاطات في الجانب الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي، وكان اختيارهم لإيالة الجزائر بسبب وجود نظام حكم قوي وقادر على حمايتهم[159]

فقد برز دورهم في تنمية النشاط البحري من خلال صناعة السفن، إذ أن انضمام أعداد من الأندلسيين إلى البحرية ساهم في تدعيمها بالأموال، وبالمهارة التي لديهم في صناعة السفن[160]، وإلى جانب ذلك مارسوا التجارة في مجال البحر والأسر، إذ تمثل نشاطهم في تجارة وبيع الأسرى المسيحيين، وكذلك تمويل مشاريع الجهاد البحري، كما عملوا على استثمار أموالهم في هذا الجانب، ومن هنا يمكننا اعتبار أن الغزو البحري، ارتبط بذهنية الأندلسيين، على أساس ارتباطه بمفهوم الجهاد البحري ضد الإسبان. [161]

وإجمالا فإن النشاط البحري أثر تأثيرا إيجابيا من خلال تزايد قوته البحرية وعائداته وأثر سلبا على الجزائر بالنظر إلى ما كان يجلبه عليها من ويلات، كما أن بداية النشاط البحري للجزائر في القرن السادس عشر يعود أساسا إلى مجيء الإخوة بربروسا إلى الجزائر وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وإتباع سياسة جهادية بحرية أساسها المرجعية للدين الإسلامي. [162]

ثانيا– مفهوم القرصنة وارتباطها ببداية نشاط البحرية الجزائرية :

تعددت المفاهيم والصيغ والمصطلحات حول تسمية النشاط البحري بين الطرح الإسلامي الذي اعتبرها جهادا بحريا، وبين الطرح الغربي المسيحي والذي سماها بـ (القرصنة) إذ تحكمت في صياغة هذا الأخير روح التعصب الديني والعداء للإسلام والمؤثرات التي أفرزتها الحروب الصليبية، وما خلفته من رواسب فكرية وأحقاد اجتماعية وسياسية دفينة ظلت نارا تحت رماد راسخة في أذهان وعقول الأوروبيين[163]، واعتبرت القرصنة أبرز النشاطات الاقتصادية للجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لما كانت تدره من ثروات عبر تجارة المغانم والرقيق، بالإضافة إلى كونها إحدى أوجه الحرب ضد الدول المسيحية العدوّة.

---

[158]– عبد الجليل التميمي: " **رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني، سنة 1541** "، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3 ، تونس جانفي /يناير 1975، ص ص 35-50.

[159]– عمار بن خروف : العلاقات الإقتصادية....، ص29.

[160]– جون وولف : المرجع السابق، ص55.

[161]– محمد الأمين عطيلي : المرجع السابق، ص65.

[162]– إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص109.

كما كانت ظاهرة القرصنة حدثا بارزا عرفته كل البحار الداخلية عامة، وحوض البحر الأبيض المتوسط خاصة، وتعددت مفاهيمها وتعريفاتها وسيتم عرض جملة منها لهدف إزالة اللبس.

2-1- القرصنة البحرية بين المفهوم والتعريف :

من المفاهيم المتعلقة بالجهاد البحري الذي له في الكتابات الأوروبية مدلولات ومضامين أخرى، نجد كلمة "ساراسان" "Sarassin" وهي مشتقة من اللاتينية "سراسيني" "Sarraceni" والتي تعني السرقة واللصوصية[164]، كما يرى آخرون أن أصل كلمة "ساراسان" من اللاتينية "ساراسينوس" "Saracenus" وهي مأخوذة من الكلمة الإغريقية "ساراكنوس" "Saraknos" وهي تطلق على البدو الرَحل الذين كانوا يحتلون الجزيرة العربية ومنطقة الجزيرة الواقعة بين دجلة والفرات.[165]

أما في القاموس فإننا نجد أن "Corsa" هي كلمة إيطالية تعني السباق، ومنها اشتقت كلمة قرصان "Corsor"، وهو الذي يقوم بفعل التسابق، وقد استعملت لأول مرة في القرن الرابع عشر ميلادي، بمعنى التسابق البحري للهجوم والاعتداء على السفن وسواحل الدول الأجنبية. [166]

كما استعمل العرب لفظ القرصان وجمعوه على القراصنة واشتقوا منه القرصنة مصدرا واسما، وكان يطلق في الأصل على كل سفينة مسلحة رُخِّص لملاحيها بأن يجوبوا البحار ويقاتلوا سفن الأعداء.[167]

وفي اللغة الفرنسية فلم تدخل كلمة قرصنة إلا في القرن السادس عشر ميلادي، وتكاد تخلو منها المصادر الفرنسية السابقة للقرن السادس عشر، واستعملت كلمة "Attaque" أي الهجوم، وكلمة "Ecumeur" بمعنى المهاجم أو القرصان، و أصبحت فيما بعد كلمة "Corsaire" في القواميس الفرنسية تعني السفن السريعة التي تؤهلها دولة ما للسطو على السفن التجارية للأعداء.[168]

أمّا ابن خلدون فيذكر القرصنة على أنها غزو بحري، وأصحابها نفير وطائفة من غزاة البحر، ويقول في ذلك : «... وشرع في ذلك (أي الغزو) أهل بجاية منذ ثلاثين سنة فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر، ويصطنعون

---

[163]– زكي مبارك : المرجع السابق، ص ص 15-27.

[164]– جوزيف رينو : **الفتوحات الإسلامية في فرنسا وإيطاليا وسويسرا في القرن الثامن والتاسع والعاشر الميلادي**، تعر وتع / إسماعيل العربي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص210.

[165] – Dictionnaire Robert , France , 2005 , pp601-625.

[166]– صبحي الصالح : " **الحماية من القرصنة في نظر الشريعة الإسلامية** "، أعمال أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1986، ص 20.

[167]– نور الدين عبد القادر : مرجع سابق، ص59.

الأسطول ويتخيرون له الأبطال، ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة فيخطفون ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة.»

وهذه القرصنة التي يتحدث عنها ابن خلدون دون أن يذكر هذه الكلمة، أو يسميها بهذا الاسم، يقول أنها بدأت حوالي عام 760هـ، وكان البحر الرومي (المتوسط)، كما يسميه العرب ميدان القرصنة ومجالها يتبارى فيه العرب والإفرنج. (169)

أمّا جون وولف فيورد : « إن القرصان هو الذي كان حرا في النهب ولا يعترف بأي سلطة فوق إرادته الخاصة، فقد كان يهاجمه بدون تمييز سفن أية دولة وكان هدفه الوحيد هو النهب.» (170)

إن الاختلاف في تحديد مفهوم القرصنة يجعلنا أمام مفاهيم عدّة لهذا المصطلح اختلف المؤرخون حول تحديد مفاهيمها، إلاّ أن المعنى العام لم يختلف عنها، فإذا كانت القرصنة هي عملية النهب على مياه البحار بعيدا عن سلطان الدولة، وهو تعبير لا يعبر دوما عن الواقع التاريخي للقرصنة، فهي كثيرا ما تكون ضمن نشاطات الدولة غير الرسمية لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية واقتصادية، وغالبا ما تمارس السرقة والنهب في البحار والأنهار الملاحية، أو النزول من البحر إلى الشاطئ من قبل جماعة لا يمثلون بعثة أو حملة أرسلتها دولة منظمة. ومهما يكن أمر هذه التعريفات المتباينة للقرصنة والتي تأخذ أشكالا متعددة، فهي بمعني قطع البحر واللصوصية فيه والقرصان من يستعملها. (171)

ويعرف المؤرخ الجزائري ابن آشنهو لفظ القرصنة بما يلي: « القرصنة هي كلمة من اختراع الإفرنج ... فلا يوجد لهذا المصطلح مرادف في اللّغة العربية إنّما استعربت في القرن التاسع الهجري وكان يسمى من يتعاطاها قرصانا وهم معروفون عند ابن خلدون بغزاة البحر، وقد مهر فيها الأتراك والجزائريون وخصوصا منهم أهل بجاية والجزائر وشرشال ووهران». (172)

ويتبين من خلال كل ما سبق أن القرصنة التي كانت تقوم بها الجزائر هي حرب مشروعة، وذلك باعتبار أنّها لم تكن من طرف واحد، ويورد محفوظ قداش قائلا في هذا الجانب : «...وأنا أعتقد بأنّه من الضروري القول بأن هذه الظاهرة التي تدعو إلى الأسف هي ظاهرة اشتركت فيها جميع البلاد الواقعة على البحر الأبيض المتوسط

(168) – نور الدين عبد القادر : مرجع سابق، ص59.

(169) – جون وولف : " **رياس البحر** "، تر/ أبو القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 03، 1987، ص43.

(170) – نور الدين عبد القادر : مرجع سابق، ص58.

(171) – عبد الحميد بن أشنهو : " **الدور الذي لعبته الجزائر في القرن السادس عشر بالبحر المتوسط** "، مجلة الأصالة، العدد 8، الجزائر 1982، ص296 .

وليست خاصة بالجزائر... وإذا كانت مصارعة السفن في البحر نوعا من العراك والقتال قبل به المسلمون والمسيحيون معا، وهو شيء يدعو إلى الأسف من وجهة نظر أخلاقية فإن هذا الصراع يتحول إلى عمليات للنهب والسلب». [173]

ويرى المنور مروش «...أن القرصنة هي نشاط بحري يخضع لعناصر تحدده.» ، و نميز بين ثلاثة أشكال من العنف البحري وهي كالتالي :

1-حرب القرصنة : حرب تقوم بأمر من الدولة ويشترك فيها أصحاب السفن في تكاليف وفوائد الحرب البحرية.

2-اللصوصية البحرية : وهي عملية تتم في البحر بلا عقيدة ولا قانون وهي مدانة عالميا من طرف القانون والأخلاق.

3-القورصو : بين المسلمين والمسيحيين، وهو شكل خاص بالمتوسط يقترب كسلوك من ظاهرتي القرصنة ومن اللصوصية البحرية معا، لكنه سلوك متعارف عليه ومقبول من الطرفين، وكان باسم الحرب المقدسة بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء.[174]

2-2- تأثيراتها في الحوض المتوسط وردود الأفعال المختلفة :

نتيجة لكل ما سبق فإن الصياغة الجديدة للجهاد البحري في العالم المسيحي، قد تحددت في معاني وألفاظ هي : لصوصية البحر "Piraterie"، والنشاط القرصني"Activité corsaire"، والقرصنة البربرية "Course Barbaresque" وفي بعض الأحيان القرصنة الإسلامية "Course Musulmane" وذلك موازاة مع ما ستعرفه البحار من نشاطات تجارية واكتشافات جغرافية وصراعات حربية بين الدول والأمم لأسباب دينية وسياسية واقتصادية. [175]

ويورد فرنان بروديل في هذا الجانب قائلا : «... فالقرصنة ظاهرة قديمة في المتوسط لكنّها تختلف عنها في الأطلسي، في أن الأولى لها قواعدها وأعرافها وتقاليدها إذ كانت تعقبها مفاوضات بين الدول والمدن التي كانت تقوم بينها إلى تبادل القرصنة صلات.»، و يضيف بورديل قائلا: «... كانت القرصنة شكلا من أشكال الحرب،

---

[172]- محفوظ قداش : " **الجزائر في العهد التركي** "، مجلة الأصالة، العدد 52، مطبعة البعث، الجزائر، 1977، العدد52، ص 12

[173]- المنور مروش : المرجع السابق، ج1، ص08.

[174]- إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص111.

وهي أن القرصنة لم تكن نشاطا فرديا بل نشاط جماعات وشبكات تشترك المدن والدول في تنظيمها الأمر الذي يؤكّد أنّها كانت من طباع ذلك الوقت ومن مزاياه...» [176]

انخرطت مختلف بلدان شمال إفريقيا على امتداد الفترة الحديثة في القرصنة المتوسطية إلى الحد الذي تحول فيه هذا النشاط إلى فاعل رئيسي في تحديد تتوجهاتها الاقتصادية والسياسية الكبرى وللملامح الأساسية لمجتمعاتها في الفترة المذكورة، ولهذا كانت علاقة هذه الأقطار بالبحر الأبيض المتوسط علاقة مفصلية، إذ تغير باتجاهه المحور الذي كانت تدور في فلكه وأصبح معطى حاضرا بقوة في تاريخها. [177] ولم تشتد وتيرة هذا النشاط إلاّ بين القرنيين 16 و18م مترجما بذلك مصالح متداخلة وموازين قوى متباينة ونزعات إيديولوجية وسياسية متضاربة.

إن الحديث عن الظروف التاريخية التي أفرزت ظاهرة القرصنة على امتداد سواحل المغرب الإسلامي كشكل من أشكال الدفاع الشعبي تارة، ومظهر من مظاهر الرفض الرسمي للهيمنة الأوربية وتهديداتها في ظل اختلال القوة تارة أخرى، ينبغي أن لا يخفي الوجه الآخر للقرصنة الأوربية المتمثل في نشاط القراصنة الأوربيين الذي لم يكن وليد ظروف الكشوف الجغرافية، والطرد الأندلسي فحسب بل هما امتداد لاحتكار حضاري وصراع عسكري تجلّت أبرز مظاهره خلال الحروب الصليبية المتوالية ابتداء من العصر الوسيط، ومن هذا المنطلق يمكننا التشديد على دور العامل الديني في تحريك الجانبين نحو الصدام، وكونه ظل عاملا فاعلا في ذلك الاحتكاك حتى بداية القرن التاسع عشر، [178] لذلك نشأت حركة دفاعية في بعض مدن الساحل الجنوبي للمتوسط لم يكن هدفها في هذه المرحلة مهاجمة العدو (دار الكفر) ونشر الدين الإسلامي وفتح بعض المناطق، بل اقتصر على نوع من الغزو البحري، وبما أن الأسبقية والتفوق العددي والتقني كانت للمسيحيين، فقد ظهرت حركة الغزو من طرف المدن الإسلامية وكأنها دفاع عن النفس لا أكثر.

وصفت القرصنة في بداية القرن السادس عشر، بأنّها إستراتيجية تسمح بشن الحملات ولذلك ارتبطت القرصنة بتلك الحروب التي قامت في أوروبا، ثم اتسع نطاقها مع ظهور الدولة العثمانية على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبذلك اتخذت القرصنة منحى آخر منفصلا عن الحروب، ممّا أدى إلى اتساع هذه

---

(175) – Braudel (Fernand) , La Méditerranée et le monde méditerranéen… , pp151-152.

(177) – موسى غفيري : المرجع السابق، ص83.

(178) – أمين محمد : **القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان بالجزائر في القرن الثامن عشر**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 21، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، سبتمبر/أيلول، 2000 ص24 .

الظاهرة وتطور عملياتها وتعدد اتجاهاتها وبالأخص خلال القرن السابع عشر الذي أطلق عليه (قرن القرصنة).[179]

ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر وعلى إثر منع الملك جيمس الأول "James I" أعمال القرصنة والغارات في البحار، غيّر القراصنة الأوربيين موانئهم في انكلترا وايرلندا، واتجه كثير منهم نحو سواحل شمال إفريقيا، كما قام قراصنة هولنديون وانجليز برحلات بحرية في المناطق الساحلية المحاذية لجبل طارق واستولوا على إسبانية وباعوا غنائمهم.

وعندما قام الانجليز والهولنديون بطرد القراصنة من البحر الايرلندي، بداية من 1611م، اتجه هؤلاء صوب السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وورد في إفادة عن البحارة الانجليز بتاريخ 14 يوليو1611م ما يلي: « في مجموعة هذه الأنواع من السفن الحربية هناك أربعون سفينة وألفا رجل جميعهم من الانجليز وملتقاهم شمال غرب إفريقية حيث يتواجد تجار كثيرون يتاجرون معهم بجميع أنواع السلع خاصة تلك التي ترد من ليفورنو، كما يتاجرون في الأسرى أيضا ».[180]

وبدون أدنى شك فقد كان القراصنة الأوربيون يعتدون أكثر مما كان يُعتدى عليهم من قبل القراصنة المغاربة، فغارات القراصنة الأوروبيين المتكررة على سفن القراصنة المغاربة أنذرت بقيام القراصنة المغاربة بالرد بالمثل والسطو على السفن الأوروبية، فقد تعرض القرصان توماس مادوك في سنة 1631م، طريق سفينة تابعة لمغاربة واستولى عليها، كما أسر ركابها وملاحوها وباعهم رقيقا في إسبانيا».[181]

لقد طغى النشاط القرصاني الأوروبي في المتوسط خلال حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية وتكبدت الجزائر من جراء ذلك صعوبات ومشاق باضطرارها بحكم المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الأوروبية باستقبال قراصنتها في موانئها، وتحمل المشاكل والصعوبات الناجمة عن ذلك في مثل هذه الظروف.[182]

---

[179] – المنور مروش : المرجع السابق، ج2، ص106

[180] – إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص ص 114-117.

[181] – نفسه، ص117.

[182] – جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، ص250.

خلاصة

شكل البحر الأبيض المتوسط نقطة الصراع بين شعوب الضفتين فهدفت كل شعوب الحوض الغربي للمتوسط ملامسة سواحله والعيش على المناطق المتاخمة له والاستفادة من أهميته الجغرافية والتجارية ، كما شكل البحر المتوسط أيضا منطقة صراع ديني بين الإسلام والنصرانية ، وكان هذا العامل محرك أساسي لهذا الصراع ، فقد أظهرت الكنيسة تأثيرها المعنوي والمادي في توجيه موازين القوى إلى جانب المنافسات التجارية ، واكتشاف الطرق البحرية ذات الأبعاد الإستراتيجية ، إذ اكتسب البحر المتوسط أهمية كونه أيضا طريقا عالمية للتجارة والعبور الدوليين ، بين أجزاء العالم في العصر القديم والوسيط ، وبين شعوب العالم في العصر الحديث والمعاصر.

كان للبحرية الجزائرية في الفترة الأخيرة من عهد الدايات الفضل في كون الجزائر دولة مستقلة ، ويظهر ذلك في المعاهدات التي كانت تعقدها مع الدول الأخرى بمحض إرادتها ودون حتى العودة إلى الباب العالي ، بل كانت ترفض حتى المعاهدات التي يعقدها الباب العالي ويحاول أن يلزمها بتطبيقها.

غلب على البحرية الجزائرية الطابع العسكري ، بينما نجد أن دورها الإقتصادي انحصر في الغنائم والأسرى والإتاوات ، وهذا دليل على الإعتماد على عائدات القرصنة دون الإهتمام بتشكيل أسطول بحري تجاري.

كما أن القرصنة كمصطلح لها دلالتها وتختلف تفاسيرها باختلاف الإيديولوجيات والأهداف ورست على ثلاث مفاهيم هامة ، فهي حرب القرصنة وهي اللصوصية وهي القورصو ، لكن لكل مفهوم دلالته وأبعاده ، فالجزائر تبنت حرب القرصنة بإعتبارها حربا معترف بها دوليا ويقرها الطرفان الإسلامي والمسيحي.

الفصل الثاني :

الصراع البحري الجزائري : الأسباب والمظاهر

المبحث الأول: العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية.

أولا– الوضع العام بإيالة الجزائر خلال القرنين 17-18م.

ثانيا– الظروف المحيطة بالعلاقات بين الضفتين خلال القرنين 17-18م.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر.

أولا– الوضع الداخلي.

ثانيا– الامتيازات

ثالثا– القرصنة.(دورها في اقتصاد السوق، الغنائم البحرية، الأسرى)

رابعا–الأوبئة والكوارث الطبيعية.

المبحث الثالث: أساليب وأدوات التجارة الخارجية.

أولا– الجمارك.

ثانيا– الموانئ والسفن.

ثالثا– أنظمة التعامل التجاري.

1-1- العملة.

1-2- الأوزان والمكاييل.

المبحث الرابع : بنية التجارة الخارجية.

أولا– الصادرات.

ثانيا– الواردات.

اعتبرت العلاقات بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية غير متكافئة وهذا ما تسبب في أضرار بالاقتصاد الجزائري ، فهذه العلاقات كانت في أساسها لا تتماشي مع المصالح المالية للإيالة الجزائرية فالامتيازات كثيرا ما كانت تمنح مقابل أشياء تافهة وترضيات بسيطة لم يكن لها أي مساهمة إيجابية في ميزانية البلاد ، وكانت الدول الأوروبية تتصرف كأنها صاحبة الحق الشرعي في إيالة الجزائر فهي تقوم بدور الوساطة بين الجزائر والممالك الراغبة بالانتفاع بحق الصيد والتجارة.

وقد أثرت جملة من العوامل الداخلية والخارجية على العلاقات التجارية بين الطرفين فالوضع الداخلي الذي كانت تمر به إيالة الجزائر في عهد الآغوات والدايات ، حيث كثرت حوادث القتل والصراع بين طائفتي الرياس والأوجاق، كانت كلها سببا في تأرجح علاقات الطرفين بين السلم والحرب حسب ما تقتضيه حاجة كل طرف وحسب متطلبات المرحلة، وقد شكلت الامتيازات التي حظيت بها الممالك الأوروبية مورد اقتصادي هام إذ تحصل بموجبها العديد من الممالك على حق المتجارة في مياه البحر المتوسط رغم ما كانت تحدثه في بعض الأحيان من مشاكل، إلاّ أنّها كلها كانت تصب لصالح الممالك الأوروبية، وذلك راجع للسياسة التي انتهجها دايات الجزائر تجاهها.

شغلت القرصنة المتوسطية حيز العديد من الدراسات، فهذا النشاط الذي لا نجد له مبرراً إلاّ في نطاق العلاقات الاقتصادية، ومن الضروري أن نتساءل على مردودية هذا القطاع ومساهمته في النشاط التجاري للإيالة وهل كان ذلك دفاعا مشروعا وتعويضا عادلاً تم التسليم به ضمنيا من طرف الأوربيين مقابل الامتيازات التجارية التي كانوا يحظون بها، أم كان ذلك النشاط عملا عدائيا يتنافى والقانون الدولي وما تقتضيه حرية التجارة والتبادل المثمر بين الدول. وقد حاولنا الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ضمن هذا الفصل. كما كان للأوبئة والكوارث الطبيعية تأثيرا على التطور الاقتصادي، إذ يرتبط بالأحوال الصحية بشكل مباشر، وذلك بانتشار الأمراض والأوبئة، فالعلاقة بين تطور السكان والتطور التجاري متعلقة بهذا الجانب.

تعددت أساليب وأدوات التجارة الخارجية بين الجمارك، والموانئ والسفن، وأنظمة التعامل التجاري التي تمثلت في العملة والأوزان والمكاييل، فلا يمكننا الحديث عن التجارة دون الرجوع إلى الأساليب والأدوات التي انتهجتها إيالة الجزائر من أجل تنظيم معاملتها التجارية، و نظرا للمسؤولية الدولية الملقاة على عاتق إيالة الجزائر بحكم موقعها، وكونها عرضة وهدفا لغارات متتالية، فقد أصبحت ذات سلطة وهي الحكم في البحار، مما يتطلب منها تكاليف، وبالتالي يستلزم فرض قوانين على الدول التي تمرّ عبر مياهها. كما لعبت الجزائر دورا مهما في مجال التجارة الخارجية لما ترتبط به من علاقات تجارية مع الممالك الأوروبية، وذلك لما كانت تزخر به من مواد أولية قابلة للتصدير، فضلا عن أنها كانت من أكبر المراكز الاستهلاكية في البحر الأبيض المتوسط جلب الكثير من منتوجات وصناعات هذه البلدان.

المبحث الأول: العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية.

I- الوضع العام بإيالة الجزائر خلال القرنين 17-18م :

كانت إيالة الجزائر التابعة للنفوذ العثماني تسير من طرف شخص يعينه الباب العالي وأطلق عليه في بداية الحكم العثماني اسم الباي لاباي[183]، وعرف هذا في تاريخ الجزائر بالعهد العثماني الأول، وبعد موت العلج علي سنة 1587م، سيطرت المخاوف على رجال الخلافة العثمانية، فقد رأوا أن جمع السلطة في الولايات الثلاثة : الجزائر، تونس طرابلس، في يد واحدة يشكل خطرا على وحدة الخلافة العثمانية، ولذلك تقرر الفصل بين الولايات وإسناد إدارة كل ولاية إلى باشا لمدّة ثلاث سنوات أسوة ببقية ولايات الدولة[184]، وعُرف هذا العهد بالعهد العثماني الثاني، وهو زمن الباشوات ذوي السنوات الثلاث، أي من سنة 1587م إلى 1659م. وشهد تنافس بين جناحين في السلطة العسكرية جناح الرياس(وهم البحارة) وجناح الجيش البري (وهم الإنكشارية) وفي نهاية الأمر تفوق الجناح الأول لفترة على الأقل وبذلك فقد الباشا الذي يعينه الباب العالي سلطاته.[185]

تعاقب على حكم الجزائر العديد من الباشوات، تولى بعضهم لعدّة مرات كان أولهم دالي باشا(995-997هـ/1587-1589م) وآخرهم إبراهيم باشا (1067-1069هـ/1657-1659م)، وقد اشتهر منهم خضر باشا الذي تولى باشوية الجزائر أربع مرات (997-1032هـ/1589-1623م) وقد انصب اهتمامه على تشجيع الجهاد البحري للحصول على المزيد من المغانم، وقوصة باشا الذي تولى الباشوية لثلاث مرات ما بين 1014 و 1028هـ/1605-1617م، ولم يحقق نجاحا في خططه الدفاعية فلم يتمكن من زحزحة الإسبان عن وهران سنة (1015هـ/1606م)، ولم يستطع أن يصد هجوما بحريا على جيجل(1019هـ/1610م)، وإن كان قد نجح في إقناع الديوان بالنزول عند إرادة السلطان بإقرار معاهدة مع الفرنسيين كان قد توصل إليها سلفه محمد قوصه (1012هـ/1603م)، وحسين الشيخ باشا الذي تولى الباشوية لأربع مرات ما بين (1022 و1039هـ/1613 و1629م) والذي لم يتوصل إلى إقرار علاقات تعاون مع فرنسا لتخوفه من نقمة الجند ومعارضة الديوان، وأبو جمال يوسف باشا الذي شغل باشوية الجزائر ثلاث مرات ما بين (1044 و1062هـ/1634-1652)، واضطر إلى مجاراة الديوان في موقفه الحازم من فرنسا.

---

(183)– عبد الله شريط، محمد امبارك الميلي : **مختصر تاريخ الجزائر (السياسي والثقافي والاجتماعي)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ص154.

(184)–كليل صالح : **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2006/2007، ص178.

(185)– أبو القاسم سعد الله : بحوث في التاريخ العربي...، ص486.

هذا ولم تعرف الجزائر الاستقرار والهدوء لكثرة عدد الباشوات الذين تعاقبوا عليها وانصراف أغلبهم إلى جمع الثروات، وذلك رغم نشاط البحرية وامتلاكها مصادر دخل كبيرة من الغنائم وجماعات الأسرى المسيحيين[186] فقد بلغت البحرية الجزائرية أوج قوتها على عهد الباشوات، وتمكن البحارة الجزائريون من فرض هيمنتهم على الحوض الغربي للمتوسط وتوسيع نشاطهم إلى السواحل الأوروبية للمحيط الأطلسي، إذ عبرت السفن الجزائرية مضيق جبل طارق في مستهل القرن السابع عشر واستطاع مراد رايس مهاجمة جزيرة ماديرة (Madéra) بالمحيط الأطلسي سنة 1617م، ثم تمكن بعد ذلك من الإغارة على سواحل ايسلندا سنة 1627م، فأسر بها 400 أسير وعبر قناة القديس جورج، وهاجم السواحل الإنكليزية سنة 1631م.

هذا النجاح لم يمنع من حدوث انتكاسات في مياه البحر المتوسط الشرقي، وذلك عندما توجهت عشرون سفينة جزائرية بقيادة علي بتشين (1049هـ/1639م) نحو الأدرياتيك بطلب من السلطان مراد الرابع حيث وقعت في كمين نصبه لها الأميرال البندقي كابيلو"Capello" في خليج (Valona)، وتكبدت خسائر جسيمة في الرجال والعتاد. كما تحطمت سفن جزائرية أخرى أمام مالطة في اشتباك بحري مع السفن المسيحية فقتل من بحارتها 250 وأسر 150 آخرون.[187] هذا وتميز عهد الباشوات بالعديد من حركات التمرد وباستمرار المواجهة مع الدول الأوروبية، فقد تعرضت السواحل الجزائرية ومدينة الجزائر بالخصوص للعديد من الهجمات من قبل دول عديدة هي : إسبانيا، فرنسا، وانجلترا، وهولندا، وأهمها التي وقعت في السنوات : 1601-1603-1604-1607-1610-1611-1617-1620-1621-1624-1637-1652-1658م وغيرها.[188]

ولكن في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حدث تغير في نوع الحكم وذلك بسبب تمكن الإنكشارية من الحكم عن طريق الانقلاب الذي حركه خليل بلكباشي، والذي كان أحد أبرز أعضاء الديوان ومن أكثرهم نفوذا، وأسندت إليه المهام بشكل رسمي في يوليو سنة 1659م[189]، وحمل لقب الآغا[*] للدلالة على منصبه الرفيع، بدأ عهده بتنظيم الشؤون المالية للدولة وقام بإلغاء جميع الغرامات المجحفة التي كان يفرضها الولاة على التجار المحلين والأجانب وذلك بطلب منهم، كما خفض نسبة التعريفات الجمركية في سعيه لتفعيل

---

[186] – ناصر الدين سعيدوني : **تاريخ الجزائر في العهد العثماني ويليه ولايات المغرب العثمانية (الجزائر–تونس–طرابلس)**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 40-41.

[187] – نفسه، ص ص44-45.

[188] – توفيق دحماني : **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر**، الدار العثمانية الجزائر، 2009، ص 16.

[189] – Delphin (G) , **" Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1775 "**, in J.A , janvier-mars 1925, p205.

[*] يختلف هذا الآغا عن آغا الإنكشارية، وذلك على عكس ما ذهب إليه دي غرامون في كتابه " تاريخ الجزائر تحت الهيمنة التركية "، لكنه =

التجارة[190]، كما تمكن من صدّ حملة شنها الفرنسيون بمعاضدة فرسان مالطة هذا وقد تمكن خليل آغا من جعل الديوان يجدد عهدته عاما آخر[*]، غير أنه تعرض للاغتيال في بداية أكتوبر سنة 1660م.[191]

أسندت الآغوية بعد مقتل خليل آغا إلى رمضان آغا بلكباشي، والذي شهد عهده تعاظم نفوذ الآغوات المعزولين من أعضاء مجلسه، الذين تقاسموا فيما بينهم مختلف المناصب العليا في الدولة، وقد فضل الآغا الجديد عقد مجلس حكمه في وسط سوق البادستان وهي السوق التي كانت تباع فيها الغنائم، ولعل هذا يعتبر مؤشر على الاهتمام الذي أبداه رمضان منذ الوهلة الأولى فيما يخص نشاط الغزو البحري[192]، فقد عرفت البحرية الجزائرية نشاطا متزايدا في البحر المتوسط، وغنمت العديد من السفن الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والهولندية.

بعده تولى الحكم شعبان آغا (1661-1664م)، والذي يعتبر أشهر الآغوات الذين حكموا الجزائر فقد واجه بنجاح مخطط الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الهادف لإيجاد مناطق نفوذ فرنسية بسواحل بلاد المغرب، وبعد شعبان آغا أسند الحكم إلى الحاج علي، ومثل من سبقوه فقد كان يتمتع باحترام ونفوذ كبيرين لدى الإنكشارية فقد « كان رجلا نبيها وذا جدارة فريدة »[193]، فرض أوامره على الجند عندما وضع حدا للنزاع مع فرنسا بتوقيعه اتفاقية سنة 1666م على أساس بنود معاهدة سنة 1628م.[194]

وضع نظام الاغتيال كقاعدة أساسية لكي يحل آغا جديد محل آغا قديم انتهت مدته فالآغوات الأربعة الذين حكموا من عام 1659م-1671م انتهت حياتهم بالقتل على يد رفاقهم من الإنكشارية، وبالتالي انتهى نظام الآغوات ليحل محله نظام الدايات.[195]

= في مقال صادر في المجلة الإفريقية تحت عنوان " العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر خلال القرن 17م" يذكر أن آغا الميليشيا يعني آغا الإنكشارية. ينظر : أمين محرز : المرجع السابق، ص79

(190) – Grammont, op.cit, p 210.

(*) حددت مدة الآغوية بشهرين فقط في أغلب ما تحدثت عنه المراجع، غير أن ذلك غير منطقي، فخليل آغا تولى منصب الآغا من يوليو 1659 إلى أكتوبر 1660، أي ما يناهز 15 شهرا، أما علي آغا فقد حكم أكثر من سبع سنوات فيمكن أن تكون مدّة الحكم أكثر من شهرين بكثير على أن تكون قابلة للتجديد من طرف أعضاء الديوان ينظر : Hamdan ben Othman Khodja , ¨**Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger**¨, 2éme Ed, Sindbad , Paris, 1985, p105

(191) – Delphin (G) , op.cit, p205

(192) – أمين محرز : المرجع السابق، ص88.

(193) – Arvieux (Chevalier) , **Mémoires du chevalier d'Arvieux** , T 5 , Librairie Charles Jean Baptiste Delespine Les Fils , Paris , sans date , p246.

(194) – ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص 51.

(195) –كليل صالح : المرجع السابق، ص178.

وإجمالا فإن الجزائر خلال حكم الآغوات أخذت تدريجيا تقدر مصالحها وتضعها في المكان الأول قبل مصالح اسطنبول. وهذه الظاهرة تبدو واضحة إذا درسنا العلاقات الخارجية، حيث نرى أن الجزائر كانت حريصة على أن ترتبط بعلاقات خارجية خاصة بها مع الدول الأجنبية بصورة مستقلة عن الدولة العثمانية، حيث كانت ترتبط بعلاقات مع فرنسا وانجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.(196)

أما العهد الأطول والأكثر تعقيدا فهو عهد الدايات الذي يقع بين سنة 1671 و1830م وخلاله فقد الآغوات سيطرتهم تاركين السلطة بيد الرياس الذين نجحوا في تولية حاكم جديد لقبوه (الداي)، وكان ذلك عقب مرحلة من الفوضى. ومهما كان الأمر، فإن الداي أصبح حاكما منتخبا من قبل زملائه العسكريين (الأوجاق) مع مباركة الديوان.(197)

لم تقيد فترة حكم كل داي بسنوات محددة كما هو الحال مع الباشوات والآغوات من قبلهم، ولم يعودوا ملزمين بموافقة الديوان مسبقا لما يقومون به من أعمال، وبذلك أصبح الدايات الحكام الفعليين للبلاد الجزائرية(198)، كما وصف نظام حكمهم بأنه جمهوري باعتباره لا يخضع للوراثة، إذ كان بعد المسافة بين الجزائر واسطانبول قد ساعد على استقلال الحكام (الدايات) عن السلطان إلاّ ما كان من الولاء لمنصبه وذكر اسمه في الخطب الدينية للحاجة إلى حمايته أمام التهديدات الأوروبية(199)، هذا ومنذ 1710م أصبحت صلة الجزائر السياسة بالباب العالي تقتصر على إرسال الهدايا مقابل تقديم قفطان التولية للداي الجديد الذي يتم اختياره من طرف زملائه كبار الموظفين.(200)

كان الدايات الأوائل يعينون في أول الأمر من رجال البحر "طائفة الرياس" (1671-1689م) ثم أصبحوا يختارون من جماعة الجند "طائفة الأوجاق" (1689-1711م) وذلك بعد أن ضعفت البحرية الجزائرية إذ لم تعد توفر مصادر دخل كافية للإنفاق على الجهاز الإداري المحلي، كما عرفت علاقات الجزائر بالدول الأوروبية في عهد الدايات الأوائل بالعداء، واتصفت في أغلب الوقت بالتوتر ولم يحد من مواجهة الجزائر لتحالف

(196) – محفوظ قداش : المرجع السابق، ص11.

(197) – أبو القاسم سعد الله : بحوث في التاريخ العربي ...، ص 486.

(198) – ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص53.

(199) – أبو القاسم سعد الله : بحوث في التاريخ العربي ...، ص 486.

(200) – أحمد توفيق المدني : " **الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها في إطار الرابطة العثمانية من خلال وثائق استانبول (خط همايون)** "، مجلة التاريخ، العدد 07، 1979، ص ص11-29.

حربي سوى تنافس الدول الأوروبية فيما بينها، وتوصل كل دولة على حدة إلى اتفاقيات سلم وتجارة مع دايات الجزائر.[201]

وقد شهد النصف الثاني من القرن 18م استقرارا نسبيا، سواءً من حيث ممارسة السلطة المركزية أو على مستوى جميع أقاليم البايليكات الأربعة، فعلى مستوى السلطة المركزية نجد أنه في الفترة الممتدة من 1748 إلى 1800م عرفت الجزائر تعاقب خمس دايات[202]، مما يعكس استقرار الوضع السياسي، ولعلّ جلوس الداي محمد عثمان باشا على كرسي الحكم لمدة 25 سنة خير دليل على ذلك، ولقد مثل هذا الأخير أهم دايات هذه الفترة "فويليام سبنسر" يصف فترة حكمه بأنه أطول حكام الجزائر مدة وأكثرهم فعالية.[203]

وإجمالا فإن إيالة الجزائر حصنت نفسها وبنت أسطولها الذي أصبح من الصعب القضاء عليه في نظر الأوربيين، وكانت الجزائر عندئذ تواجه عدّة ممالك أوروبية منها أسرة الهابسبورغ الحاكمة في إسبانيا، ونابلي وصقلية وروما، بالإضافة إلى أوروبا الوسطى والفلاندر، وإضافة إلى فرسان مالطة هناك جماعات أخرى مثل فرسان القديس إيتيان في توسكانيا، وكان دعم هذه الجماعات ليس مقتصرا على البابوية، ولا على المنظمات الدينية والخيرية، بل ساندته الدول أيضا مثل فرنسا وإسبانيا.[204]

ثانيا– الظروف المحيطة بالعلاقات بين الضفتين خلال القرنين 17–18م :

لقد حاولت الدولة العثمانية منذ وجودها في البحر المتوسط أن تعيد الحركة التجارية العالمية إلى مكانتها الطبيعية، قبل أن تتحول إلى رأس الرجاء الصالح، علما أن البحر المتوسط كان قبل التحولات المذكورة، منطقة حيوية تصب في مراسيها معظم التجارة العالمية، القادمة من الشرق الأقصى والأدنى مرورا بالعراق وتركيا وبلاد الشام أو القادمة من إفريقيا السمراء عبر البحر الأحمر ونهر النيل، أو القادمة برا من السودان الغربي، مرورا بالأقطار المغاربية. وكانت هناك حركة تجارية مزدهرة بين موانئ الدول الإسلامية، والموانئ الأوروبية، ولاسيما موانئ الجمهوريات الإيطالية، لتتولى مهمة توزيعها على دول أوروبا الغربية.[205]

(201)– ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص61.

(202)– جون ب.وولف : المرجع السابق، ص 385.

(203)– ويليام سبنسر : المرجع السابق، ص 76، وضعنا في نهاية البحث قائمة بأسماء الحكام الذين تعاقبوا على حكم إيالة الجزائر، للإطلاع عليها ينظر ملحق رقم (3) ، ص159-160.

(204)– أبو القاسم سعد الله : بحوث في التاريخ العربي...، ص487.

(205)– عمر عبد العزيز عمر : **دراسات في التاريخ الحديث المشرق العربي من الفتح العربي حتى نهاية القرن الثامن عشر**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص24.

ساعد موقع الجزائر الممتاز على أن تلعب مراسيها دورا مهما في البحر المتوسط فقد كانت لها علاقات مع الدول الأوروبية، إلاّ أنّه في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر حدث تطور في العلاقات الدولية، وبرزت معطيات جديدة، ومن أبرز الأحداث التي ميزت تلك الفترة، هو ذلك التقارب الذي حدث بين حلفاء الجزائر التقليديين فرنسا وإنجلترا، وهولندا، التي وقعت معاهدة سلام مع إسبانيا عدوة الجزائر، وكان لذلك انعكاس مباشر على علاقات الجزائر مع حلفائها، فقد فقدت أساطيلها الحصانة التي كانت تتمتع بها من قبل من طرف إيالة الجزائر.[206]

اعتمدت الجزائر على عدّة أدوات هامة ومؤسسات هادفة في تشكيل استراتيجياتها منذ عهد خيرالدين، إذ كان أولها هو ربط مصير الجزائر بالدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن 16 إلى النصف الثاني من القرن 17م، حيث بدأت تظهر للجزائر شخصية دولية، انطلاقا من مبدأ الاستقلالية في القرار، وعدم الالتزام بأي تعاقد أو اتفاق تعقدها الخلافة العثمانية مع الدول الأوروبية ما لم ترتبط بها الجزائر مباشرة لتأمين مصالحها، وهذا ما جعل الجزائر لا تهتم بإرسال سفراء لها في الدول الأوروبية.[207]

تشكلت أسس العلاقات الخارجية للجزائر أساسا، من مبادئ دبلوماسية عامة، أكدت الجزائر من خلالها ولائها للدولة العثمانية من جهة، وبينت من خلالها على استقلالية قرارها السياسي في كثير من الجوانب، خاصة فيما يتعلق بمعاهدات الصلح بينها وبين دول الحوض الغربي للمتوسط من جهة أخرى.

وفيما يلي المبادئ التي اعتمدت عليها الجزائر في علاقاتها مع هذه الدول، والتي تشكلت منها مبادئ الدستور العام لشخصية الجزائر الدولية :

1- عدم التنازل عن حقوق السيادة، والتمسك بمبدأ احترام شخصية الدولة في كل الظروف.

2- مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء، وتكريس مبدأ السيادة الوطنية في التعامل مع الأطراف الأوروبية.

3- مراعاة حرية التعاقد وعدم الالتزام بما توقعه الخلافة العثمانية من معاهدات ولم ترد أية إشارة لتبعية الجزائر للدولة العثمانية.

4 – مبدأ نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية، وعدم الرضوخ لها مهما كلف ذلك، وذلك إصرارًا من الجزائر من أجل وضوح علاقاتها مع أوروبا.

5 – تبني مبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية.

---

(206)– جون ب.وولف : المرجع السابق، ص 142.

(207)– علي تابليت : **العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830)** ، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص95.

6 – اعتماد مبدأ وحدة المغرب العربي، واحترام الجوار، والدفاع المشترك إذا لزم الأمر.

7 – الوفاء والالتزام بمبدأ الاتفاقيات مهما تغيرت الظروف، خاصة ما تعلق منها بأمر السفن وشروط رسوها في الموانئ.

8 – اعتماد مبدأ المساواة بين دول أوروبا، فلا يوجد صديق مقرب والعكس بل هي المصالح.

9 – مبدأ عدم مساعدة الجزائر لطرف يكون في حالة حرب مع دولة تم التعاقد معها حتى ولو كان هذا الطرف قريبا جدا [(208)]

كما اعتبرت الامتيازات إحدى القواعد الأساسية التي تحدد طبيعة العلاقات بين الجزائر والممالك الأوروبية خاصة فرنسا[(209)]، وسنركز دراستنا في هذا الجانب بالحديث على المعاهدات التي قامت بإبرامها الممالك الأوروبية مع إيالة الجزائر، ذلك أنها تحدد طبيعة العلاقات بين الطرفين في ظل الظروف المحيطة بها خلال القرنين 17-18م.

2-1-العلاقات مع فرنسا خلال القرنين 17-18م :

كانت فرنسا من أهم الدول المتعاملة مع إيالة الجزائر وذلك منذ نيلها الامتيازات في الشرق(842هـ/1535م)، ومنذ تنصيب أول قنصل لها بالجزائر سنة 1597م، بوضعية خاصة سمحت لها بتأسيس مركز تجاري بالسواحل الجزائرية الشرقية يعرف بحصن فرنسا (Bastion de France) ثمّ تحول من مؤسسة تجارية ذات صبغة رسمية إلى وكالة حكومية فرنسية وذلك عندما تلقى وكيل المؤسسة أوراق اعتماده من الملك الفرنسي هنري الرابع 1011هـ/1602م.[(210)] لكن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تكن مستقرة بسبب حدوث أزمات مثل أزمة "سيمون دانسر"[(*)]الذي قام بحجز سفينة تحمل رهبان جزويت خارج فرنسا (شاطئ فالنسيا) كانوا على وشك الوقوع في الأسر، اتخذ منهم وسيلة لعودته إلى مارسيليا واتصل بملك فرنسا سرا، وتفاوض مقابل ذلك على سلامة الفرنسيين، ولقي العرض قبولا من الطرفين[(211)]، كما سلم "للدوق

---

(208) – محمد الأمين عطيلي : المرجع السابق، ص ص120-121.

(209) – أرزقي شويتام : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص75.

(210) – ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص46.

(*) أصل سيمون دانسر "Simon Dansa" هولندي من إقليم دور دريخت، انضم إلى طائفة الرياس الجزائريين عام 1606م، أصبح من الأعلاج ويدعى" دالي رايس "، عمل في تجارة وبناء السفن إلى أن أضحى رايس بحر، إلا أن إسلامه كان ظاهريا. ينظر : ويليام سبنسر : المرجع السابق، ص143. و، يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية...، ص 62.

(211) – ويليام سبنسر : المرجع السابق، ص143.

دوقيز" مدفعيين برونزيين كان مصطفي باشا قد استودعهما عنده، فأثار بتصرفه هذا مشكل بين فرنسا والجزائر دامت عدّة سنوات، وقد طلب ديوان الأوجاق من الحكومة الفرنسية أن تعيد المدفعين وسارقهما، ولكن مجلس الدولة الفرنسي رفض ذلك[212]، فردت الجزائر تجاه خيانة هذا الفرنسي بإطلاق العنان لمدافع رياس البحر مستهدفة السفن الفرنسية وأسر حمولاتها ورعاياها، وعلى إثر هذه الحادثة كثر عدد الأسرى بمدينة الجزائر، ولتدارك الوضع تحركت المساعي الفرنسية لحصولها على السلم والأمان من حكام الجزائر.[213]

عقدت معاهدة سلم وتجارة بين حسين باشا، رئيس دولة الجزائر ولويس الثالث عشر، ملك فرنسا في مدينة تور يوم 21 مارس 1619 وسميت بمعاهدة تور، أمضاها لويس الثالث عشر نفسه، وعن حسين باشا أمضاها مبعوثه الخاص السفير سنان آغا[214]، ومما جاء فيها :

- توقيف عمليات القرصنة ضد المراكب الفرنسية.
- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين.
- تمتع الرعايا الأوربيين المقيمين في الجزائر بحماية القنصل الفرنسي.

ولم ينهي توقيع هذه المعاهدة مشكلة أسر الفرنسيين، وإنّما زاد في توتر العلاقات ولجأت فرنسا للتخفيف من حدّة هذا التوتر باختيار أحد أعيان كورسيكا وهو "سانسون نابلون" الذي أوكلت إليه مهمة إبرام الصلح سنة 1626م، حيث اشترى تلك المدافع وأعادها للإيالة سنة 1628م، وانتهى الاتفاق باحتكار التجارة وصيد المرجان من قبل التجار الفرنسيين.[215]

كما حصلت فرنسا بموجب معاهدة 7 جويلية 1640م، على حق استغلال الباستيون والسواحل الشرقية ومعاهدة السلم والتجارة هذه طالما سعى إليها الملك الفرنسي[216] وأبرز ما جاء فيها:

- حرية السفن في الموانئ الجزائرية مع ضمان الأمن.
- الالتزام بدفع مبلغ سنوي كتعويض عن استغلال سواحل القل وعنابة.
- السماح بإقامة مباني للمراكز التجارية وتحصينها.[217]

---

(212) – يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية...، ص62.

(213) – خديجة حالة : **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700–1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور تخصص التاريخ الحديث، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدارار، 2013/2012، ص 31.

(214) – Grammont, op.cit, p152.

(215) – محمد خير فارس : المرجع السابق، ص125.

(216) – مولود قاسم نايت بلقاسم : **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص61.

(217) – جمال قنان : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر...، ص ص 90-91.

دخل الطرف الجزائري والفرنسي في حالة حرب بعد حملة "دوبوفور" على مدينة جيجل سنة 1644م كما قاد حملة ثانية سنة 1665م ضد مدينة الجزائر وشرشال، وفي سنة 1666م[*] وقع الطرفان اتفاقا مؤقتا لنهاية المشاكل بينهما، وتم الاتفاق على تبادل الأسرى، كما استأنف الباستيون نشاطه.[218]

على أن العلاقات الجزائرية الفرنسية بقيت في حالة اللاسلام، إلى أن تمكن الدبلوماسي "دينس ديسو" من عقد معاهدة سلم وتجارة مع الداي ميزومورطو سنة 1684م.[219]

وقد عالجت المعاهدات الفرنسية الجزائرية خلال القرنين 16 و17م عدّة نقاط يمكن إيجازها في :

- مراقبة الامتيازات
- وقف الأعمال العدائية ضد السفن والرعايا الفرنسيين.
- إطلاق سراح الأسرى وإجراء الافتداء.
- صلاحيات القناصل الفرنسيين وامتيازاتهم.
- حماية رجال الدين الكاثوليك.
- التجارة الفرنسية والنقل البحري للبضائع.

كما تضمنت المعاهدات بنودا متعلقة بالتجار، واشتملت على :

- احتكار تجارة وصيد المرجان مع السكان المحليين.
- دفع الرسومات والتعريفات الجمركية .
- دفع الديون المستحقة.
- الحق في ترميم بعض المباني.
- الحق في الحصول على السفن والزوارق.
- أمن وحرية الوكلاء التجاريين.[220]

أمّا خلال القرن الثامن عشر فقد تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية تارة بالوئام والوفاق وتارة أخرى بالجمود والانقطاع، واستهل هذا القرن باتفاقية اقتصادية في 19 يوليو 1700م بين الداي "علي" و" لويس الرابع عشر"[221]، واستجابت فرنسا لنصائح قناصلها، وذلك بعدم تعكير صفو التجارة بالحرب، وضرورة الفصل

---

[*] وتم توقيع معاهدة في سنة 1661م تمنح الحق للفرنسيين بالاتجار في إيالة الجزائر ومزاولة نشاطهم المعتاد، ينظر ملحق رقم (04)، ص 161.

[218] – محمد خير فارس : المرجع السابق، ص 129.

[219] – Plantet (Eugéne), op.cit, p 60.

[220] – Card (E. Rouard de), **Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**, A.Pédone , Paris, 1906, pp18-20.

[221] – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج2، ص75.

على أرض الواقع بين السياسة والتجارة، وطبع هذا القرن بمسحة اقتصادية موسعة، ذلك أنّه عقد خلاله 27 معاهدة تجارة وامتيازات، ونظمت التفاصيل الدقيقة للمعاملات التجارية.(222)

كما تمكنت فرنسا من شحن كميات كبيرة من الحبوب لم يكن يسمح بشحنها لأحد وحتى انطلاق الثورة الفرنسية 1789م تكون يد الفرنسيين قد أخذت على استيراد الحبوب ومستلزماتهم بحمولات كبيرة، وقد اضطربت العلاقات بين البلدين بسبب حادث وقع سنة 1793م، إثر تدخل الداي في طلب العفو عن "مايفرن" أخ زوجة القنصل "فالبير" لدى الحكومة الفرنسية، لكن هذه الأخيرة تمسكت بموقفها فغضب الداي وأوعز إلى باي قسنطينة بوقف كل العلاقات التجارية مع الوكالة الإفريقية، وبعد تغير نظرت الداي إلى مايفرن ولم يعد راضيا عنه سمح لحكومة الإدارة للثورة الفرنسية بالامتناع عن الدفع(223)، وفي هذا الجو المضطرب للعلاقات الفرنسية الجزائرية استفاد اليهوديان بكري وبوجناح من استغلال ممتلكات الفرنسيين، فقد شرعَا منذ عام 1793م في عملية تزويد فرنسا بحبوب الجزائر عن طريق الوكالة الإفريقية، وذلك على إثر عجز (الوكالة الإفريقية) عن القيام بعملها وفي سنة 1796 أصبح لبكري وبوشناق ألف قنطار من حبوب الجزائر في ميناء مرسيليا، وبالتالي احتكرا تصدير الحبوب ولم تعد حكومة الإدارة تستفيد من الجزائر إلا بواسطة هذين اليهوديين.(224)

2-2- مع شبه الجزيرة الإيبيرية :

2-2-1- العلاقات مع إسبانيا خلال القرنين 17-18م :

رغم الغارات الإسبانية المتتالية على الجزائر خلال ثلاثة قرون كاملة، كان الهدف المصرح منها هو وضع حد للقرصنة، إذ قام ملوك إسبانيا منذ فريناند إلى شارل الثالث بإرسال أساطيل لتدمير العاصمة، أو لإذلالها في سنوات 1516-1784م، لكنها فشلت فسعى ملوك إسبانيا إلى تشكيل تحالف من جنوة ونابلي ومالطة وليفورن بمباركة البابا بي السادس" Pie VI "، كما فكرت في مشروع مقايضة وهران بجبل طارق مع الإنجليز لكن انهزامها أما الإنجليز عام 1780م، في معركة ترينيزار، حال دون إتمام المشروع المزمع تنفيذه، بعدها سعوا إلى إقامة علاقات ثنائية باللجوء إلى طريقة أخرى، وهي تجاهل رئيس الجزائر والتفاوض مع الخليفة العثماني قصد عقد معاهدة سلم، إلاّ أن الجزائر رفضت ضغوط الخليفة(225). استغلت إسبانيا توتر العلاقات الدولية بين الجزائر وأوروبا، فنظمت حملة عام 1783م بقيادة دون أنطونيو بارسيلو"Don Antonio Barcillo" قصد

---

(222) – Elie de la Primaudaie(F), **"Le Commerce et la Navigation de L'Algérie"**, R.A.C, 1860 p46.

(223) – حالة خديجة : المرجع السابق، ص34.

(224) – يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية...، ص109.

(225) – مولاي بلحميسي :" **صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية** "، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص6-8.

تحقيق نصر تعقبه مفاوضات إلاّ أن الإسبان هزموا مرة أخرى، وأعاد الإسبان الكرة عام 1784م بأسطول بلغ 130سفينة بمباركة من البابا إلاّ أنها فشلت، رغم القوة العظيمة الكافية لتحقيق النصر(226)، بعدها حل بمدينة الجزائر المندوبان الإسبانيان الكونت "داسبلي" و الأميرال "مازاريدو" وساعدهما القنصل الفرنسي دو كرس "Dekrcy"، وعقب مفاوضات حادة قام بها الطرفان دامت سنة اتفق الطرفان في يوم 14 جوان 1786م على الصلح وقعه الداي محمد بن عثمان والملك شارل الثالث وقنصل إسبانيا، وتتألف المعاهدة من 25 مادة مكتوبة باللغتين التركية والإسبانية، وبعد شهرين ونصف من هذا التاريخ أمضاها الوزير الأول الإسباني "دي فلوريدا بلانكا"، يوم 26 أوت 1786م(227)، ونتيجة وجود خلافات دولية بين جميع دول أوروبا التي كانت في حالة حرب مع الجزائر، سعت كل من فرنسا وانجلترا للتحالف مع إسبانيا واختارت هذه الأخيرة التحالف مع فرنسا على أمل أن تستفيد من وساطتها مع الجزائر، إذ تم لها عقد معاهدة ثانية عام 1790م مهدت لاسترجاع وهران(228)، وعقب هذه المعاهدة تم تسليم وهران والمرسى الكبير للداي، وتم الصلح النهائي في فبراير من سنة 1792م.(229)

2-2-2- العلاقات مع البرتغال خلال القرنين 17-18م :

ورث البرتغال الحساسية الإسبانية ضد الجزائر وبقية البلدان الإسلامية بسبب الروح الصليبية التي غذت تيار المدّ الصليبي ضد الجزائر، والتي كان موقفها صارما من وجوده في المغرب، فقد عمل على عقد معاهدات أواخر عهد الدايات، فكانت معاهدة هدنة سنة 1785م بين الداي "محمد عثمان" والملكة "ماريا الأولى"، إذ عمل على إقناع الدول المسيحية لتكوين حلف صليبي ضد الجزائر لكنه فشل، فعمل على عقد المعاهدة بوساطة بريطانيا قصد الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية، كما عقد معاهدة هدنة في 17 سبتمبر 1793م بين الداي "حسن" والملكة "ماريا الأولى"، ومعاهدة سلم بين نفس الطرفين في 28 سبتمبر 1795م، ومعاهدة سلم بعد عامين وتم تجديدها عام1813م(230)

---

(226) – Grammont, op.cit, p333.

(227) – يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر...، ج2، ص331.

(228) – Bertrand (Lois), **Histoire d'Espagne**, Les grandes études historiques, Paris, 1936, p483.

(229) – مولود قاسم نايت بلقاسم : **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص93.

(230) – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص ص91-93.

2-3- العلاقات مع الإمارات الإيطالية وبلدان أوروبا الشمالية خلال القرنين 17-18م :

ارتبطت الجزائر بمعاهدات سلام مع كل الدول الأوروبية باستثناء روسيا وألمانيا التي كانت الجزائر تتخذ تجاهها موقف عدم الاكتراث والرفض لعقد الاتفاقيات، أو إقامة علاقات تضامنا مع الخلافة، والبعض الآخر نتيجة لاستمرار حالة حرب معها.(231) فقد تمكنت العديد من الدول أن تعقد السلام مع الجزائر، وبذلك ضمنت عدم أسر سفنها. ويجدر الإشارة هنا أن هذه المعاهدات ضمنت الأمان مقابل ثمن الصلح.

وعلى غرار دول غرب أوروبا، فقد شهدت الجزائر علاقات مع دول شمال أوروبا إذ بدأت فترة ولوجها إلى المتوسط مع أوائل القرن السابع عشر، وهذا بعقد الهولنديين لمعاهدة امتيازات مع العثمانيين سنة 1608م وتنامي الولوج السويدي والدانماركي للمتوسط نتيجة لارتفاع أسعار الملح في لشبونة، ويشهد القرن 18م تراجع هذه الدول لصالح التوسع الإنجليزي والفرنسي بالمتوسط.(232)

2-3-2- مع البندقية :

وتعتبر من الدويلات الإيطالية بعد انضمامها للدولة الإيطالية مع مملكة الصقليتين (صقليا وجنوب إيطاليا مع نابولي كعاصمة لها)، إذ كانت لها علاقات تتخللها فترات سلم ومعاهدات نذكر منها :
معاهدة هدنة بين جمهورية البندقية سنة 1763م بين الداي "بابا علي" وفردينان الرابع.(233)

2-3-3- مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة :

والمقصود بها هنا هو ألمانيا التي عاصمتها فيينا في النمسا، والتي كانت قبل سنة 1871م عبارة عن إمارات، وكانت لها علاقات مع الجزائر، فإمارة هانوفر(Hanovre) كان لها تمثيل دائم في الجزائر في حين كانت بروسيا محرومة من هذا الامتياز رغم العروض والإغراءات(234)، قامت بعقد معاهدتين مع إيالة الجزائر هما :

- معاهدة سلم بين الداي "محمد كور عبدي" داي الجزائر والإمبراطور "شارل السادس" إمبراطور ألمانيا وملك المجر وصقلية بتاريخ 8 مارس 1727م.

لم تقبل الجزائر بهذه المعاهدة إلا إرضاء للباب العالي وبعد إلحاح كبير، ومع ذلك ظل الداي على عناده مما جعلها غير ذات مفعول بل ولم تسجل حتى موادها.

---

(231) – جيمس ليدر كاثكارت : **مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب**، تر/إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982 ص 15.

(232) – قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص49.

(233) – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ص88.

(234) – Grammont, op.cit, p339.

- معاهدة سلم وصداقة بين الداي "محمد بكر" والإمبراطور "فرانسوا الأول"، بتاريخ 08 أكتوبر 1748م.[235]

2-3-3-1- مع هامبورغ :

إن أكثر مدينتين ألمانيتين ساحليتين برزتا خلال الفترة الحديثة، هما هامبورغ وليباك، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن تقود تجارة واسعة خلال الثلث الأخير من القرن السادس عشر بالبحر المتوسط، وفي المقابل كانت منطقة شمال الأراضي المنخفضة قادرة على أن ترث علاقات تجارية غنية للفلاندر(*) والبربنت(**)، بعد بداية الثورة الهولندية[236]

وقعت إمارة هامبورغ الألمانية معاهدة سلم دائمة مع الإيالة في عهد الداي "محمد بكير" بتاريخ 22 فبراير 1751م(***)، ثم ألغتها بضغط من إسبانيا، وممّا جاء فيها : كل الأسرى أتباع الديانة اللوثرية البروتستانتية الموجودين في الجزائر سواءً كانوا أسرى للبايلك أو للملاك سيتمتعون بامتياز الترخيص لهم بالذهاب إلى منزل القنصل لأداء مراسيم وطقوس الديانة المسيحية، فلا يجوز للحارس باشي ولأسيادهم منعهم من هذه الصلوات[237]، كما أبرمت إمارة هامبورغ اتفاقا آخر سنة 1764م.

2-3-4- مع هولندا :

تعرضت العلاقات الهولندية الجزائرية إلى مدّ وجزر، بسبب انضمام هولندا لأحلاف الأوروبية فابتداء من سنة 1622م إلى غاية 1660م، شنت غارات كثيرة على الجزائر باءت كلّها بالفشل، آخرها الغارة الهولندية البريطانية عام 1816م[238]، حيث عقدت هولندا معاهدة سنة 1662م، من أهم بنودها :

- حماية رعاياها وسفنها.

---

[235] – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص97.

(*) **الفلاندر**: جزء من شمال أوروبا كان في الماضي وحدة قائمة بذاتها حتى بداية العصر الحديث، يشكل ثلث المنطقة التاريخية للفلاندر حاليا مقاطعات الفلاندر الشرقية والغربية في شمالي بلجيكا، وتمتد قليلا لتدخل في هولندا، أما بقية الفلاندر فتقع حاليا في النصف الشمالي من المنطقة الإدارية الفرنسية المعروفة باسم نورد. ينظر، قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص 59.

(**) **البربنت** : عبارة عن أراضي تقع في الأراضي المنخفضة(هولندا حاليا) وتمتد إلى غاية الحدود البلجيكية. ينظر، قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص 59.

[236] – قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص50.

(***) للإطلاع على نص المعاهد ينظر ملحق رقم (05)، ص162.

[237] – جمال قنان : نصوص ووثائق...، ص198.

[238] – Gerard Vun Krieken et Moulay Belhamissi, **Corsaires et marchands-Relations entre Alger et les pays bas 1604-1830**, Bouchéne, Paris, 2002, pp55-60.

- التأكيد على أسر الهولنديين على متن سفن حربية أجنبية.
- لا يتحمل القنصل الهولندي مسؤولية أعمال مواطنيه أو تصرفات القراصنة الهولنديين.
- في حالة حرب بين البلدين يسمح للقنصل مغادرة البلاد بسلام.

وهكذا فالهولنديين في واقع الأمر كانوا يعترفون بالدولة الجزائرية على أنّها ذات سيادة، وعليه فدخولهم في صلح معها لا يعني خضوعهم لها بقدر ما يرمز إلى قوتين سعتا لعلو شأن دولتهما في أمان.

وجاءت معاهدة سنة 1679م، والتي اشترى بموجبها التجار الهولنديون حرية التجارة في البحر المتوسط مقابل دفع الإتاوة لحاكم الجزائر على شكل أسلحة حربية فكانت بذلك من أكثر معاهدات السلام التي وقعت بين الجزائر ودولة أوروبية أكثر تعقيدا[239]، حيث اهتمت بنودها بكل أنواع المشاكل التي يمكن أن تحيط بالرعية الهولندية واتفق على منح داي الجزائر مدافع وبنادق ورصاص وبارود لضمان المعاهدة، والتي اكتملت شروطها بإضافة اتفاقات سنة 1680م و1681م[240]، واعتبرت هذه المعاهدة نموذجا يحتذي به للدول الأوروبية، إذ وصفها القنصلان الفرنسي والإنكليزي بأنها الإهانة المخجلة، وليست الجزائر تلك الدولة التي تثير الرعب[241] كما ستكون هذه المعاهدة خلال القرن الثامن عشر ميلادي نموذجا للدول الصغيرة التي كانت ترغب الدخول في حوض البحر المتوسط والمتاجرة مع إيالة الجزائر.

أعلنت الجزائر الحرب رسميا على السفن الهولندية عام 1686م، فقابلته الحكومة الهولندية بإصدار أمر ملكي يقضي بمقاطعة السفن الجزائرية في الموانئ الهولندية، وبإنهاء معاهدة سنة 1662م، كما عملت هولندا في محاولة لجر الخلافة للضغط على الحكومة الجزائرية لجعلها تلتزم ببنود الاتفاقية الموقعة مع الخليفة العثماني، لكن أمام قوة البحرية الجزائرية وقدرتها على فرض وجودها فاضطرت في الأخير إلى استرضاء الجزائر وعقدت معها معاهدة عام 1712م[242]، كما تمكنت هولندا من عقد عدّة معاهدات بلغ عددها 11 معاهدة، إذ خلال القرن 18م لوحده عقدت ستة معاهدات وهي كالآتي :

- معاهدة سلم وتجارة سنة 1712م بين الداي "علي شاوش" و"أنتوني هاينسيوس" قائم مقام رئيس جمهورية الولايات المتحدة للبلاد المنخفضة (هولندا).
- معاهدة سلم وتجارة في سبتمبر 1726م بين الداي "محمد كور عبدي" والسلطة الجماعية لهولندا.

---

(239) – جمال قنان : نصوص ووثائق...، ص96.

(240) – جون.ب.وولف : المرجع السابق، ص340.

(241) – JE.Roy (J), **Histoire de l'Algérie** , 1re Série, Ed tours Alfred Mame et fils, Paris,1880 p132.

(242) – Gerard.Vun Krieken et Moulay Belhamissi, op.cit, pp 60-81.

- اتفاقية يوم 07 سبتمبر 1730م وقعها مبعوث هولندا مع "محمد كور عبدي" داي الجزائر.
- معاهدة بين داي جمهورية محمد كور عبدي والسلطة الجماعية لجمهورية الولايات المتحدة للأراضي المنخفضة بتاريخ 24 أوت 1731م.
- معاهدة سلم بين الجزائر والولايات المتحدة للبلاد المنخفضة بتاريخ 25 نوفمبر 1757م، في عهد الداي "بابا علي" و "فيلهيم الخامس نساو دوتز" حاكم هولندا.
- معاهدة سلم بين الجزائر وهولندا بتاريخ شوال 1173هـ/ماي1760م على يد الداي "بابا علي" و "فيلهيم الخامس نساو دوتز".[243]

2-3-5- مع السويد :

إن المشروع السويدي البحري في المتوسط أواسط القرن السابع عشر لم ينتج فقط نتيجة للأسعار الرخيصة للملح، بل بسبب السياسات الأمنية الجديدة للرجال المرافقين للسفن أيضا، فقد شهدت السياسات الاقتصادية السويدية خلال هذه الفترة تشكل مصالح جديدة في البحر المتوسط، وهذا لإيجاد الملح بثمن رخيص وأسواق للسلع السويدية في أوروبا الشمالية.

فارتفاع أسعار الملح في كل من ستيبل(Stubal) و لشبونة (Lisbon) دفع التجار السويديين إلى ولوج البحر المتوسط، وهناك دخلوا إلى عالم يتميز بالعنف والحروب بين الإمبراطوريتين العثمانية والإسبانية للسيطرة على المتوسط، وخلال القرن السابع عشر أصبح يرتكز هذا الصراع على الغارات الساحلية وهذا بالدعم العثماني لبحارتهم المستقرين على سواحل شمال إفريقيا، بعد تراجعها في الحوض الغربي للمتوسط، وفي العالم المسيحي أخذت مالطا وليفورنو الدور الإسباني.[244]

وحسب تقرير فرنسي يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر جاء فيه أن التجارة البحرية السويدية تحتل المرتبة الخامسة في أوروبا، خلف كل من بريطانيا وفرنسا والأراضي المنخفضة والدانمارك، متقدمة بذلك على الإسبان والصقليتين، فالسويد أصبحت فعلا قوة مهمة بالبحر المتوسط، تقود تجارة ضخمة مع جنوب أوروبا، كما أن القواعد الاقتصادية التقليدية جعلت من السويد دولة متخلفة، حيث كانت تتوجه السفن السويدية نحو البرتغال محملة بالحديد والزفت والقطران والأسلحة، لتعود وهي تحمل الملح البرتغالي، إلاّ أنّه وفي سنة 1690م، وبعد ارتفاع أسعار الملح البرتغالي، غير التجار وجهتهم نحو سواحل المتوسط.[245]

---

[243]– مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص ص119-125.

[244]– بلقاسم قرباش : المرجع السابق، ص50.

[245]– بلقاسم قرباش : المرجع السابق، ص51.

ورغم المناورات السرية التي قامت بها السويد لعقد تحالفات ضد الجزائر، فإن الطابع العام لعلاقاتها مع الجزائر طبعها السلم والتعاون التجاري نظرا لتأخرها في الاتصال بالبحر المتوسط والجزائر، ويعود أول اتصال إلى معاهدة سلم وتجارة في 05 أفريل سنة 1726م، بين الداي "محمد كور عبدي" والملك السويدي "فريدريك الأول" عن طريق المبعوث "كارل ريفتيليوس"، تضمنت المعاهدة 22 مادة(*)، وأمضيت في مدينة الجزائر يوم 16 من نفس الشهر والسنة، وصادق عليها الملك المذكور يوم 04 نوفمبر 1729م في استوكهولم، وقد نصت هذه المعاهدة على ضمان سلامة وأمن السفن السويدية في البحر، وتسهيل عمليات افتداء الأسرى، ومنح القنصل السويدي حق الفصل في النزاعات التي قد تنشب بين مواطنيه.

ويذكر المبعوث السويدي ما ورد في رسالة الملك السويدي قوله : « وتشرفت بتسليم الداي محمد عبدي نص هذه المعاهدة المصادق عليها من فريدريك الأول سنة 1730م.» وبعد تقديم اعتماده يقول المبعوث السويدي : « أنّه الممثل الأوروبي الوحيد الذي تناول العشاء مع الداي المذكور، وأكل من يده، وأنّه يفتخر بذلك بين أقرانه الممثلين الدبلوماسيين الأوربيين في الجزائر.»(246)

واجهت معاهدة الجزائر والسويد معارضة وانتقاد مثل سابقتها الهولندية، وقد رد المبعوث السويدي بقوله : « فليعلموا أن الغرض منها لم يكن المصالح التجارية، أو أية مصالح هامة أخرى، وإنما كان القصد منها ضمان السلامة والأمن لسفننا في المياه الإسبانية، وفي البحر الأبيض المتوسط، حيث توجد المسالك التجارية إلى الشرق...».

كما تم عقد معاهدة أخرى مع السويد جمعت بين السلم والتجارة بين البلدين، وتم إبرامها أيام "غوستاف أدولف الرابع" والداي "حسن" في 25 ماي 1792م، وهي تجديد للمعاهدة الأولى.(247)

2-3-6- مع الدانمارك :

لم تستطع الدانمارك أن تنظم تجارتها وراء رأس فنيستر بدرجة كبيرة قبل القرن الثامن عشر، لكن بعد ذلك وبسرعة أصبحت قادرة على أن تدخل المنافسة ضد منافستها، كما أصبحت كل من المدينتين الهانسيتيكية (Hanseatic)(الأراضي المنخفضة والدانمارك) مطالبة بمعالجة المشكل الذي يخص أسر قادتها في البحر من قبل بحارة شمال إفريقيا(248)، ومع دخول الدانمارك كدولة بحرية شمالية إلى حلقة الصراع البحري وتمكنها من عقد معاهدة سلم وتجارة مع الجزائر سنة 1746م، فتح المجال لاتساع نطاق العلاقات الأوروبية

(*) للإطلاع على الصفحة الأولى من هذه المعاهدة وصفحة المصادقة عليها بالسويدية ينظر ملحق رقم (06)، ص163.

(246)– مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص111.

(247)– نفسه، ص111.

(248)– قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص50.

الجزائرية، وبالرغم من ذلك حاولت القيام بعمليات غزو فاشلة ضد الجزائر كحملة 1770م، والتي كلفتهم الإعلان العام للحرب على سفنها من قبل الأسطول الجزائري، ثم قامت بمحاولة فاشلة أخرى عام 1771م، مما اضطر الدانمارك إلى محاولة التحالف مع الدول الأوروبية في الحلف السباعي(249)، وأمام فشل هذه المحاولة اضطرت إلى التوقف عن معاداة الجزائر وعقدت أول معاهدة سلم وتجارة بين البلدين بتاريخ 10 ماي 1746م بين الداي "إبراهيم باشا" و "كريستيان السادس" ملك الدانمارك والنرويج، وفحوى هذه المعاهدة أنّها ضمت 22 بندا تناولت مسائل عديدة وهي :

- الملاحة البحرية : من حماية السفن إلى حفظ حقوق الرعايا وسلامتهم.
- المبادلات التجارية : فتم تحديد الرسوم الجمركية والبضائع المحظورة والمسموحة والإتاوات والهدايا.
- وضع الجالية الدانماركية بالجزائر والامتيازات المخولة للقنصل الدانماركي.(250)

وعقب هذه المعاهدة أضحت العلاقات بين البلدين جيدة، ولم تتوتر إلا سنة1767م بسبب تماطل الدانمارك في دفع ما عليها من إتاوات، وكذا محاولة سفن الدانمارك حماية السفن التابعة لإمارة هامبورغ، واشتد هذا التوتر سنة 1769م، حيث تم إعلان الحرب عليها مما كلفها خسائر كبيرة اضطرت إلى تدخل الباب العالي لتهدئة الأوضاع. وفي الأخير رضخت الدانمارك إلى عقد معاهدة سلام أخرى مع الإيالة يوم 16 ماي 1772م وقعها الداي "محمد عثمان" وملك الدانمارك والنرويج "كريستيان السابع"، إذ كان لهزيمة الدانمارك حينها صدى كبير في الأوساط الشعبية.(251)

2-3-7- مع روسيا :

ظلت روسيا بعيدة عن اهتمام الدبلوماسية الجزائرية تضامنا مع الخلافة العثمانية التي كانت في حالة حرب مستمرة معها لاعتبارات تاريخية منها ادعاءات روسيا بالوراثة الشرعية للإمبراطورية البيزنطية وإستراتيجية روسيا في الخروج من المياه الدافئة عبر الدردنيل والبوسفور اللذين كانا تحت السيادة العثمانية دون دفع رسوم العبور، رغم تدخل الخلافة في العديد من المرات لإقناع الجزائر بعقد معاهدة مع روسيا إلا أنها رفضت لاعتبارات مبدئية وأخلاقية عالية خاصة عندما انضمت روسيا إلى التحالف السباعي.(252)

---

(249) – Grammont, op.cit, p319.

(250)– عائشة غطاس : " **أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدانماركية**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 22 الجزائر، 1987، ص 136.

(251)–مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص102.

(252)– مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص92.

2-4-العلاقات مع إنجلترا خلال القرنين 17-18م :

كانت العلاقات البريطانية الجزائرية يسودها طابع الودّ حينا والعداء حينا آخر، حيث بدأت سلمية إيجابية ولكن تخللها العديد من العمليات القتالية والغارات[253]، حيث حصلت الملكة الإنكليزية "إليزابيث" على معاهدة من السلطان العثماني "مراد الثالث"، أعطت للتجار الإنكليز والبحارة امتيازات مشابهة للتي يتمتع بها الفرنسيين، وكان من الصعب تعيين قناصل في إيالة الجزائر بسبب عدم وجود نشاط تجاري هام في الإيالة الجزائرية وبعد تولي الملك "جيمس الأول" العرش خلفا لإليزابيث أعلن السلام مع إيالة الجزائر وانعكس ذلك بشكل مباشر على رعاياهم بالإيالة.[254]

وعموما فقد ظلت العلاقات سلمية اقتصادية في إطار التبادل التجاري الذي فرضته مصلحة الجزائر في تعويض النقص الحاصل في الأسلحة والصناعات العسكرية الأساسية والبارود من جهة، وطبيعة السياسة البريطانية المصلحية من جهة أخرى، إضافة إلى أن بريطانيا البروتستانتية غير معنية بالتحالف مع الدول الكاثوليكية تنفيذا لأوامر البابا. [255]

غير أن استمرار عمليات القرصنة ضد السفن الإنجليزية شجعتهم على فتح باب السلم مع الجزائر خاصة بعد ارتفاع عدد الأسرى بالمدن الجزائرية، فقد أسر ما بين سنتي 1613-1631م ما يقارب ستين سفينة، وهذا ما دفع بالسفير الإنجليزي في إسطنبول للتدخل والقيام بإبرام معاهدة مع الإيالة الجزائرية في مارس 1622م.[256]

ساهمت بريطانيا في القرصنة الأوروبية عن طريق إرسال العديد من الغارات على الجزائر تجاوزت العشر غارات منذ عام 1620م، لكنها كلها فشلت باستثناء غارة اللورد اكسموث المشهورة عام 1816م[257] والتي تكون خارج المجال الزمني للدراسة.

أمّا بخصوص الحالة السلمية فقد عقدت بين الجزائر وبريطانيا 18 معاهدة واتفاقية قبل سنة 1830م سأجمل ذكر ما كان منها خلال القرنين 17-18م :

- معاهدة سلم وتجارة سنة 1655م بين "حامد باشا" رئيس دولة الجزائر و"أوليفر كرومويل" اللورد الحامي لجمهورية انكلترا وسكوتلندا وإيرلندا.

---

(253) – Grammont, op.cit, p36.

(254) – جون.ب.وولف : المرجع السابق، ص242.

(255) – وليام سبنسر : المرجع السابق، ص159.

(256) – Sir Fisher (Godfrey), **Légende Barbaresque guerre commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830**, Traduit Et Annoté: Farrida Hellal, 2éme Ed , Office des publications universitaires , Alger , 2000 , p169.

(257) – شالر : المصدر السابق، ص ص152-157.

- معاهدة سلم وتجارة بين "بابا رمضان" و"شارل الثاني" ملك بريطانيا سنة 1660م.
- معاهدة سلم وتجارة بين "الآغا شعبان" و"شارل الثاني" سنة 1662م.
- تجديد معاهدة سنة 1664م بين "الآغا على" و"شارل الثاني" ملك بريطانيا.
- معاهدة سلم وتجارة سنة 1668م بين "الآغا علي" و"شارل الثاني".[258]

وبسبب الحملة الإنجليزية لسنة 1661م ووقوع الخلاف بين الطرفين، غنمت الجزائر من بريطانيا 2945 وحدة بحرية من أحجام مختلفة كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة.

- معاهدة سلم في 10 أفريل 1682م بين الداي "باب حسن" و"شارل الثاني"، والتي تخلت بريطانيا بموجبها عن 350 وحدة بحرية تجارية إثر هزيمة مني بها الأسطول البريطاني تحت قيادة الأميرال هيربرت في معركة مع الأسطول الجزائري، كما استغلت بريطانيا تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا وسارعت إلى الحصول على معاهدة سلم مع الجزائر.
- معاهدة سلم وتجارة في عهد إبراهيم خوجة داي الجزائر وجيمس الثاني ملك الإنكليز وإيرلندا وسكوتلندا في 5 أفريل 1686م.
- معاهدة سلم وتجارة سنة 1691م، بين "حاجي شعبان" داي الجزائر وملك بريطانيا.
- معاهدة سلم بين الداي "بابا حسن" و"فيلهيلم الثالث" سنة 1698م.[259]

أما القرن الثامن عشر فقد تميز بنوع من الهدوء وتجلى ذلك في معاملة الجزائر للسفن الأمريكية والتي كانت تابعة آنذاك للتاج البريطاني، إذ يورد أبو القاسم سعد الله في هذا الجانب : «...لقد تمتعت السفن الأمريكية في هذا الوقت بحماية الجزائر لها ومنحها جميع الاعتبارات، ويشهد الأمريكان أنفسهم بأن تجارتهم قد تقدمت خلال هذه الفترة وأن بلادهم قد بدأت تتعرف على أحوال الشرق والعالم القديم بفضل معاملة الجزائر لها»[260] فتحسن العلاقات بين البلدين كان بسبب التفوق البحري الإنكليزي، واحتلال الإنكليز جبل طارق، لكن عقب إعلان الثورة الأمريكية أقدمت انكلترا على سحب حمايتها من مستعمراتها، وبالتالي أصبحت الجزائر حرّة في التعامل مع السفن الأمريكية وكان هذا الحدث داعيا لأن تقدم تفاصيل مدعمة للداي عن نتيجة الحرب البريطانية الأمريكية وصرح أمامه « بأن السفن الأمريكية لم تعد تتمتع بحماية صاحب الجلالة "جورج الثالث"

(258) – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص ص188-189.

(259) – مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص ص189-191.

(260) – أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص128.

وأنه كلما عثر الرياس الجزائريون على سفينة أمريكية فهي غنيمة مباحة ويتمني للبحرية الجزائرية كل النجاح في أسر تلك السفن التي ترفض التمسك بولائها لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمي».[261]

كما شهد القرن 18م مجموعة من المعاهدات كانت البداية بـ :

- معاهدة سلم وتجارة سنة 1700م، بين "الحاجي شعبان" وملك إنكلترا، وجددت بإضافة مادتين.
- معاهدة سلم وصداقة بين "مصطفي باشا" والأمير "آن" ملك بريطانيا في 28 أكتوبر 1703م.
- تجديد للمعاهدة السابقة وذلك بإضافة مادتين بين "علي شاوش" و "جورج الأول" بتاريخ 03 يونيو 1715م.
- معاهدة سلم وتجارة بين "جورج الأول" ملك بريطانيا و "علي باشا" بتاريخ 29 أكتوبر 1716م.
- تجديد المعاهدة السابقة بإضافة مادة واحدة.
- معاهدة سلم وتجارة في 14 ماي 1762م، بين "جورج الثالث" ملك بريطانيا و "علي باشا" داي الجزائر.
- اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا بخصوص جزيرة كورسيكا في عهد "الداي حسن" و "جورج الثالث" بتاريخ 1 يناير 1796م.[262]

2-5- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين 17-18م :

بدأت العلاقات غير الرسمية بين الجزائر والولايات المتحدة عام 1786م، وذلك إثر اعتراف الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ودخولها كطرف في البحر المتوسط بعد الثورة مباشرة، إذ سحبت الحكومة البريطانية الوثائق التي كانت تمنحها للسفن الأمريكية في البحر المتوسط[263]، وأقدمت على محاولة ربط العلاقة باتفاقية، فأرسلت مبعوث إلى الجزائر حاملا معه صيغة معاهدة غير أن الجزائر رفضتها، ثم جددت المحاولة عام 1795م، وتم عقد أول معاهدة بعد عشر سنوات كاملة من المفاوضات نتيجة للمناورات البريطانية لمنع عقد مثل هذه المعاهدة.[264]

على أن أول معاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لم تعقد إلاّ سنة 1795م، وهي معاهدة سلم وصداقة بين الداي "بابا حسن" و الرئيس "جورج واشنطن" أمضيت بالجزائر، أمضاها عن الجزائر : الداي

[261]– كاثكارت : المصدر السابق، ص16.

[262]– مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص ص191-196.

[263]– إسماعيل العربي : **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة(1776-1818م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص43.

[264]– كاثكارت : المصدر السابق، ص16.

بابا حسن، وعن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص "دونالدصون" والقنصل العام لأمريكا في الجزائر، وليام شالر بتفويض خاص من الرئيس جورج واشنطن، وقعت يوم السبت 5 سبتمبر 1795م.

احتوت المعاهدة الجزائرية الأمريكية على 22 مادة، معظمها تتصل بالاستيلاء على السفن والمطاردة والتحرش، وتنص المعاهدة على تزويد السفن الأمريكية بجوازات المرور في ظرف 18 شهرا بعد توقيع المعاهدة والبلدان الأجنبية لا تستطيع بيع السفن الأمريكية في الجزائر، ولكن الأمريكيين سمح لهم ببيع أسلابهم في موانئ الجزائر بدون دفع ضرائب جمركية عليها، كما احتوت المعاهدة على مجموعة من البنود لا يسع تفصيلها في هذا الجانب[265]، أمّا بقية المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية فكانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبالرغم من ذلك فإن هذه المعاهدة لم تردع الولايات المتحدة الأمريكية عن تنظيم حملات عسكرية ضد الجزائر، وأشهرها حملة بقيادة ستيفن ديكاتور"Stiven Decator" والتي استشهد فيها الرايس حميدو بعد معركة بحرية.[266]

---

(265) – إسماعيل العربي : المرجع السابق، ص ص 107-108.

(266) – سبنسر : المرجع السابق، ص ص144-145.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر.

أولا– الوضع الداخلي :

تحكمت عدّة عوامل ومؤثرات في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر، كان أهمها الوضع الداخلي المتمثل في العوامل التي ساعدت على بنيتها أو انحطاطها، إذ استقطبت إيالة الجزائر خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين حركة تجارية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك بشكل يلفت الأنظار، وقد ترك لنا الرحالة والسفير المغربي علي بن محمد التمقروتي وصفا لا يخلو من المدح : «الجزائر عامرة كثيرة الأسواق...فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمر وأكثر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة حتى يسمونها إسطنبول الصغرى.»[267]، و يدّل هذا على الحركة التجارية التي شهدتها إيالة الجزائر وكل ذلك في فترة عرفت خلالها المدينة توسعا ونموا ديمغرافيا لم تشهد له مثيل.

إنّ حالة الحرب شبه المستمرة مع فرنسا والأزمات الداخلية من أوبئة وأمراض التي عرفتها الإيالة خلال الثلثين الأوليين من القرن السابع عشر، أثروا سلبا على حجم المبادلات التجارية، كما أثرت المغارم الباهضة التي فرضها الباشوات في العهد الأخير من القرن السابع عشر على التجار الأجانب والمحليين[268]، إلاّ أن حركة النشاط التجاري انتعشت مجددا في عهد الحاج علي آغا، وذلك عقب انتهاء الحرب الجزائرية الفرنسية عام 1666م، وتوقيع معاهدة السلم التي –أشرنا إليها سابقا– متأثرة بتزايد الكثافة السكانية التي شهدتها البلاد بعد أن عرفت أدنى مستوياتها في الفترة السابقة. إلاّ أن فترة القرن الثامن عشر مثلت فترة تحول بالنسبة لإيالة الجزائر إذ يحاول أوجاق الجزائر الحصول على الاستقلال تجاه الأستانة، و يرفض الداي "علي شاوش" دخول "شرخان إبراهيم" إلى الجزائر، على أساس أنه يسبب الفوضى والاضطراب، هذه الحادثة جعلت الدايات يلغون الوصاية في نفي الباشاوات ويجمعون بين لقب الداي والباشا في ذات الوقت وبذلك حققت شبه استقلال فأصبحت تتعامل مباشرة مع الدول الأوروبية.[269]

وتمثل الفترة الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر (1671-1830م)، والتي سيطر في بدايتها الرياس على منصب الداي من (1671-1689م)، أمّا الفترة الثانية فتمتد من 1689 إلى سقوط الإيالة وقد أصبح الداي يختار من بين الإنكشارية.[270]

---

(267) – مولاي بلحميسي : الجزائر خلال رحلات...، ص ص57-58.

(268) – Grammont, op.cit, p210.

(269) – بليل رحمونة : **العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" "ليفورن" من 1700 إلى 1827**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2001-2002، ص01.

(270) – ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص ص80-81.

وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت على العلاقات التجارية، إذ تميزت الإيالة بالاستقرار حينا وعدم الإستقرارا حينا آخر، وتجسد عدم الاستقرار في اغتيال الدايات والبايات على السواء أو العزل، ونذكر من بين الدايات الذين اغتيلوا الداي محمد [271]، ومن بين البايات الباي أحمد بن فرحات سنة 1703، إبراهيم باي 1707، صالح باي 1791 وبوحناك 1797، الذين اغتيلوا في مقاطعاتهم.[272]

كما زادت الثورات الداخلية التي قامت نهاية القرن الثامن عشر بداية القرن التاسع عشر من الاضطرابات وعدم الاستقرار في أجهزة الحكم، ففي غرب البلاد تمكنت الثورة الدرقاوية من الاستيلاء على معسكر وحصار وهران، إذ كانت الطرق بينها وبين الجزائر مقطوعة ولا يتم الاتصال بينهما إلا عن طريق البحر، وأدى انقطاع الطرق إلى غلاء الحبوب في المدن حتى وصل القمح بالكيل الجزائري إلى خمسة دورو للصاع الواحد.[273]

ولم تكن منطقة الشرق بمنأى عن هذه الاضطرابات، إذ شهدت منطقة بايلك الشرق هي الأخرى أحداثا أثرت على المنطقة وعلى تجارتها مع أوروبا، فتقارير الوكالة الفرنسية لسنة 1795 أوردت الانعكاسات السلبية لهذه الأحداث على المنطقة : "...وكان يسكن نواحي القالة 10 آلاف نسمة واليوم لم يبق فيها إلا حوالي 100 أسرة، الأمر الذي أضر كثيرا بتجارتها وأنقص بمنتوجات الحبوب وهذا الوضع ناتج عن الحروب المترتبة عن استبدال الشيوخ بكثرة، إذ أنّه تم تنصيب أربعة شيوخ في ظرف عام ونصف..."[274]

ومن جملة الاضطرابات التي وقعت :

- ثورة القبائل في بداية القرن 18م الذين رفضوا دفع الضرائب وقاموا بتدمير برج منايل وزحفوا حتى السهول المجاورة.
- الحوادث التي عرفتها منطقة الأوراس في صراع قبائل (الحنانشة، النمامشة والحراكة) التي تمردت على السلطة العثمانية في 1797م بسبب الضرائب الباهضة المفروضة عليهم، تمرد الحنانشة الذي قضي عليه إنجليز باي الذي قضى بدوره على عصمان باي.[275]

فمن شأن هذه الاضطرابات أن تؤثر سلبا على النشاط الزراعي للمقاطعة، فنقص الإنتاج أضر بالتجارة الخارجية.

---

[271] – أحمد توفيق المدني : **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر(1754–1830م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص89.

[272] – Vaysette (Gaid), **Histoire des derniers beys de Constantine depuis 1793 jusqu'a la chute d'Hadj Hamed**, R.Af, V4, 1859-1860, pp 439-445.

[273] – أحمد توفيق المدني : المرجع السابق، ص87.

[274] – محمد العربي الزبيري : **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792–1830**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 ص ص24-25.

[275] – Grammont, op.cit, p278.

ثانيا-الامتيازات :

كان الدافع الاقتصادي ولا زال من أهم الأسباب التي دعت الممالك الأوروبية إلى السعي للحصول على علاقات ودية مع إيالة الجزائر، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتحقيق مشروعها الاستعماري بالدرجة الثانية، ولم يتم لها ذلك إلاّ عن طريق الامتيازات التي تحصلت عليها في إيالة الجزائر، فقد تمكنت فرنسا من الحصول على امتياز صيد المرجان على سواحل القالة، ففي عام 1561م أقيم مركز لصيد المرجان بين القالة وعنابة، والقل بموافقة السلطان العثماني مقابل 1500 إيكو[276]، وكان هذا المركز بداية للحصول على امتيازات أخرى كانت الدولة العثمانية طرفا فيها، فقد جعلت من الموانئ العثمانية مفتوحة أمام التجارة الغربية[277]، وتجسدت في توقيع العديد من المعاهدات التي تبدو غير متكافئة بين الطرفين، رغم احتكار هؤلاء الأجانب (الفرنسيين) للصيد والنشاط التجاري في إيالة الجزائر، شهد نشاط التجار الجزائريين في الممالك الأوروبية عراقيل، وتطورت الشركات والمؤسسات بالشرق الجزائري بالنسبة للفرنسيين والإنجليز وبيوتات تجارية إسبانية في الغرب إلى جانب نشاط التجار اليهود.[278]

أمّا بالنسبة لإسبانيا فالعلاقات السياسية قد انعكست مباشرة على العلاقات التجارية إذ بعد تحرير وهران استفادت إسبانيا بعد توقيع معاهدة 1791م من مجموع البنود التجارية الخاصة بغرب الإيالة، كإقامة مركز تجاري على غرار الشركة الفرنسية بالقالة والسماح للإسبان باصطياد المرجان وأفضلية التجار الإسبان في الإرساء والحصول على ألف حمولة من القمح سنويا، كما يمكننا أن نبين من خلال العلاقات غير المتكافئة دور الموزع الذي لعبته إيالة الجزائر، والذي يشبه التنظيم الاقتصادي العالمي الحالي، كون الضفة الجنوبية للمتوسط مصدرة للمواد الأولية، والضفة الشمالية مصدرة للمواد المصنعة.[279]

تزايد حجم الامتيازات خلال القرن الثامن عشر ميلادي بسبب وجود بيئة مناسبة لذلك، فالإتاوات التي قدمتها الدول الأوروبية لم تكن متكافئة مع الأرباح التي تتحصل عليها المؤسسات الفرنسية أو البيوتات التجارية اليهودية، والدليل على ذلك هو عائدات المرجان التي حققت وحدها 2400.000 فرنك.

---

(276)– يحي بوعزيز : علاقات الجزائر...، ص59.

(277) – Belarbi (Louba), **"Le régime Liberal des capitulation le cadre juridique de l'expression du capitalisme Européen dans le marché de l'empire ottoman au 19e Siècle"**, Cahier Maghrebins D'Histoire, N°7, Juin 1990, Université Oran, p87.

(278)– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص11.

(279) – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص12.

إن عملية استنزاف خيرات البلاد دون مراعاة سنوات القحط أو المجاعات مما اضطر الإيالة إلى استيراد كميات من القمح من موانئ البحر الأسود في 1800م، نتيجة لمجاعة أصابت البلاد وارتفعت الأسعار حتى بِيعَ القمح بـ28 فرنك للصاع، إذ أن كميات القمح التي استنزفت والتي مونت حكومة الثورة الفرنسية لم تعد موجودة للتخفيف من حدّة المجاعة التي أصابت البلاد في سنوات 1804، 1805، 1819م.[280]

على أن بقية الممالك الأوروبية لم تحصل على امتيازات مثل فرنسا وإسبانيا وانكلترا ذلك أنّها لم تدخل إلى مياه البحر المتوسط إلاّ مع نهاية القرن الثامن عشر خصوصا دول شمال أوروبا، وإن كان هناك علاقات مع ممالك غرب أوروبا، إلاّ أنّها لم ترق لدرجة حصولها على امتيازات ما عدا القوى الكبرى وخصوصا فرنسا، والتي عملت على ذلك عن طريق حصولها على الامتيازات عن طريق الدولة العثمانية.

ثالثا– القرصنة :

شغل موضوع القرصنة المتوسطية خلال القرن 17–18م حيز العديد من الدراسات فهذا النشاط الذي لا نجد له مبرراً إلاّ في نطاق العلاقات الاقتصادية، إذ كان البحر المتوسط المحور الحقيقي لنشاطها، ومن الضروري أن نتساءل على مردودية هذا القطاع ومساهمته في النشاط التجاري للإيالة، وهل كان ذلك دفاعا مشروعا وتعويضا عادلاً تم التسليم به ضمنيا من طرف الأوربيين مقابل الامتيازات التجارية التي كانوا يحظون بها، أم كان ذلك النشاط –كما ادعى الأوربيون عملا عدائيا يتنافي والقانون الدولي وما تقتضيه حرية التجارة والتبادل المثمر بين الدول.[281]

إن القضية التي كانت محور هذه العلاقات هي النشاط البحري للجزائر العثمانية الذي أطلقت عليه في الأدبيات الغربية لفظ القرصنة (La course) ونعتته باللصوصية (Piraterie)، وقد نتجت عن هذا النشاط البحري قضايا شائكة عمقت من روح العداء مع العالم الأوروبي، فكانت قضايا الغنائم والأسرى والامتيازات والمعاهدات رغم ما أفرزته من توترات وما خلفته من روح العداء، إلاّ أنّها حافظت ولو بصفة سلبية على الصلات المتعددة للجزائر بعالم البحر المتوسط.[282]

كانت علاقات الجزائر مع الدول الأجنبية ما بين القرن السادس عشر والسابع عشر سيئة للغاية خصوصا المسيحية، إذ تقوم على العداء الديني، وقلة الاتفاقيات أو الالتزامات التي تسير التجارة من صادرات وواردات لذلك كانت اقتصاديات مدينة الجزائر تقوم على القرصنة بالدرجة الأول، وما يدفع إليه هذا النمط الاقتصادي من تجارة العبيد المسيحيين وملأ أسواق المدينة ببضائع الغنائم، وكانت الرحلات البحرية تصنف إلى رحلات بعيدة

---

[280] – Hamdan Ben Othmane Khodja, op.cit, p143.

[281] – ناصر الدين سعيدوني : **"نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني"**، مجلة سيرتا، العدد 03، 1980، ص81.

[282] – أبو القاسم سعد الله : الجزائر منطلقات وآفاق، ص182.

المدى وأخرى قريبة المدى، فيما يطوف القراصنة الجزائريون دون رهبة وبشجاعة نادرة، بسفنهم الخفيفة والسريعة بسواحل البحر المتوسط وشواطئ المملكة الإسبانية بالدرجة الثانية، مثل سواحل ايسلندا التي طافها مراد رايس عدّة مرات سنة 1617 وجزر كناري التي غزاها الأسطول الجزائري بقيادة مراد رايس سنة 1585 وجمع منها أكثر من 300 أسير منهم زوجة حاكم الجزر(*)، ونيواسكتلندا سنة 1631م وقناة سان جورج بالعالم الجديد.(283)

كما لعبت بعض المدن الإيطالية دورا بارزا في الصراع المغربي الأوروبي في الحوض الغربي للبحر المتوسط وكان لتلك المدن تأثيرا على سيرورة ذلك الصراع، وساهمت مساهمة كبيرة في توسيع فضاء نشاط القرصنة على مدى الفترة الحديثة، واكتسي الدور الذي لعبته المدن الإيطالية أهمية بالغة في الصراع العثماني الإسباني.(284)

كما كان لنشاط القرصنة والقرصنة المضادة المسيحية المتزايدة ضد السفن والسواحل الجزائرية منذ مطلع القرن السابع عشر بالغ الأثر في توتر العلاقات الخارجية للإيالة. ومن جراء ذلك صار الجزائريون يحتجزون جميع المراكب المشتبه بنقلها لبضائع الدول المعادية، في حين كانوا يستولون على تلك التي يثبت ضلوعها في عمليات التهريب أو القرصنة أو الجوسسة قرب السواحل.(285)

ومن تداعيات ظاهرة القرصنة، الاستيلاء على السفن وجلبها للموانئ قصد بيع حمولتها في المزاد العلني بما في ذلك طاقمها وركابها من المسيحيين، وهم الذين قامت بعض المنظمات المسيحية تحت غطاء الكنيسة الكاثوليكية بافتدائهم مقابل تسديد مبالغ مالية(*)، وكانت إيالة الجزائر تأخذ نصيبها من ذلك، على الرغم من عدم ضبط تلك المبالغ بشكل دقيق نظرا لعدم وجود سجل لمثل هذه الحسابات في الدفاتر العربية والتركية المتوفرة لدينا لليوم، وكانت حمولات البضائع والسفن نفسها المتأتية من القرصنة، يتم استردادها بواسطة شرائها بعد ذلك من قبل التجار الأوربيين (وهم الليفورنيون وأساسا الجنويون)، وفي هذا الإطار، فإن القوى الأوروبية أصبحت أقل اهتماما بمثل هذه الأنشطة، إذ مع تطور الأنشطة التجارية البحرية على طريق الشرق المعني أساسا بتجارة التوابل، فقد أصبحت أكثر تركيزا واهتماما لتأمين سلامة وأمن الطرق البحرية، وعليه قام القناصل ووسطاء

(*) للإطلاع على تفاصيل هذه الحادثة ينظر : عبد اللطيف بالطيب : **أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري (من الجزائر إلى إيرلندا)**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014. وقد جاء الكتاب ردا على كتاب "القرية المسروقة بالتيمور وقرصان البرابرة " لمؤلفه الإيرلندي دس إيكن.

(283) – حلمي عبد القادر علي : **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 (دراسة في جغرافية المدن)**، الجزائر، 1972، ص287.

(284) – Moulay Belhamissi, **Les Captifs Algériens et l'Europe Chrétienne**, E.N.A.L, Alger 1988, p15.

(285) – Grammont, op.cit, pp120-121.

(*) ولإيضاح هذا الجانب أكثر وضعنا ملحق وهو عبارة عن رخصة مسلمة من محمد بن عثمان باشا إلى مبعوث البابا إيمانويل، حتى لا يعترض القراصنة طريقه. المكتبة الوطنية 404/3190، للإطلاع على المخطوط ينظر ملحق رقم (07)، ص164

القوى العظمى وخاصة جنوة وليفورنة ومارسيليا والجزائر وتونس وهولندا والدول الإسكندنافية، بالإقامة في مدن وموانئ الإيالات المغاربية وسعوا إلى إجراء محادثات مع السلط وعقد صفقات تتجدد تلقائيا للحصول على امتيازات قصد الحد من الهجمات التي يشنها البحارة ضد سفنهم البحرية، مقابل إتاوات وهدايا يتم تقديمها بانتظام كامل، وعلى ضوء ذلك فإن مرسيليا وليفورنة وجنوة، كانت الوسائط الضرورية بين الغرب " المسيحي" وإيالة الجزائر بصفة خاصة.[286]

يعتقد العديد من الباحثين الذين تناولوا القرصنة الجزائرية أنها كانت المورد الوحيد لبيت المال، وأن المتاجرة في غنائم هذه الأخيرة –سواء كانت بضاعة أو أسرى- كانت العمود الفقري للتجارة بالجزائر، يرتكز هذا الاستنتاج على بعض المعلومات الواردة في قوائم الأرشيف الجزائري الخاص بموارد بيت المال، كما يرتكز على معلومات وردت في تقارير بعض الرحالة الأوروبيين أو بعض الدبلوماسيين، وهي تصور القرصنة بمثابة أهم محرك للنشاط الاقتصادي بالبلاد، ولعل هذا ما جعل بعض المؤرخين الفرنسيين، أمثال دي غرامون وبيار بوايي وأندري نوشي يأخذون بنفس التصور في كتاباتهم، بل يبررون التقهقر الإقتصادي الذي شهدته الجزائر خاصة ابتداء من نهاية القرن السابع عشر، بتراجع لنشاط القرصنة الجزائرية وأن مرده إلى تزايد التطبيق الأوروبي لهذه الظاهرة، من خلال الضربات العسكرية المتكررة لشل هذا النشاط.[287]

وعليه فإن حديثنا عن ما تدره القرصنة من أرباح قد أوردنا ذكره في الفصل الأول وتطرقنا إلى الأرباح التي تدرها كل من تجارة الأسرى والغنائم البحرية على إيالة الجزائر، وحددنا طبيعة العلاقات المبنية بين الطرفين والمقصود به إيالة الجزائر والممالك الأوروبية في إطار المعاهدات التي تميزت بالسلم أحيانا وبالحرب والمقاطعة في أكثر الأحيان، على أن دول الضفة الشمالية والغربية لأوروبا حاولت الحفاظ على مكانة لها في المتوسطي من خلال عقد صفقات مع إيالة الجزائر من أجل ضمان سلامة سفنها في البحر المتوسط.[*]

(286) – عبد الجليل التميمي : **من دلالات الأنشطة الاقتصادية للإيالات المغاربية في العصر الحديث**، ضمن كتاب "دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي/آيار 2009، ص169.

(287) – حنيفي هلايلي : **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 71-72.

(*) للاطلاع أكثر حول عمليات مفاداة الأسرى، ينظر ملحق رقم (08)، ص165.

رابعا–الأوبئة والكوارث الطبيعية :

يتأثر التطور الاقتصادي كثيرا بالأحوال الصحية، وذلك بانتشار الأمراض والأوبئة فالعلاقة بين تطور السكان والتطور التجاري متعلقة بهذا الجانب، خصوصا وأن إيالة الجزائر قد شهدت موجات من الأوبئة والكوارث الطبيعية خلال القرنين 17-18م.

كما عرفت نفس الفترة انحدار العالم الريفي، وقد صاحب ذلك أيضا ظهور أمراض معدية ضربت في الصميم الأهالي في مجموع الإيالات المغاربية الثلاث، وقد تأثرت إيالة الجزائر بهذا النوع من الكوارث حيث ظهر وباء الكوليرا وسرعان ما تفشي في بقية إيالات المغرب العربي.[288]

4-1- الأوبئة :

عرفت مدينة الجزائر وكغيرها من المدن الإسلامية في مختلف الفترات التاريخية وخاصة في العهد العثماني انتشار الأوبئة التي تعرف عادة باسم الطاعون بمختلف أنواعه سواء في شكل إسهال يصيب المعدة والأمعاء أو بثور جلدية (جدري) أو نزلات صدرية أو غيرها، غالبا ما تنتقل عداوة من مواطنه الأصلية بالشرق الأقصى عن طريق السفن أو القوافل، وقد تسبب في هلاك أعداد كبيرة من السكان وألحقت أضرارا فادحة بالحياة الاقتصادية.

4-1-1-وباء الطاعون :

كان وباء الطاعون البلاء الأكثر تواترا والأكثر فتكًا، وقد عانت منه الجزائر بشكل مأساوي، إذ كان له الأثر البليغ في حدوث أزمات ديمغرافية دورية كان يذهب ضحيتها الآلاف بل وعشرات الآلاف من الأشخاص بالأخص في القرن السابع عشر.

كما كان هذا الوباء يظهر في فترات متقاربة جدا، وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يوضح الانتشار الجغرافي لوباء الطاعون حسب التسلسل الزمني خلال القرن السابع عشر.

وهذا تفصيل لأكثر الأوبئة التي كانت في الجزائر خلال القرن السابع عشر :

- ظهور الوباء المعروف بالزرخباو(*)سنة 1601م.
- انتشار الوباء المعروف بالحبوبات(**) الكبرى على عهد يوسف باشا سنة 1637م.

[288]– عبد الجليل التميمي : من دلالات الأنشطة الاقتصادية...، ص ص165-166

(*) نوع من الطاعون يكون على شكل طفح جلدية.

(**) نوع من المرض المعدي "الطاعون"، يظهر عادة على الجلد في شكل بثور وطفح على الجلد ما تلبث أن تتقيح وتتسبب في وفاة المصاب في أغلب الأحيان.

– ظهور الوباء المسمى بالحبوبات الصغرى عام 1662م، وكذلك في عهد كل من الداي محمد تريكي سنة 1677م، والداي مصطفي باشا سنة 1689م ،والداي أحمد العلج سنة 1697م، والداي بابا حسن قارة بلغي1700م، والداي إبراهيم باشا سنة 1740م، وقد عرف هذا الوباء الأخير بحبوبة العصر، بعدها انتقل وباء الحبوبات للجزائر من بلاد المغرب الأقصى على عهد الداي محمد عثمان سنة 1750م.

– ظهور الوباء المعروف بالزينا بمدينة الجزائر عدة مرات : الأولى سنة 1617م والثانية سنة 1622م، والثالثة سنة 1632م، والرابعة سنة 1639م، والخامسة سنة 1663م، والسادسة على عهد الداي الحاج علي عام 1669م، والسابعة على عهد محمد التركي 1671م، والثامنة على عهد الداي شعبان سنة 1690م.[289]

أمّا فيما يخص القرن الثامن عشر فيمكننا أن نتناول الموجات التي اشتدت طيلة هذه الفترة وهي كالآتي:

– 1700–1703م : وهي امتداد لأوبئة نهاية القرن السابع عشر، والتي انطلقت من مدينة عنابة، وما يميزها أنها تزامنت مع موجة الجراد التي اجتاحت شرق الإيالة في1700م، فقد راح ما بين 1698م إلى 1701م ما بين 25000 إلى 45000 شخص ووصل مداها حتى وسط الإيالة.

– أوبئة 1718م: التي ظهرت مع قدوم سفينة إنجليزية رست بميناء الجزائر وعلى متنها بعض التجار الجزائريين حاملين معهم العدوى من المشرق، أو ذلك الوباء الذي سجل بتلمسان في 1740–1741م في عهد إبراهيم باشا، لكن هذه المرة لن تأتي من الشرق عن طريق البحر، وإنما من الغرب ومن البر، كما تظهر في مستغانم وقسنطينة. والأخطر تلك التي ظهرت من 1752م إلى 1753م والتي أتت عدواها من الدولة العثمانية وشملت حتى المنطقة الغربية فمست ما يزيد عن 4000 شخص، وأثر هذا الوباء كثيرا على التجارة فأصبحت الموانئ الأوروبية ممنوعة أمام الجزائريين خوفا من انتشار عدوى الوباء.[290]

كما شهد وباء 1784م–1788م، واعتبر من أطول وأشرس الأوبئة بنواحي مدينة الجزائر فتراجع خلاله عدد سكان مدينة الجزائر إلى 5.000 نسمة، وعرفت المدينة الخراب خلال عام 1778م، وتوفي بسبب الوباء 16.721 نسمة منهم 14.334 من المسلمين و1.774 من اليهود، و613 من المسيحيين دون حساب الوفيات في بساتين وأحواش دار السلطان.[291]

[289] – ناصر الدين سعيدوني : **قانون أسواق مدينة الجزائر " 1107–1117هـ/1695–1705م" لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد**، تح وتق وتع : ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، 2012، ص ص139–140.

[290] – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص29.

[291] – ناصر الدين سعيدوني : **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني(1791–1830)** دار البصائر، الجزائر 2012، ص328.

وكان أغلب هذه الأوبئة يأتي من المشرق عبر طرق التجارة والحج، وبخاصة من مدن إزمير والإسكندرية وتونس، حيث كان انتشار الطاعون يتبع حركة سير الأفراد والبضائع، كما ساهمت عدّة عوامل في تواتر وانتشار الأوبئة في الجزائر أبرزها انعدام التدابير الوقائية، والجهل النسبي بالقواعد الصحية.[292]

4-1-2- المجاعة :

وهي من الآفات الكبرى، إذ يصفها بورديل بالأخطبوط ذي الرؤوس العديدة، فهي لا تحل لوحدها بل تسبق أو تتبع بقليل الكوارث الأخرى، فيسبقها الجفاف وزحف الجراد وتفتح الباب أمام الأوبئة وارتفاع الأسعار كما أن الجفاف أحد الأسباب الأساسية التي تحكمت في قلة الإنتاج الزراعي، وساهمت بالتالي في ظهور المجاعات.

وتعد مجاعة عامي 1611م و1612م التي عمت البلد برمته مروعة سببها جفاف طال أمده، كما حال وباء سنة 1624م دون حصاد الحقول وجني المحصولات الزراعية.

وفي عام 1661م تعرضت البلاد إلى فترة جفاف شديد دامت سنتين كان من تبعاتها الطبيعية غزو جراد هائل سنة 1663م، وبعد عقدين من الزمن تقريبا، أصيبت مدينة الجزائر مجاعة كبرى أخرى، هي مجاعة عامي 1682 و1683م، فوقتئذ كان الوباء منتشرا في الجزائر، وتلاه قحط شديد، فارتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف وخيّمت المجاعة.[293]

كما أن زحف الجراد المتكرر والجفاف يعتبر الأسباب والنتائج الرئيسية للمجاعات الكارثية التي حدثت في سنوات : 1738، 1765، 1778، 1779، 1785، 1793، 1798م[294]، وزحف الجراد لسنة 1767م الذي أفسد الزرع والمحاصيل، فأدت هذه الأوضاع المزرية بالدايات إلى فتح مخازن الحبوب أمام هؤلاء الذين هددهم الجوع، كما امتنع البعض عن دفع الضرائب ،ويذكر الآغا بن عودة المزراي : "حدثت بأول مملكة محمد الكبير مسغبة عظيمة، هلك بها أناسا كثيرة إلى أن أكلوا فيها الميتة والخنزير."[295]

فقد كان لكل ذلك انعكاس على الأوضاع الاقتصادية والتجارية، فنتج عن ذلك شح في المحاصيل وغلاء في الأسعار، وكانت فرصة للتجار للتلاعب فيها، وكان لزاما أن تنخفض القدرة الشرائية للسكان.

---

[292] – Saidouni (N), **L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane(1791-1830)**, Dar al-Gharb Al-Islami, Beyrouth, 2001, pp358-368.

[293] – أمين محرز : المرجع السابق، ص ص172-173.

[294] – ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية...، ص327.

[295] – الآغا بن عودة المزاري : **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودراسة/ يحي بوعزيز، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص297.

4-2- الكوارث الطبيعية :

عرفت الجزائر إلى جانب الأوبئة كوارث طبيعية منها المناخية والجيولوجية

4-2-1- الجفاف :

يقع نتيجة تذبذب تساقط الأمطار، وهو ظاهرة طبيعية بالنسبة لمناخ يتميز بتغيرات كبيرة وفوارق معتبرة لنسب التساقط من عام إلى آخر، إذ يلعب توزيع الأمطار دورا مهما في الحياة الزراعية، وينتج عن تذبذب الأمطار تعاقب فترات تساقط عنيفة وفترات جفاف خطيرة، وسنوات الرخاء وسنوات القحط الرهيبة، ولأن هذه وتلك لا يمكن التنبؤ بها فإن سنة جافة قد تفصل سنتين رطبتين أو أكثر، والعكس صحيح.

يتسبب الجفاف في نقص الغذاء ومشاهد الخراب في الأرياف، كما حدث خلال سنوات المجاعة التي استمرت من 1778م إلى 1784م وكانت نتيجة مباشرة لسنوات الجفاف بين 1770م و1780م.[296]

4-2-2- الزلازل :

شهدت إيالة الجزائر خلال القرنين 17 و18م سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة التي ترتب عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وتسببت في الكثير من الأحيان في تخريب بعض المدن، ففي سنة 1662 حطمت عدّة هزات أرضية برج المول، وأغرقت 11 سفينة و09 غنائم بالميناء[297]، إلا أن زلزال عام 1676م هو الأخطر حيث دام عدّة شهور، وأدى إلى تضرّر أغلب ديار مدينة الجزائر، وحدثت على إثر ذلك أعمال نهب.

وكان من أعنف الزلازل التي ضربت الجزائر زلزال سنة 1716م الذي ضرب مدينة شرشال وبجاية ومات فيه 20.000 شخص، وتكررت في عامي 1723م و1724م وزلزال 1755م الذي شمل حوض البحر المتوسط الغربي وعرف بزلزال لشبونة.[298]

ومن بين أكثر الزلازل قوة زلزال عام 1775م على عهد الداي بابا علي، والذي استمر ارتداده مدة شهرين كاملين وأدى إلى توقف الأعمال الزراعية كلها[299]، وأهم الزلازل كان زلزال سنة 1790م والذي كانت له أبعاد استراتيجية زادت في الضغط على وهران، وقد أودى بحياة 3000 شخص أمام أنقاض المدينة.[300]

---

(296)- ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية ....، ص ص 323-324.

(297) – Grammont, op.cit, p203.

(298) – ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث ....، ص128.

(299) – Grammont, op.cit, p 310.

(300) – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 33.

4-2-3- زحف الجراد :

تجعل الظروف المناخية الظهور المتكرر للجراد ظاهرة عادية لا تحدث أضرارا كبيرة، ويظهر الجراد مرة كل أربع أو خمس سنوات، وهو لا يشكل كارثة كبرى إلاّ عندما تسبقه فترة جفاف طويلة ،أو يتزامن مع الأمطار المتأخرة أو الفياضانات المفاجئة. [301]

[301] – ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية...، ص325.

المبحث الثالث: أساليب وأدوات التجارة الخارجية.

أولا– الجمارك :

لا يمكن الحديث عن التجارة دون الرجوع إلى النظام الجمركي ورسوم المكس المفروضة على التجار فبالنسبة للتجارة الخارجية فإن الخزناجي هو المكلف بإدارة الديوانة، والباشكاتب هو الذي يحدد الأسعار، ويعمل قائد المرسي والترجمان وبعض القباطنة على استخلاص حقوق الجمركة لصالح الدولة في حق التوقف بالموانئ الجزائرية كالآتي : عشرون قرشا عن السفن المنتمية للدول الجزائرية أو الدولة العثمانية، وأربعون قرشا عن السفن المنتمية للدول الأوروبية المسالمة، وثمانون قرشا عن سفن الدول المعادية.

أما البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن فيحدد بـ 12.5% على الواردات و2% على الصادرات، ولم تحترم هذه الرسوم في كل المناسبات، إذ كانت الواردات التركية لا يتجاوز آدائها 4% وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأوروبية، كفرنسا التي أصبحت لا تطالب بأكثر من 5% منذ عام 1718م، وكذلك انجلترا التي تمتعت بنفس الحق منذ سنة 1732م.[302]

وبالإضافة إلى هذه الرسوم كانت تدفع السفن مقابل الاسترشاد بفنار المرسى 12 فرنكا عن كل سفينة أو تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بالمراسي الجزائرية وهو 10 سكات جزائرية، أو للتراجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء وهي 3 سكات محبوب، بالإضافة إلى الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى المعروفة بالبشماق والمقدرة بـ 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية واستقباله لقباطنتها.[303]

ونظرا للمسؤولية الدولية الملقاة على عاتق الجزائر بحكم موقعها، وكونها عرضة وهدفا لغارات متتالية، فقد أصبحت ذات سلطة، وهي الحكم في البحار، مما يتطلب منها تكاليف، وبالتالي يستلزم فرض ضريبة على الدول التي تمرّ عبر مياهها، من أجل ضمان أمن سفن هذه الدول، وضمان أمنها هي بالذات من هذه السفن، فلم تكن تطلب المال بالضرورة بل كانت تفضل دوما العتاد.[304]

كانت الجزائر في ظل العهد العثماني طيلة ثلاثة قرون تنال احترام و تقدير الدول الغربية، وأخضعت الجزائر ثلاثة أرباع أوروبا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لمهانة الضريبة السنوية. وكانت الدول البحرية الغربية تجد نفسها ملزمة باشتراء الهدنة من الجزائريين بين الحين والآخر.[305]

---

(302) – سعيدوني والمهدي بوعبدلي : المرجع السابق، ص78.

(303) – Devoulex (A), **Tachrifate recueil de notes historiques sur l'Administration de l'ancienne régence d'Alger**, imprimerie du gouvernement, Alger, 1852, p75.

(304) –مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق، ج1، ص 76.

(305) – Grammont, op.cit, p1



وكانت أمريكا وهولندا، والبرتغال ونابولي والسويد، والنرويج والدانمارك، تدفع للجزائر ضريبة كل سنتين بل إن السويد والدانمارك، والنرويج كانت تزود الجزائر بدون مقابل زيادة عن الضريبة بالأسلحة والأسلاك والأعمدة وجرائد الإرسال والبارود والقنابل.

أمّا الدول الألمانية : هانوفر، هامبورغ، وبريمن، فقد كانت تقدم العتاد البحري والحربي، هذا كلّه فضلا عما تقدمه جميع أصناف هذه الدول من هدايا لدى عقد معاهدات وتغيير قناصل، وغيرها من المناسبات.

والدولتان الوحيدتان اللتان لم تكونا تدفعان، هما النمسا وروسيا نظرا لجوارها للباب العالي، ولكن ذلك لم يكن في صالحهما، فقد كان الأسرى النمسويون وخاصة الأسرى الروس بأعداد كبيرة في سجون الجزائر.(306)

وكانت الدول الغربية تدفع الهدايا للحكومة الجزائرية لتضمن الأمن لأساطيلها التجارية، ولذا قبلت جميع دول أوروبا بأداء ضرائب سنوية.

أمّا فرنسا بفضل علاقاتها القديمة مع الباب العالي، فلم تفرض عليها تسعيرة خاصة ومع ذلك كانت تبعث بمناسبة إرسال كل قنصل جديد إلى الجزائر بهدايا ثمينة إلى الدولة الجزائرية، مع رسائل اعتماد القنصل حتى يحظى بالقبول، وكانت بريطانيا رغم غرورها تدفع أيضا مبالغ طائلة إلى الجزائر.

وسارت على نفس المنوال الدول الألمانية مثل هامبورغ، وبريمن وهانوفر، ودول إيطاليا، حتى روما نفسها وإسبانيا، والنمسا، وهولندا، أمّا السويد والدانمارك والبرتغال والولايات المتحدة الأميريكية، فقد كانت تدفع هدايا ثم ضريبة سنوية ضخمة لخزينة الجزائر، مما جعل هذه الخزينة أغنى خزينة في العالم.(307)

ثانيا– الموانئ والسفن :

2–1– الموانئ :

إن طول ساحل إيالة الجزائر حتم وجود عدد من الموانئ من الشرق إلى الغرب، إلاّ أنه يتضح من خلال الكتابات أن الموانئ المهيأة للحركة التجارية عددها محدود، ذلك أن الموانئ حلقة الوصل بين أوروبا و إيالة الجزائر فخلال هذه الفترة كان النقل البحري متفوقا على النقل البري، هذا ما يعكس نمط الإيالة وتوجهها الأساسي كونها ذات قوة بحرية بالدرجة الأولى.(308)

كانت العلاقات التجارية مع الممالك الأوروبية تتم عبر طريق البحر، لذلك فالتجارة الخارجية معها تتم عبر الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، وأهم الموانئ على مستوى إيالة الجزائر (من الشرق إلى الغرب):

---

(306) – Henri (Garrot), **Histoire générale de l'Algérie**, imp P.Crescenzo, Alger, 1910, pp380-384.

(307) – Xavier Bardon, **Histoire Nationale de l'Algérie**, E Leroux, Paris, 1886, pp 117-118.

(308) – Devoulx (A), La Marine de la régence d'Alger... , p5.

- **القالة** : كان بحوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منها الحبوب إلى مارسيليا، وتعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل تتوفر بها جميع شروط الملاحة.[(309)]
- **عنابة** : وبها ثلاثة مراسي هي: (رأس الحمام والخروبة وحصن الجنويين)، وقد تم بناء هذا الحصن الأخير في القرن الخامس عشر عندما كانت مزدهرة بين عنابة وجنوة وهو أهمها.[(310)]
- **ستورة** : وهي على مقربة من سكيكدة وكانت تابعة لميناء عنابة لأن سكيكدة آنذاك لم تكن لها أهمية كبرى، وهو ميناء يصلح خاصة للسفن الحربية وبالأخص قطع الفرقاطات.[(311)]
- **القل، جيجل وبجاية** : ميناء بجاية يستعمل لنقل الأخشاب، أما الآخران لتصدير المنتجات المحلية ولا يستوردان أي شيء.[(312)]
- **الجزائر** : وهي من أهم موانئ الإيالة لأنه يتكون من عدّة جزر، وتشمل على مواقع كثيرة بناها الإسبانيون أثناء المحاولات التي قاموا بها لاحتلال المدينة.
- **شرشال** : وهو ميناء صغير لم تتمكن السلطات من توسيعه.[(313)]
- **مستغانم** : وهو ملجأ للسفن الصغيرة، يقع في مرتفع صغير في الجنوب الشرقي من وهران والتي يبعد عنها بـ72 كلم، وهو أحد الموانئ الأساسية لبايلك الغرب وذلك قبل تحرير وهران، ويبعد عن مدينة معسكر بأزيد من هذه المسافة بقليل.[(314)]
- **أرزيو** : يعتبر الميناء الرئيسي لبايلك الغرب، وهو عبارة عن مرسي يقع شرق وهران.
- **وهران** : ويعد من أهم موانئ المنطقة الغربية، إذ شهد عدّة توسعات من قبل الإسبان الذي كان تحت سيطرتهم، وعلى طول سواحل وهران الكثير من المخازن حفرت في الجدران الصخرية ما بين 1786م-1788م لتخزين وحماية البضائع الموجهة للتصدير.[(315)]
- **المرسى الكبير** : يقع غربي خليج وهران، ويسمى أيضا بالميناء الكبير[(316)] وكان هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب.[(317)]

---

(309) – محمد العربي الزبيري : **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1975، ص 138.

(310) – نفسه، ص 121.

(311) – Venture De Paradis (J.M), **Tunis et Alger au XVIII^{é} siècle**, Sandibad, Paris, 1983, p126

(312) – محمد العربي الزبيري : مدخل إلى تاريخ المغرب...، ص 121.

(313) – نفسه، ص 139.

(314) – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 50.

(315) – محمد العربي الزبيري : مدخل إلى تاريخ المغرب...، ص 139.

كل الموانئ السالفة الذكر موانئ محمية بحاميات عسكرية، وساهمت بنسب متفاوتة في المعاملات التجارية مع الممالك الأوروبية.

2-2-السفن :

كانت السفينة أداة الجهاد الأساسية لدى طائفة الرياس، وقد تعددت أنواع السفن والمراكب في أسطول الجزائر تبعا للضغوط والتطورات التي عرفتها البلاد، كما أولت الجزائر أهمية بالغة لمادة الخشب المخصصة لصناعة السفن، لأنها كانت بحاجة إلى أسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية، ولهذا كانت معظم معاهداتها مع دول أوروبا تنص على أن يكون جزء من إتاوتها من مادة الخشب، وتوجد ورشات لصناعة السفن وتصليحها في موانئ بجاية ومدينة الجزائر وشرشال[318]، ومن أشهر هذه السفن :[*]

أ- القاليرة :

وهي أكثر أنواع السفن في الأسطول، طولها 50 مترا وحمولتها متوسطة وسرعتها خفيفة، وتحتوى على 25 إلى 26 مصطبة، كلا منها يجلس عليها من اثنين إلى ثمانية أشخاص وهي خليط من كل نوع من المراكب، ومنها ما يصنعه الجزائريون في ورشهم ومنها من يؤخذ من المراكب البحرية والتجارية.[319]

ب-الغليوطة :

وهي أصغر من القاليرة وتحتوي على 14 إلى 25 مصطبة، وعدد مدافعها عشرون، وبحارتها من 10 إلى 30 رجلا وتصنع بالجزائر، كما شاعت عند الهولنديين في القرن 18م كأحسن مركب عندهم.

ج – الشباك :

وهي عبارة عن مركب ذو ثلاث صواري و30 مجدافا، وحمولتها 100طن ويتراوح عدد مدافعها من 4 إلى 24 مدفعا، ويبلغ عدد بحارتها من 30 إلى 200 شخص ويعود الاختلاف في العدد إلى اختلاف شكل المركب، كما تعرف الشباك بخفتها ورشاقتها وكان لها تسليح قوي في بعض الأحيان.[320]

---

[316] – Cazenave (J), **Contribution à l'Histoire du vieil Oran**, R.Af ,V66,1925, p329.

[317] – محمد العربي الزبيري : مدخل إلى تاريخ المغرب...، ص 139.

[318] – Venture De Paradis (J.M), op.cit, p237.

[*] أورد مولاي بلحميسي ما يحتويه الأسطول الجزائري من أنواع السفن، نذكر منها : الفرقاطة، البريك، البلاكره الحراقة، اللنجور، الشقف، الفلوكة، الكنبري، الغراب، الشطية .

Moulay (Belhamissi), **Marins et Marine d'Alger (1518-1830)**, T1, Bib Nationale Algérienne, Alger, 1996, p100.

[319] – يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر...، ص170.

[320] – المنور مروش : المرجع السابق، ج2، ص403.

د- الغليون :

وهو مركب حربي شاع خلال القرون 16-17-18م واستعمله الإسبان في نقل الذهب والفضة والمعادن الثمينة والأشياء الغالية من مستعمراتهم بأمريكا اللاتينية.[321]

هـ-الفرقاطة :

وهي نوع من السفن التي كانت تهم المراقبين والأجانب بالدرجة الأولى، لأنها هي التي تشكل القوة البحرية الأساسية لأسطول الجزائر، نظرا لمتانتها وقوتها البحرية وهي ذات حمولة كبيرة.[322]

و-الشيني :

وهي طويلة وسريعة وسهلة التوجه، تسير بالأشرعة والمجاديف ويتراوح عدد مقاعدها ما بين 24 إلى 28 مقعدا ولكل مقعد مجدافا، ويقوم بتحريك كل مجداف من 4 إلى 5 رجال، ويوجد في هيكلها فتوحات لتمرير المجاديف التي تمنح سرعة إضافية من المتابعة والانسحاب.

كما كانت هناك أنواع أخرى منها القولين، الطريدة، الفوستة، الكورفين، البريك، الكرافيل، البولاكر الغراب. أما الأوربيون فكانوا يسمون السفن الجزائرية نسبة إلى الصورة التي كانت على الجزء الخلفي من ظهرها وهذا ما نتج عنه العديد من الأسماء كالأسد، شجرة البرتقال، النجوم السبعة، شجرة الصنوبر، الوردة الحمراء الشمس الذهبية...إلخ.[323]

وبحلول القرن السابع عشر حصل تغيير جذري في التشكيل الأسطول الجزائري، إذ عوضت السفن ذات المجاديف بالسفن المستديرة وذات 74 مدفعا، لكن هذا لم يمنعهم بالاحتفاظ ببعض سفن الغليوطات لحماية الميناء والسير في المتوسط، فكان الأسطول الجزائري يتشكل من عنصرين متباينين من جهة السفن المستديرة التي تشكل الغالبية العظمي من السفن، خصوصا الربع الأول من القرن السابع عشر، والقطاع التقليدي المشكل من الشينيات، وبحلول القرن 18 انتهت ملحمة السفن المستديرة، وسجلت العودة إلى سفن الشيني.[324]

والعامل المشترك بين السفن الجزائرية هي السرعة وكذلك سهلة القيادة وذات مرونة في توجيهها، وبذلك يمكنها أن تلحق بالسفن المسيحية أو تهرب منها، وهناك خاصية أخرى لهذه السفن وهي تتعلق بالمساحة المخصصة للبضائع، ذلك أن التجار لا يحملون إلا الحد الأدني من المؤونة بالمقارنة مع السفن الحربية الأوروبية

---

[321] – أمين محرز : المرجع السابق، ص205.

[322] – المنور مروش : المرجع السابق، ج2، ص403.

[323] – جون.ب.وولف : المرجع السابق، ص186.

[324] – عائشة غطاس وأخريات : **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص ص 98-99.

وحيث أن البحارة لا يحملون من المؤونة سوى ما هو ضروري للغاية كالطعام، وكان الأرقاء على ظهر السفينة يطعمون البسكويت والخل والزيت، ولكن يسمح للمتطوعين بتزكية ذلك بإحضارهم زادا خاصا بهم في حقائبهم مثل الفواكه المجففة والجبن وغيرها.[325]

2-2-1- صناعة السفن (الترسانة أو دار السفن) :

توفرت مدينة الجزائر على أحواض لبيع السفن مكنتها من صنع الغليوطات ذات 22 مقعدا للتجديف وبمرور سنوات قليلة أصبحت المراكب والزوارق وغيرها من السفن تصنع في المراسي الجزائرية الأخرى، وكانت المراكب الكبيرة تصنع على ساحة باب الوادى، في حين تنشأ السفن الأقل كبرا على ساحة باب عزون، أما الترسانة الثانية الواقعة داخل الميناء بجوار رصيف السفن قبالة باب الوادي، فبعد أن كانت في بادئ الأمر عبارة عن شاطئ صغير حول الترسانة لصنع السفن الكبيرة، كما كانت هناك ترسانة شرشال التي تبني فيها السفن من نوع فرقاطة وبركانطي، كما كانت بميناء الأزقاق المجاور لساحل مدينة عنابة ترسانة أخرى لصناعة السفن أقل أهمية من ترسانة الجزائر.[326]

وتوجد ورشات لصناعة السفن وتصليحها في موانئ بجاية و مدينة الجزائر، وشرشال وكانت غابات شرشال في القرن السادس عشر توفر كمية من خشب البلوط والصنوبر لصناعة السفن، إلاّ أن كمية الخشب المنتجة عرفت تراجعا ابتداء من عام 1650م، وذلك نتيجة الاستغلال المفرط للغابات.[327]

كما كانت غابات القل الغنية بأشجار البلوط الأخضر وتمول ترسانة الإيالة بالأخشاب لصناعة السفن[328]، وأنشأت مصلحة خاصة بها كان مقرها بجاية وضمت إليها جيجل والقل، أما الجزء الآخر فيتحصل عليه من السفن التي تأخذ كغنائم، أما الأشرعة والحبال والطلاء والقطران وغيرها من الضروريات فقد كانت تجلب من أماكن عديدة وذلك عن طريق المعاهدات مع الدول الأوروبية. وقد ساهم الأندلسيون بمهارتهم في صناعة السفن كما كان للمشرق دور في تقديم يد المساعدة من الحاجيات البحرية.

وصلت البحرية الجزائرية خلال القرن السابع عشر أوج عظمتها، حتى أصبح ذلك العصر يعرف بالعصر الذهبي للبحرية، فكان الجزائريون خلال تلك الفترة يحاولون قدر الإمكان الحفاظ على عدد سفنهم[329].

الجدول التالي يوضح بيان تطور السفن خلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي:[330]

---

[325] – جون.ب.وولف : المرجع السابق، ص193.

[326] – عائشة غطاس وأخريات : المرجع السابق، ص ص99-100.

[327] – Moulay (Belhamissi), Marins et Marine..., p65.

[328] – جون.ب.وولف : المرجع السابق، ص 193.

[329] – Shaw (T), **Voyage dans la régence d'Alger**, Tard/J.Mac Carthy, Ed Bouslama, Tunis, 1980, p196.

السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن
1612	65	1685	7-8
1615	200	1680	23
1624	100	1685	7-8
1635	72	1718	18
1674		1724	24
1680	23		

وفي كل الأحوال فإن الأسطول الحربي الجزائري لا يمكن أن يكون أقل من عشرين سفينة من كل الأحجام لكن هذا الوضع قد تغير في أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأ الأسطول الجزائري يتضاءل تدريجيا، وهكذا بدأ يتدهور بصفة مستمرة حتى وصل عدد سفنه في عام 1762م إلى 18 قطعة بمختلف أنواعها، وكان عدد مدافعها يتراوح بين أربعة وخمسين مدفعا، وكانت معظم السفن قديمة وغير مجدية للاستعمال، وانخفض العدد في عام 1769م إلى 17 قطعة.[331]

ثالثا- أنظمة التعامل والتجاري :

3-1- العملة :

شأن غيرها من الأقاليم العثمانية، تعتمد الجزائر نظام عملات مختلط يتم فيه وفي نفس الوقت تداول العملات المحلية والأوروبية والعثمانية، فيما تتم أغلب المبادلات الخارجية بالعملات الأوروبية، وتستعمل العملات المضروبة بالجزائر في المبادلات المحلية وفي الصفقات العقارية.[332]

وتعتبر العملة بمختلف أنواعها أساس التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي، فتعدد العملات كان سائدا في معظم المناطق التجارية المتوسطية، وتختلف قيمة هذه العملات من فترة إلى أخرى متأثرة بالعوامل

(330)- حسن أميلي :" **البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16-17م من الريادة إلى التبعية** "، ضمن كتاب العثمانيون والعالم المتوسطي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص101.

(331)- أرزقي شويتيام : دراسات ووثائق...، ص49.

(332)- هاينريش فون مالتسان : **ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا**، ج1، **تر وتق**/أبو العيد دودو، دار الأمة الجزائر، 2009، ص ص 53-54.



الاقتصادية والسياسية، فمن الضروري تناول أنواع العملات المحلية والأجنبية المتداولة في السوق التجارية المحلية والخارجية[333]، باعتبارها إحدى الوسائل التقنية في عملية التبادل التجاري مع الممالك الأوروبية.

3-1-1- العملة الجزائرية :

كانت العملات الجزائرية كثيرة الانتشار وذات حضور قوي نتيجة الاستعمالات اليومية، فهي متعددة الوحدات الفرعية التي تُسهل عملية التعامل النقدي والتجاري بالإضافة إلى قيمتها من المعادن الثمينة من الذهب والفضة، أمّا فيما يخص ضرب النقود وسكها في الجزائر، فقد كانت بداية العهد العثماني، إذ كان خيرالدين حريصا على ضمان الحق للسلطان العثماني، وهذا ما يؤكده صاحب كتاب "غزوات عروج وخيرالدين" قول خيرالدين مخاطبا أهل مدينة الجزائر : «...وقد ظهر لي من الرأي، أن نعتمد في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى ونصل بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان سليم نصره الله فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آلات الجهاد ولا يكون ذلك إلا بصرف الخطبة إليه وضرب السكة باسمه...»[334]، فقد سكت في الجزائر أنواع مختلفة من النقود، وكانت تضرب بدار السكة[*] بمدينة الجزائر، إذ يختار لسكها أمهر الصناع من اليهود[335]، ويشرف على عملية سكها أمين السكة التركي الذي يمسك الخواتم ويحضر دائما عند ضرب العملة الذهبية والفضية، ويتحدث نورالدين عبد القادر عن كيفية سك النقود: «وكان من ينقش الكتابة وغيرها على العملة يسمى صاحب الطابع أو راقم الطابع... وكان العمال يصهرون أي يذيبون المعادن ويخلطونها بمقدار معين من طرف حكومة إيالة الجزائر.»[336] ولتوفير المعادن من أجل صك العملة كانت دار السكة تقوم بتوفيرها عبر شراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة بأسواق مدينة الجزائر، وبعض الأهالي الذين تحصلوا عليها إما بفضل غنائم البحر أو ممارسة التجارة[337]، وكذلك عن طريق الاستيراد من الدول الأوروبية، أو أقطار السودان الغربي لأن المناجم المحلية لم تكن تفي بالغرض لدار السكة.[338]

---

[333] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص215.

[334] – مجهول : **غزوات عروج وخيرالدين،** تصحيح وتعليق/ نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1934، ص ص 43-42.

[*] **دار السكة** : مقر الخزينة، تحفظ بها النقود والودائع الثمينة، ويوجد مكانها بقصور الجنينة أسفل المدينة، ثم حولت إلى حصون القصبة في عهد الداي علي خوجة 1817م.

[335] – الزهار الحاج أحمد الشريف : مذكرات...، ص132.

[336] – عبد القادر نور الدين : المصدر السابق، ص 269.

[337] – Dubois (T), **Mémoire sur Alger 1809**, publié par G.Esque, Champion, Paris, 1927; p143.

[338] – درياس يمينة : **السكة الجزائرية في العهد العثماني،** دار الحضارة، الجزائر، [د.س.ن]، ص ص55-58.

وعن النقود الجزائرية التي كانت متداولة خلال العهد العثماني فهي ثلاثة أنواع : الذهبية و الفضية والنحاسية، وكانت البدقة شيك هي القاعدة الحسابية لكل العملات، إذ تعادل 231 أسبر أو 3.48 فرنك.[339]

3-1-1-1- النقود الذهبية :

تمثلت العملة الذهبية أساسا في السلطاني أو السكين الجزائري بمختلف أجزائه، النصف والربع، والتي ضربت وفق تقنيات معتبرة، وبسبب محتواها من الذهب، فإنها لم تكن كثيرة التداول، وكانت تحمل على أحد جانبيها عبارة "دورو في بي جزاير" وعلى الجانب الآخر "السلطان محمود خان غازي عزه ونصره"[340]، ويذكر هايدو في الشأن نفسه :«...كما يوجد أيضا السلطاني من الذهب الخالص والذي قيمته 140 أسبر ويضرب في مدينة الجزائر فقط..»[341]، وتختلف في وزنها وقيمتها حسب الظرفية التاريخية (اقتصادية وسياسية)، إذ كانت في بداية عهدها تزن 3.400غ وتبلغ قيمتها 9.60 فرنك ثم أصبحت بعد إعادة سكها تزن 3.187 غرام ذات قيمة 8.90 فرنك،[342] وقد كانت هذه العملة قليلة الاستعمال داخليا وخارجيا ولا يملكها إلاّ الأثرياء وهي تستعمل بالأخص في المعاملات التجارية الخارجية خاصة مع أوروبا، إلاّ أن دايات الجزائر اعتبروا تسديد الديون مع الخارج بالنقود أو السبائك الذهبية إفقارا للبلاد وتخريبا لخزينتها.[343]

3-1-1-2- النقود الفضية :

تعتبر النقود الفضية المضروبة في الجزائر الوحدة الأساسية في العملة الجزائرية وتمتاز قطعها بفنيات كبيرة لا نجدها أحيانا في المسكوكات الذهبية والنحاسية، ومحتواها من الفضة كان عاليا جدا[344]، وتعتبر من أكثر أنواع النقود المعدنية استعمالا، فقد نالت ثقة التجار في معظم المعاملات اليومية، أمّا الوحدة الأساسية للنقود الفضية فهي الريال بوجو، زوج بوجو، ربع بوجو، وثمن بوجو.[345]

---

[339]– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 71.

[340]– سبنسر : المرجع السابق، ص 127.

[341] – Haëdo (F.D), **Topographies et histoire générale d'Alger**, Traduit de l’espagnol par: MM. Monnereau et A. Berbrugger, imprimé à valladolid, Paris, 1870, p143.

[342]– سعيدوني ناصر الدين : النظام المالي...، ص213.

[343]– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص72.

[344]– أمينة درياس : المرجع السابق، ص132.

[345]– وليم سبنسر : المرجع السابق، ص128.

ونظرا لأهمية هذه العملة وانتشارها أكثر من سابقتها يلاحظ احتكار البايلك لسكها، وتعود سعة انتشارها إلى سهولة الاستعمال في قضاء الاحتياجات، وكثيرا ما تلجأ إليها المؤسسات الأجنبية في دفع المستحقات وقضاء المشتريات من المنطقة الشرقية أو حتى دفعها بالجزائر.[346]

3-1-1-3- النقود النحاسية :

سكت بالجزائر عدّة أنواع من العملة النحاسية برز على رأسها : الخروبة، ودراهم صغار، وزوج دراهم صغار وخمس دراهم صغار، والأسبر شيك.[*]

وتواجدت هذه النقود المعدنية رغم بخس أثمانها، وانخفاض قيمتها ساهم في تنوع العملات المحلية، كما أن هذه النقود الضعيفة تتلاءم مع التجارة والمبادلات الداخلية.[347]

3-1-2- العملات الأجنبية :

بالإضافة إلى العملات الجزائرية المحلية غزت أسواق الجزائر عملات أجنبية كثيرة كانت عاملا مساعدا في توفر النقود الضرورية لحيوية النشاط التجاري والتبادل المالي وذلك بسبب نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر، وكذا بفضل الإتاوات والهدايا الدولية التي كانت تردها في إطار الاتفاقيات المختلفة كالسلم والصداقة والتجارة.[348]

أصبحت الجزائر تشبه السوق الحرة للعملات بوجود مختلف النقود الأجنبية (الإسبانية، الإيطالية الفرنسية...) وهذا يدّل على تلك العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الإيالة والعالم الخارجي المتوسطي خاصة التي كانت تربطها علاقات تجارية[349]. ويورد هايدوا في هذا الصدد : « توجد بالجزائر عملات مثلما توجد

---

[346]– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 73.

(*) **الخروبة** : وهي نقود ذات خليط من النحاس والفضة أو النحاس الأبيض.

دراهم صغار : وهي أصغر القطع وشكلها غير منتظم وتعرف عند الأوروبيين بالأسبر وعند العثمانيين بالآقجة أو ريال درهم صغير وينقسم إلى ثمانية أجزاء.=

=**زوج دراهم صغار** : شكل هذه القطعة النقدية النحاسية لا يختلف عن الخروبة من حيث الكتابة النسخية أو الزخرفة.

خمس دراهم صغار : قطع نقدية نحاسية جيدة الصنع.

الآسبر شيك : قطع نقدية نحاسية جيدة الصنع تسمى بالتركية الآقجة وتعني الضارب إلى البياض.

لمعرفة المزيد حول أنواع النقود النحاسية ينظر : أمينة درياس : المرجع السابق، ص135-203. و

Emerit . (M) , **"Voyage dans la condamine d'Alger 1731."**, in R.Af, V18, 1954, p377.

[347]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص 210.

[348] – أحمد سلطاني : **التجارة والتجار في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية والأجنبية (1792–1830م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-، 2012/2011، ص103.

[349]– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 75.

لغات البلدان فالأوقة الإيطالية والأوقة الإسبانية على الخصوص لها كلها رواج في الجزائر مثل مثقال المسيحية. فاس وسلطاني تركيا.» [(350)]

كما كان للعملات الأجنبية دور في تزويد السوق التجارية بما تحتاجه من نقود لازمة للمبادلات، لقد تميزت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها حتى يبدوا للباحث « أن كل العملات المعروفة آنذاك متداولة في الإيالة وكانت قيمتها متغير.» [(351)] وقد يعود ذلك التعدد والتنوع إلى تلك الشركات التجارية الأوروبية وعلى رأسها الشركة الملكية الإفريقية التي أدخلت أنواعا مختلفة بالخصوص القرش المكسيكي المعروف بقرش بومدفع[(352)]، وتأتي في مقدمة العملات الأجنبية[(*)] التي شاع استعمالها العملة الإسبانية، إذ يعود دخولها إلى وجودها في وهران والمرسي الكبير، من خلال شراءها للمواد الضرورية لتزويد حاميتها[(353)]، وبعد اتفاقيات السلم المبرمة سنة 1785م خدمة لمصالحها الاقتصادية، وكذلك يرجع تداولها إلى نشاط الجالية الأندلسية، إذ أن طرق دخولها متعددة، ومنها ما ضرب في وهران[(354)]، كلّها أسباب أدت إلى انتشار كثيف للنقود الإسبانية في التعاملات التجارية الجزائرية وجعلها مطلوبة وبخاصة النقود الذهبية والفضية منها.[(355)]

أمّا ما يخص النقود الإسلامية[(**)] المتداولة في السوق الجزائرية، من بينها النقود التونسية وتأتي في المرتبة الثانية من حيث التعامل وذلك بحكم العلاقات الجوارية، كما أن لها رواجا بالجزائر الشرقية، وكذلك بالناحية الغربية انتشرت بقايا النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي، ومختلف النقود المغربية كالبندقي والعشراوي والمثقال والمزونة والفلس والريال والدرهم، كذلك النقود العثمانية كان لها حضورها في التعاملات التجارية في الجزائر وهي : المحبوب أو الزر المحبوب الذهبي ونصف المحبوب.[(356)]

---

(350) – Haëdo.D de, **Topographie et histoire générale d'Alger**, Traduit par : Bebrugger et Monnereau, R.Af , V 15, 1871, p95.

(351) – Laugier (Tassy De), **Histoire du Royaume d'Alger**, Ed Loysel, Paris, 1992, p140.

(352) – حليمي عبد القادر : "**القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي**"، مجلة الأصالة، العدد 07 مارس أفريل 1972، ص77.

(*) وضعنا جدول في نهاية البحث يوضح أنواع العملات الأجنبية وقيمتها، للإطلاع عليه ينظر ملحق رقم(09)، ص166.

(353) – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص196.

(354) – عبد القادر فكاير : "**العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية** "، مجلة عصور الجديدة العدد 05، 2012، وهران ص 170.

(355) – Dubois (T), op.cit, p142.

(**) ينظر ملحق رقم (10)، ص167.

(356) – أحمد سلطاني : المرجع السابق، ص 103-104.

وقد عملت النقود الأجنبية على مزاحمة ومنافسة النقود المحلية في المعاملات التجارية، وغالبا ما كانت تؤثر على التبادل النقدي والتجاري، كما تعكس لنا عملية التبادل حركة النقود من الجزائر إلى الممالك الأوروبية والعكس صحيح(357)، والتعامل بالنقود الأجنبية لا يقصي العملة الجزائرية من المبادلات التجارية.

3-2- الأوزان والمكاييل :

الحديث عن التجارة الخارجية يفرض علينا التطرق إلى المكاييل والموازين بكل أنواعها المحلية والمستعملة في الخارج، وهذا حتى نتمكن من تقييم حجم المبادلات، وبسبب الاختلافات الكبيرة فإنه صعب وضع قاعدة، أما عدم دقة الموازين فالوثائق تبرز أن هناك اختلافا كبيرا، ففي العديد من المرات لا يمكن معرفة وتقدير حجم السلع المتبادلة، بل وحتى لتجار جزائريين نتيجة اختلاف الموازين عندهم، لأن كل تاجر يتأثر بأوزان الدول التي يتعامل معها نتيجة الاختلاف الموجود على مستوى الموانئ الأوروبية أو داخل الدولة الواحدة قد تختلف المكاييل من منطقة إلى أخرى.(358)

وفيما يخص الأوزان والمكاييل الكبرى التي تستخدم على مستوى الموانئ للتجارة الخارجية فهو ما ركزنا عليه، وهي على النحو التالي :

القنطار العطاري (وزن عمومي)54.608 كلغ - الرطل العطاري=546.08 غرام

القنطار الخضاري 61.434 كلغ – الرطل الخضاري = 614.34 غرام

القنطار الكبير 92.151كلغ – الرطل الكبير= 921.51 غرام(359)

وهناك أنواع أخرى من القناطير حسب البضائع، فهناك قنطار الكتان وهو يساوي 200 رطل عطاري 109.21 كلغ، وهناك قنطار الحديد والرصاص يساوي 150 رطل عطاري، أي 81.91 كلغ، وورد في دفتر التشريفات أن الرصاص يتم وزنه بالقنطار الكبير، ويساوي 200 رطل أي ما يعادل 140.03 كلغ، وهذا يدل على اختلاف الأوزان من فترة إلى أخرى، فقنطار مدينة الجزائر

(357)– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص ص78-79.

(358) – Mohammed (Amine), **Moyens et Aspects technique de l'Activité commerciale à Alger,** R-H-M, N°75-86, 1991, p171.

(359)– بليل رحمونة : المرجع السابق، ص82.



يساوي 130 كلغ مرسيلي، وقنطار عنابة يساوي 120كلغ مرسيلي.[360]

أمّا المكاييل المستعملة في الوحدات الأساسية لتحديد الأسعار، فهي صاع لكيل الحبوب، الملح، وبعض المواد الغذائية الأخرى، وقد يختلف الصاع هو الآخر من منطقة إلى أخرى، ففي مدينة الجزائر يساوي 60 لتر، أما في بايلك التيطري 140 لتر، بالإضافة إلى هذا هناك القفيز، الفينق، الكيلة، وهذا ما يوضحه الجدول الخاص ببعض المكاييل :

التسمية	الحجم باللتر	الاستعمال
صاع الجزائر	60 لتر	حبوب، ملح
قلة الجزائر	16 لتر	زيت، خل
صاع عنابة	100 لتر	حبوب
فنيقة وهران	102 لتر	حبوب

فهذا الاختلاف في الموازين والمكاييل عقد من معرفة الكميات المنقولة عبر الموانئ نتيجة اختلاف الموازين بين الجزائر والموانئ الأوروبية.

[360] – بليل رحمونة : المرجع السابق ، ص83.



المبحث الرابع : بنية التجارة الخارجية.

لعبت الجزائر دورا مهما في مجال التجارة الخارجية وتربطها العديد من العلاقات التجارية مع الأقطار العثمانية والإسلامية ومع الدول الأوروبية، وذلك لما كانت تزخر به من مواد أولية قابلة للتصدير، فضلا أنها كانت من أكبر المراكز الاستهلاكية في البحر الأبيض المتوسط جلب الكثير من منتوجات وصناعات هذه البلدان.(361)

كما كان لمدينة الجزائر اتصالات مع العديد من الدول والممالك الأوروبية مثل : فرنسا، انجلترا، هولندا السويد والمدن الإيطالية، ويكاد يتفق معظم الباحثين الذين قاموا بدراسة التجارة الخارجية للجزائر خلال القرن 17م، استنادا إلى المصادر المسيحية على أن تجارة الرقيق الأوربيين والغنائم البحرية مثلت القسم الرئيسي في العلاقات التجارية للمدينة مع الخارج في تلك الفترة، وإنّهم في الوقت نفسه يقلّلون من أهمية الصادرات والواردات الأخرى من غير الغنائم(362)، إذ لم تكن الجزائر تمتلك أسطول تجاري بأتم معني الكلمة، فقد كان يضم عددا قليلا من المراكب وبضع عشرات من القوارب التي لم تكن تتجاوز طرابلس الغرب شرقا وسلا غربا، وأمام قلة المراكب المخصصة للتجارة البحرية كان التجار الجزائريون يلجأون إلى نقل بضائعهم على متن السفن الأوروبية وخاصة منها الفرنسية.(363)

كما كانت المبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية الأوروبية تتم عبر الطرق البحرية، إذ كانت الجزائر ترتبط بموانئ ليفورنة، وجنوة، ومارسيليا عبر موانئها الممتدة على طول الساحل، إذ تقوم بتصدير مختلف منتجاتها عبر عدّة موانئ على طول الساحل، أهمها من الشرق إلى الغرب : مرسى الخرز، القالة عنابة، مرسى البربر(مرسى الجنويين)، سطورة، القل، جيجل بجاية، مرسى الزيت، مرسى الفحم (تامغوت)، دلس، جنات الجزائر، شرشال، برشك، تنس، مستغانم، أرزيو، جنين.(364)

كانت السفن التجارية ترد على المرسى وتصدر منها إلى تونس ومارسيليا ونابولي وجنوة وليفورن وحتى إلى إسبانيا عندما كانت الهدنة سائدة بين تلك الدول.(365)

أمّا المواد التي كان يتم تداولها في التجارة الخارجية فهي خليط من الضروريات والكماليات.

---

(361) – Venture de paradis, Tunis et Alger... , p133.

(362) – Amine .M , " **Conditions et mouvement des échanges de la Régence ottomane d'Alger**" , R.H.M, N 69-70, 1993, pp11-15.

(363) – أمين محرز : المرجع السابق، ص 198.

(364) – Sauvager (J) , " **Une description des Côtes barbaresques au XVII^e siécle** " , R.Af, V9, 1949, pp240-245.

(365) – عبد الحميد بن أبي زيان بن آشنهو : **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1986، ص 92.

تتوزع الصادرات والواردات[*] الجزائرية في العهد العثماني على كثير من البلدان الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية، وقد ساعد على هذا التنوع صلات الجزائر بتلك الدول وحرية التجارة وتوفر كميات كبيرة من المواد الأولية وحاجة الموظفين والحكام إلى بعض السلع والبضائع لا تتوفر بالبلاد الجزائرية

أولا- الصادرات :

إذ كانت مدينة الجزائر تصدر نحو هذه البلدان كميات كبيرة من فائض إنتاج الحبوب والزيت والشمع والصوف والجلود والتمر والدخان وريش النعام، والمرجان والتين إلى موانئ عديدة في مقدمتها ليفورن وجنوة ومارسيليا. [366]

كانت الإيالة تصدر إلى أوروبا بشكل شبه حصري مواد غذائية وحيوانية (الحبوب، الشمع المرجان الصوف، الجلود...إلخ) [367]، فعن طريق العمليات التي تتم على مستوى البحر يتمكن رياس البحر من جلب عدة مواد إمّا عن طريق بضائع أو غنائم، والتي تتكون أساسا من مواد ذهبية أو فضية، وأنسجة حريرية مرسمة وأقمشة وتوابل وحديد وقصدير وأواني نحاسية ورصاص وزئبق وحبال السفينة وقماش القلوع، رصاصات، ودودة القرمز، والكتان والطرطير والأرز والسكر والصابون والقطن الخام، والفتلة وكبريتية الحديد والصبرة المرة وخشب البرازيل الأحمر، والزنجفر...إلخ، والقليل جدا من هذه المواد تصدر من جزء من هذا العالم : الزيت، الشمع الجلود، حبوب القطاني، والذرة وكلها إنتاج محلي، أمّا الشعير فإنه ينتج بما فيه الكفاية لهذا البلد، هكذا وقبل فقدان وهران كان التجار يصدرون من ميناء واحد وعدّة موانئ آلاف الأطنان من الذرة.

تتشكل الصادرات الأخرى بالأخص من : ريش النعام، السجاد، النحاس، وشاح الحرير مناديل اليد التمور و الأسرى المسيحيين، وبعض المصنوعات من الحرير والقطن، والصوف، والجلود يتم إنتاجها في إيالة الجزائر، لكن معظمها يتم عن طريق الإسبان المقيمين، فالسجاد يعد من إنتاج محلي والذي يعد أقل مستوى من نظيره التركي جماليا أو روعة وهي المفضلة عند العامة للجلوس عليها على أساس أنها أقل ثمنا وليونة وهناك في الجزائر أيضا منساج للقطيفة وقماش التفتة، وحرير ملف وكتان جد خشن يصنع أيضا في عدّة أنحاء

---

[*] ينظر ملحق رقم(11)، ص168.

[366]– ناصر الدين سعيدني : النظام المالي ...، ص40.

[367]– أمين محرز : المرجع السابق، ص 197.



من البلاد، ولم تتوفر البلاد على مواد لصناعة السفن فليست هناك حبال مضفورة، ولا قطران، ولا شراع، ولا مرساة ولا حتى الحديد.[368]

ثانيا– الواردات :

وكانت تستورد منها المواد الضرورية كالعتاد الحربي والصفائح الحديدية والنحاسية والزجاج والزليج، والآجر والتوابل والبن، والسكر والأعشاب الطبية وبعض الأقمشة الحريرية والقطنية، والمواد الكمالية.[369]

كما تستورد إيالة الجزائر من أوروبا الأقمشة، الخردوات، وبعض المنتجات الصناعية بالإضافة إلى كميات ضئيلة من المواد الغذائية مثل الملح، والجبن، والمربيات ...إلخ، والمواد الأولية مثل الحديد، الرصاص، النحاس الكبريت، وملح البارود التي كان البايلك يحتاج إليها في صناعته الحربية[370]، فقد كانت الدول الأوروبية وبالخصوص فرنسا تستورد المواد الأولية المتوفرة بالبلاد الجزائرية بكميات تجارية كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب، مقابل تصدير الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والسكر والقهوة والأقمشة من إنكلترا عن طريق جبل طارق.[371]

وتستورد من البلاد الأوروبية :

فرنسا : الأقمشة الحريرية والكتانية والقطنية والمصبرات والأدوية والآلات الحديدية المختلفة والمجوهرات والروائح وأدوات الزينة.

إنكلترا: تستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الأولية كالطفل والشب بالإضافة إلى الأقمشة ومنتوجات المستعمرات كالسكر والقهوة وغيرها.

إسبانيا : كان يجلب منها الرصاص والكبريت والأغطية والمعادن.

أمّا المدن والدويلات الإيطالية المختلفة وعلى رأسها ليفورن وجنوة والبندقية ونابولي فأتى عن طريقها المنتوجات المدارية والأقمشة ومختلف الأدوات الحديدية.

(368) – جيمس زيلسزن ستيفن : **الأسرى الأمريكان في الجزائر1785–1797م**، تر/علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر 2007، ص ص170-171.

(369) - Venture de paradis, Tunis et Alger... , p133.

(370) – أمين محرز : المرجع السابق، ص 197.

(371) – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص 38.



وفي الأخير تأتي هولندا والدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وبقية الدول الأوروبية ويأتي منها العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والأشرعة الإسكندنافية والفاينس والزليج الهولندي والقطن الأمريكي.[372]

لم يقع في الإيالات المغاربية استيراد أي إنتاج فلاحي ما عدا بعض الحالات الاستثنائية والتي ضربت هذا الفضاء الجيوسياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ خلال سنوات الرخاء الفلاحي كان يصدر بصفة خاصة القمح والشعير، إذ تسعة أعشـار المـواطنين ريفيون ورعاة وهم على العموم من الطبقات الفقيرة. إلى جانب الممتلكات الواسعة التي يملكها أعيان المدن، توجد أيضا الملكية الصغيرة والتي بحكم عدّة عوامل اتجهت نحو التجزئة تدريجيا. وأن أصحابها الريفيين كانوا عرضة مباشرة إلى كل الهزات الاقتصادية نتيجة كثافة وثقل الأداءات والضرائب المفروضة عليهم، وهذا ما أدى تلقائيا إلى تفقير العالم الريفي وعلى الدوام. وعلى ضوء ذلك كانت المحاصيل الزراعية والزيوت والثروة الحيوانية الشخصية وكذا الأملاك العقارية خاضعة جميعها إلى الأداء علاوة عن الضرائب الإضافية الأخرى المفروضة على السكان.[373]

إذا كانت الجزائر تتعامل أساسا مع أوروبا فإن هذا لا يعني أنها لا تتعامل مع الأقطار الأخرى، بحيث عرفت التجارة مع الأقطار المغاربية نشاطا واسعا، إلا أن أكثر المبادلات كانت تتم بين الواحات الجزائرية والتونسية الواقعة في منطقة الجريد.[374]

كانت الجزائر تصدر إلى البلاد الأوروبية كميات من الحبوب والصوف والجلد والشمع والعسل والتمر والزيت والدخان والتين اليابس وريش النعام وبعض المقادير من البقول والحمضيات والخضر والفواكه، وقد قدرت قيمة ما كانت تصدره الجزائر أواخر العهد العثماني إلى هذه الدول من الصوف ب20.000 قنطار، ومن الجلود بـ 10.000 قطعة، ومن الشمع ب600 قنطار.

ورغم عدم توفر إحصائيات تسمح بتقييم حجم مجمل المبادلات التجارية مع الخارج، إلاّ أن ليسبس يفيد في هذا الصدد : «كانت على الدوام محدودة بسبب خطر القرصنة وضعف حجم الاستهلاك المحليّ.»[375]، كما شهدت التجارة الجزائرية تراجعا كبيرا بسبب عدّة عوامل، كان أهمها على المستوى الخارجي : ازدياد نشاط القراصنة الأوربيين، أمّا على الصعيد الداخلي فبسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار ليعوضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية، إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية

---

[372]– ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص211-212

[373]– عبد الجليل التميمي : " **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر** "، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي/آيار 2009م، ص165.

[374] – Carette (M.E), **Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresque**, imp du roi, Paris, 1884, p 22.

[375] – Venture de paradis, Tunis et Alger , p133.

القابلة للتصدير مثل: الحبوب، الزيت الشمع، الصوف، الجلود، الملح...إلخ، وكان هذا الاحتكار يعود عليهم بأرباح طائلة إلاّ أنه كان يمثل عائقا جديا في وجه التجارة [376]

[376] – Haëdo (D.de), **Histoire des rois d'Alger**, in R.Af, V25, 1881, p8.

خلاصة

ومن خلال ما سبق نستنتج أن العلاقات الجزائرية الأوروبية تميزت إلى حد كبير بالغموض و بالرغم من احتواء الباب العالي فيها إلى أن الجزائر لم تغير من سياستها الخارجية و كست طابع الاستقلالية.

ارتبط العمل البحري ارتباطا وثيقا بالتجارة لما توفره من غنائم تغذي السوق الداخلية وتبحث عن تجار لتصريفها نحو الأسواق الأوروبية ، ولم يقتصر الأمر على البضائع بل حتى على الأسرى الذين شكلوا بضاعة رابحة إضافة إلى أن عملية افتداء الأسرى كانت تمثل إحدى القنوات لحركة رأس المال وانتقاله من الضفة الشمالية إلى الجنوبية للمتوسط.

ورغم طول ساحل الإيالة إلا أن الموانئ المهيأة للتبادل التجاري تبدو قليلة كما يظهر فيها طابع التخصص وكانت معظم صادراته تتجه نحو ماهون وجبل طارق ، كما طغت السفن ذات الحجم الصغير والمتوسط على المبادلات لارتباطها الوثيق بالمسافة وحجم التجارة.

كما أثرت مجموعة من العوامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاد الإيالة وتجارتها الخارجية ، فرغم سلبيتها إلا أنه كانت هناك استمرارية للمبادلات التجارية مع الممالك الأوروبية ، ثم إن العوامل الطبيعية والأمراض والأوبئة يمكن أن تصنف ضمن أخطار التجارة ، فهي لا تشلها لأن النشاط التجاري كان مستمرا طيلة هذه الفترة.

مثلت الجزائر في هذه الفترة سوق حرة لما تتوفر عليه من جميع أنواع العملات المحلية والأجنبية التي طغت في الكثير من الأحيان على مجال المعاملات ، ثم إن أدوات التجارة تبدو متعددة ومتنوعة إذ أن هذا التباين في الموازين باختلاف أنواعها بين الجزائر والممالك الأوروبية لم تقف عقبة أمام ممارسة التجار لنشاطهم ، بل استمر النشاط التجاري فتثبتت بذلك العلاقة بين شعوب ضفتي المتوسط الشرقية والغربية.

الفصل الثالث :

أثر نشاط البحرية الجزائرية على الممالك الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر ميلادي.

المبحث الأول : تقييم التبادل التجاري الجزائري مع الممالك الأوروبية.

أولا– الأسعار

ثانيا– الفوائد(الشركات الاحتكارية)

ثالثا– الميزان التجاري.

المبحث الثاني: مصير البحرية الجزائرية ونتائج ضعف الأسطول.

أولا– مصير البحرية الجزائرية

ثانيا– نتائج ضعف الأسطول البحري

المبحث الثالث : دور اليهود في تجارة الجزائر الخارجية.

أولا– الجالية اليهودية

ثانيا– الشركات اليهودية

ثالثا– دور اليهود في زعزعة اقتصاد الجزائر

رابعا– تأثيرهم ودورهم في الدبلوماسية الجزائرية

إن الإنطباع الذي يمكن أن نتوصل إليه من خلال دراستنا لتقييم عملية التبادل بين الإيالة والممالك الأوروبية سيكون له بالغ الأثر على العلاقات الخارجية بداية القرن التاسع عشر ميلادي ، حيث اكتست التجارة البحرية للإيالة الطابع العالمي وذلك من خلال حجم المبادلات التجارية والتي جعلت الإيالة متفتحة على العا لم المتوسطي وقد تحكم في حجم هذه المبادلات ، قيمة المواد المتبادلة (الأسعار) والميزان التجاري.....

وتأثرت كل هذه الأخيرة مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي بعوامل كثيرة على رأسها الأسطول البحري الذي سيشهد نهايته في الثلث الأول من القرن التاسع عشر ميلادي ، ويواجه مصيره إثر الحروب التي شنها مع الدولة العثمانية ، فإلى جانب كونه أسطول عسكري فهو أيضا أسطول تجاري ومن الصعب الفصل بينهما.

ولا يمكننا الحديث عن كل هذا دون الإشارة إلى اليهود ودورهم في زعوعة الإقتصاد الجزائري وذلك عن طريق الأساليب التي انتهجوها من أجل كسب الفئة الحاكمة والتحكم في حركة التجارة لإيالة الجزائر بواسطة التحكم في المواد الهامة.

المبحث الأول: تقييم التبادل التجاري الجزائري مع الممالك الأوروبية من حيث:

أولا– الأسعار:

شهدت مدينة الجزائر تنظيما اقتصاديا محكما، إذ كانت معظم ضروريات الحياة مسعرة في البيع التفصيلي ونجد هذا مفصلا في قانون أسواق مدينة الجزائر.

وكان المحتسب المكلف بالإشراف على الأسواق في مدينة الجزائر وأمين أمناء الحرف المسؤول على تنظيمات الحرف في المدينة يقومان تحت سلطة شيخ البلد بمتابعة أسعار المواد التي تدخل في تكوين البضائع المسعرة، وإذا ارتفع السعر في بعض الأوقات عن اللزوم لقلة البضاعة أو بسبب مجاعة، أو ما شابه فإنهم يتصلون بالحاكم للبت في الأمر وتحديد سقف معين للسعر.

وكانت المعاملات التجارية في أسواق مدينة الجزائر بعملات عديدة ومختلفة، إلاّ أن الدرهم كان عملة التعامل اليومي في الوحدات الحسابية، والذي تعرض لتدهور سريع في فترات معينة[377]، كما تنوعت البضائع في أسواق مدينة الجزائر فمنها المنتوجات المحلية الزراعية الغذائية والصناعية، ومنها المنتوجات المستوردة.

وفيما يلي بعض أسعار هذه المواد :

1– الحبوب :

والمقصود بالحبوب القمح والشعير، ويعتبرا من المواد الغذائية الضرورية إذ شهدت أسعارهما تحولات كبيرة بحسب الانتعاش الزراعي أو الأزمة، بحيث تدخلت مجموعة من العوامل في تحديد سعره، وهذا راجع لوجود حركات ظرفية وأزمات زراعية كما عبر عنها لمنور مروش، و لمعرفة أسعار القمح والشعير في عقد 1660م وضعنا جدولا يبين ذلك :[378]

الشهر والسنة	سعر صاع[*] القمح	سعر صاع الشعير
أوت 1660	9.26	
سبتمبر 1661	9.24	4.48
أوت 1665	9.28	4.49
نوفمبر 1665	6.19	
جويلية 1666	5.00	
جانفي 1667	8.68	

(377) – Laugier de Tassy, op.cit, p296.

(378) – المنور مروش : المرجع السابق، ج 1، ص125.

(*) صاع مدينة الجزائر بالدنانير الخمسينية.

سبتمبر 1667	11.60	أوت 1667 /3.50

كل الأسعار الواردة في الجدول هنا باستثناء سعر واحد هو سعر جانفي 1667 تمت في أرخص شهور السنة (أوت إلى نوفمبر)؛ أي الشهور التي تكون فيها الغلة الجديدة متوفرة في السوق، ومن هذه الأسعار يمكن أن نحتفظ بأن صاع القمح يساوى تقريبا ريالين ثمانيين في أوت –سبتمبر من سنوات 1660، 1661 1665، ثم تأتي فترة انخفاض في الأسعار في السنة الزراعية 1665 والسنة الزراعية التالية، لكن ضعف المحاصيل في صيف 1667 يجعل الأسعار ترتفع إلى 11.60 دخ أي 2.50 ريال ثماني للصاع.[379]

أمّا في النصف الأخير من القرن السابع عشر فإنها عرفت بفترة سيادة الرخص في الأسعار تظهره الأرقام التالية :

- سنة 1668 : سعر صاع فول 1.54دخ
- ماي 1669 : سعر صاع القمح 2.00دخ
- ديسمبر 1669 : سعر صاع شعير 1.00دخ
- ماي 1669 : سعر صاع شعير 1.00دخ
- سنة 1672 : سعر صاع شعير 0.96دخ.
- أفريل 1674 مارس 1675 : سعر صاع شعير 2.40دخ.[380]

إن توفر الأراضي الخصبة مع رجوع دورة مناخية مساعدة على استئناف الإنتاج الزراعي بصورة متنامية في سهول متيجة القريبة من مدينة الجزائر، وكذلك ضعف الطلب الناجم عن النقص الكبير في عدد سكان المدينة بعد فترة الكوارث السابقة هي وراء هذا الانخفاض الكبير في أسعار الحبوب الذي اقترن بارتفاع كبير في أجور العمال مما جعل هذه الفترة هي "العهد الذهبي" للأجور في هذا القرن وربما في كامل الفترة العثمانية.

وتشهد بداية القرن الثامن عشر سنوات متعارضة، إذ بعد رخص أسعار الحبوب جاءت سنوات الغلاء فمن سنة 1700 إلى 1703 عرفت الأقطار المغاربية مجاعة عامة زادت في خطورتها الحروب القائمة بين هذه الدول، وفي هذا الصدد يورد ابن المفتي أن الجزائر عرفت فترة رخاء ورخص في الأسعار إلى أن تولى الحكم آتشي مصطفي، في جوان1700م « فأخذ يبتز أموال الناس.....واشتد الغلاء إلى درجة قصوى إلى أن بلغ ثمن القمح 12 ريال للصاع.»[381]

---

[379] – المنور مروش : المرجع السابق، ج 1، ص125.

[380] – نفسه، ص126.

[381] – Grammont(H.D de), **Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742)**, Libraire dicteur Adolphe Jourdan, Alger, 1890, p98.

لتشهد السنوات الموالية في القرن الثامن عشر سنوات تراجعا وقحطا بسبب الأزمات التي شهدتها المنطقة أمّا أسعار التصدير، فبالإضافة إلى ما سبق فإنها كانت تخضع لمقاييس أخرى كالجودة والرداءة وكانت تخضع لاحتكار السلطات الجزائرية التي سعت على تركيز أكبر كمية من حبوب التصدير بين أيديها لخلق المنافسة بين المستوردين والأوروبيين للحصول على أسعار أفضل.[382]

2- زيت الزيتون :

يحتل زيت الزيتون المرتبة الثانية في الاستهلاك لدى سكان الجزائر بعد الحبوب، ويقول عنه شو أن هذه القابلية في الاستهلاك أدت بالسلطات إلى منع تصديره، وهو ينتج في مختلف مناطق الجزائر وبالأخص بلاد القبائل القريبة من مدينة الجزائر وهو يستعمل في كثير من الأعمال المنزلية كالطبخ والإنارة وصنع الصابون.[383]

وشهد هو الآخر تحولات كبيرة في الأسعار وبخاصة في سنوات القحط والمجاعة، حيث يشهد سعره ارتفاعا كبيرا، ويشهد استقرارا في فترات الانتعاش الزراعي.

وفيما يلي نورد أسعار بعض المواد كما وردت في الكثير من المصادر الأوروبية حسب دراسة ناصر الدين سعيدوني :[384]

المواد	الأسعار المعمول بها
القمح : هكل	8 ف على الأكثر
الصاع	من 1ر إلى 1.5ر
الخبز : النوع الجيد	خبزة 10 اوقيات =1 صو
النوع الردئ	2 ص
الملح : الرطل	15 در، أو 20 صو
الربعية	2.5 ر
التمر : الرحل	0.25 ف
الزيت : اللتر	2 ب.ش
القلة	5 صو
الرحل الجبلي	5 صو
الكسكس : القنطار	5 ب.ش

(382)– المنور مروش، المرجع السابق، ج1، ص ص 151-163.

(383) – Shaw, op.cit, p363.

(384)– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص 254-255.

الأرز : القفة	2.9 ب.ش

3- أسعار الخضر والفواكه :[385]

المواد	الأسعار المعمول بها
التين	100 كلغ = 3 ف
التين الأخضر	الرطل = 0.1 ف
اللوز	100كلغ = 3ف
الزبيب	100 = 4 ف
العنب	الرطل = 0.5 ف
	القنطار =23م
الزيتون الأخضر	القنطار= 6 ف
الزيتون الأسود	القنطار = 3ف
البرتقال	100 حبة = 1.50ف
الليمون	100 حبة = 0.50 ف
العنب	100 حبة = 2 ف
الخوخ	100 حبة = 0.60ف
البصل	100 حبة = 0.30 ف
الطماطم	100 حبة = 1 ف
الخيار	100 حبة = 1 ف

4- أسعار المواشي والحيوانات الداجنة :[386]

الحاجة المتداولة	الأسعار المعمول بها
البقرة الواحدة	4 أو 5ر، 5 أو 6 ق، 8 صو
الخروف الواحد	5 ث.ب، 10 صو، 4ف

(385) – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص 254-255.

(386) – نفسه.

الخروف : الربع منه أو الطابق	20 إلى 24 صو، 30ص في الشتاء
الخروف : الكيلو منه	2 ص
الدجاجة الواحدة	1 ب أو 9 صو
زوجا حمام	10 فل
بيضة واحدة	1.6 فل

5- أسعار بعض المواد الأولية :[387]

المواد	الأسعار المعمول بها
الصوف	40 كلغ = 40 ف
الجلود	40 كلغ = 64 ف
الشمع	40 كلغ = 165 ف

أمّا سعر قنطار الصوف بقي قارا لأنه سعر تعاقدي لمدة طويلة وهو 2 أوكا للقنطار، وكانت حركة البيع والشراء تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة.

ثانيا- الفوائد و الشركات الاحتكارية :

تتركز أساسا في حقوق الجمركة، ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة، فبالنسبة لحقوق الجمارك التي يتقاضاها لصالح الدولة قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة متنوعة منها : حق التوقف بالموانئ الجزائرية المقدرة بعشرين قرشا على السفن المنتمية للإيالة الجزائرية أو الدولة العثمانية، ولو كانت ملكا للتجار اليهود أو النصارى، وأربعين قرشا عن السفن المنتمية للدول المسيحية المسالمة، وثمانين قرشا على سفن الدول المعادية، و عليها أن تحترز من الوقوع في أيدي البحارة الجزائريين عند بلوغها أو مغادرتها لميناء الجزائر، لكن إذا بلغت المرسى تمتعت بالأمن والحماية مقابل رسم تدفعه.[388]

بالإضافة إلى ضريبة نسبية كانت تفرض على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن والمحددة بـ5.12% على الواردات و 2% على الصادرات[389]. وإن كانت هذه النسب المئوية لا تحترم في كل

[387]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص 254-255.

[388] – Laugier de Tassy, op.cit, p296.

[389] – Ibid, p297.

المناسبات، فالواردات التركية لا يتجاوز أداؤها 4%، كما أن صادرات البلاد فرض عليها أداء نسبي يصل إلى 10%.

ويضاف إلى هذه الرسوم الجمركية المبالغ فيها التي تدفعها السفن مقابل الاسترشاد بفنار المرسى، وهي 12 فرنك عن سفينة، أو تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية وهي 10 سكات، وللتراجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء وهي 3 سكات محبوب، وكذلك الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل المرسى الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة بـ 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية واستقباله لقباطنتها.[390]

كما ساهم نظام الاحتكار في التحكم بطول المدة في التبادل التجاري، وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد أو التصدير أو المتصلة بالقوانين المعمول بها في استخلاص الضرائب، بالإضافة إلى أنه كان انعكاسا سلبيا لعلاقة الجزائر التجارية مع الخارج، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة كان قائما على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنعة أو التي لا تتوفر بالبلاد.

كانت الدولة في عهود قوتها تختص بعض القطاعات بنظام احتكاري إذ تشرف على الإنتاج الزراعي والحيواني، ولما تناقصت مداخيل الدولة أصبح هذا النظام يفرض نفسه بقوة إذ عوض الخزينة عن بعض الموارد التي زالت.

ورغم أن نظام الاحتكار كان إجراء تفرضه وضعية البلاد المالية بعد أن تناقصت المدخولات واحتاجت الدولة إلى مداخيل مالية تحصل عليها من احتكارها لتصدير بعض المواد الأولية الداخلة في التعامل التجاري مثل الصوف الذي تشتريه الدولة بثماني قروش لتبيعه من جديد بعشرة قروش، والشمع الذي تحصل عليه الحكومة بستين بدقة شيك لتصدره للخارج بسعر 163 بدقة شيك.[391]

ولكن هذا التنظيم الاحتكاري كان له تأثير خطير على الأوضاع المالية وانعكاس سلبي على النمو الاقتصادي، فقد كان عاملا مساعدا على تدهور التجارة وتقهقر الزراعة أو بعبارة أوضح كان عاملا محطما للاقتصاد، وسببا في قلة الإنتاج وعدم تلبيته لحاجات السكان.[392]

إن الفوائد التي يوفرها النظام الاحتكاري لم تكن تذهب لخزينة الدولة، فدور الحكومة في هذه العملية كان يقتصر في الحقيقة على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية، بينما أرباح الوساطة مع الخارج تفوز بها البيوتات اليهودية والشركات التجارية الأوروبية تحت غطاء دور الوساطة الذي تقوم به مع الأسواق الأوروبية، في وقت

---

[390] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص 101-102.

[391] – Venture de Paradis, op.cit, pp 20-24

[392] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص215.

كانت تنظر فيه الدولة الجزائرية للمتعاملين التجاريين اليهود والأوربيين وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري، لا يمكن الاستغناء عنها لعقد الصفقات التجارية مع الممالك الأوروبية، وهكذا أصبحت المعاملات التجارية التي نتجت عن نظام الاحتكار مناقضة لمصلحة الدولة الجزائرية ومضرة بالاقتصاد الجزائري.(393)

ولقد ساعد وجود هذه الشركات الاحتكارية اليهودية والأوربية على امتصاص ثروات البلاد من الأهالي بثمن بخس وبيعها في الأسواق الأوروبية بأضعاف ثمن شرائها وكثيرا ما بيعت منتوجات البلاد بأثمان زهيدة في سنوات الإنتاج الوفير.(394)

وتكمن أضرار احتكار الدولة للمواد الأولية في فرض أسعار منخفضة عند بيعهم إنتاجهم بدون النظر إلى النوعية أو الحجم وتمكين الأجانب من الحصول على ذلك الإنتاج بأسعار معتدلة ليعيدوا بيعه بأثمان مرتفعة فإذا أخذنا مثلا احتكار تجارة الصوف نلاحظ أن البايلك كان يشتري قنطار الصوف من الفلاحين بـ 15 جنيها ومما زاد في مساوئ الاحتكار أن الأرباح التي كانت تحصل عليها الدولة في الغالب تخصص لاشتراء مواد مصنعة غالية الثمن من الخارج يكلف المحتكرون الأجانب بجلبها وتحديد سعرها مسبقا، هذا مع إمكانية صنعها محليا وبكلفة منخفضة.

ويضاف إلى مساوئ الاحتكار هذه، أن الدولة أصبحت في أواخر العهد العثماني توكل حقوق الاحتكار إلى بعض الموظفين مقابل تقديم مبالغ مالية معينة تخول لهم استيراد المواد الأولية وتصديرها باسمهم، مثل وكيل الحرج الذي يخول له حق الاحتكار مقابل مبلغ شهري محدد ب 10.000 قرش، مما يسمح له بتحقيق أرباح باهضة على حساب الدول المنتجة.

ولهذه الأسباب وغيرها اعتبر كثير من الكتاب أن الاحتكار كان أكبر عائق يحول دون تطوير التجارة الجزائرية، حتى أن القنصل الأمريكي شالر اعتبره السبب الأول في انهيار تجارة الجزائر في العهد العثماني.(395)

ثالثا- الميزان التجاري :

بعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا منذ أواسط القرن الثامن عشر، وأصبح يشكل إحدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري مع مطلع القرن التاسع عشر، فحسب إحصاء القنصل الأمريكي شالر لعام 1822م كانت الصادرات الجزائرية لا تتجاوز 273.000 دولار إسباني بينما ارتفعت قيمة الواردات إلى أكثر من 1.200.000 دولار، بحيث بلغ العجز التجاري 937.000 دولار

(393)- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص216.

(394) – Boyer(P), op.cit, p194.

(395)- ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص ص208-209.

أي نسبة العجز التجاري بلغت 200% من قيمة الواردات،[396] وهو مبلغ ضخم تدفعه للخارج دولة ليس لها موارد نشيطة تذكر، وتبعا لذلك فإذا كانت التجارة الداخلية في الجزائر لا تنتج ما يكفي لتعويض هذا العجز في التجارة مع الخارج، فإنه من الواضح أن الأمر سينتهي باستنزاف موارد الدولة وبإفلاسها، ولكن قيمة التجارة الداخلية مشكوك فيها.

كما يؤكد وليام شالر أن هذا العجز ونظرا لانعدام الموارد الخارجية، لم يكن ليعطى إلا من خلال الخزينة التي لن تلبث أن تنفذ إذا لم تقم الدولة بموازنة الميزان التجاري.[397]

ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من البلاد الأوروبية، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية. في الوقت الذي لم يعد فيه المزارعون والرعاة والصناع والحرفيون الجزائريون يقبلون على الإنتاج الوفير وإنّما يكتفون في الغالب بما يلبي حاجاتهم الاستهلاكية نظرا لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام التي سبقت الإشارة إليها، وحتى مادة الحبوب التي كانت تنتج منها الجزائر كميات كبيرة، وتصدر منها مقادير معتبرة تناقصت كثيرا لزيادة الطلب عليها من طرف قبائل الصحراء والهضاب، ونظرا لمنافسة الحبوب الروسية التي بدأت تغزو الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، وذلك قبل أن يضع الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية حدا نهائيا لتجارة الجزائر الخارجية مع الأسواق الأوروبية.[398]

ومع تناقص نشاط القرصنة الجزائرية تناقصت موارد الخزينة، كما أن تناقص عدد الأسرى، أثر سلبا على موارد البلاد فقد كانت عملية افتدائهم تدر ربحا لا بأس به على السلطات العمومية وعلى الخواص.

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا أن نعيز غياب النشاط التجاري من طرف الجزائريين يعود إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية :

1- تتمثل أهم العوائق على المستوى الداخلي في احتكار النشاط التجاري من طرف الدولة، وهيمنتها على المنتجات الموجهة للتصدير، من خلال التحكم في سعر المواد الأولية، وهذا من أجل ثراء المنتوج في إطار أسلوب احتكاري، وهذا ما أدى إلى عدم تشجيع أي نشاط احتكاري للأهالي، وبدوره أدى إلى توقف قوى الإنتاج المحلية.

---

[396]- ويليام شالر : المصدر السابق، ص103.

[397]- نفسه، ص104.

[398]- ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص213.

2- توجه التجار الجزائريين في تجارتهم إلى الموانئ الشرقية، وعدم تعاطيهم التجارة بشكل واسع مع الموانئ الأوروبية نتيجة للتسهيلات الموجودة، أم أنهم فضلوا التعامل مع الموانئ الإسلامية نظرا لوحدة الدين واللغة. [399]

3- وعلى الصعيد الخارجي فقد عرفت التجارة البحرية الدولية في هذه الفترة تحولات كبرى من حيث تقنيات المعاملات التجارية، وقضايا التنظيم المالي وتنظيم الأسواق، أما المغاربة فبقيت تقنياتهم محدودة مقارنة بالأوروبيين، فمعلوماتهم حول الأسواق الأوروبية ظلت ناقصة، لأنه لم يكن هناك وكلاء تجاريين للتجار الجزائريين على مستوى الموانئ الأوروبية، ولم يكن لديهم لا قناصل ولا مبعوثين في الأراضي المسيحية.

4- كما أن السياسة الأوروبية أساسا كانت قائمة على عزل أي نشاط تجاري للمغاربة، وفرض حصار على المسلمين ومنعهم من المتاجرة، وبهذا استطاع الأوربيون الحفاظ على احتكار التجارة، ووضعوا للتجار المسلمين أسعارا باهضة، وذلك على السلع الداخلة إلى شمال إفريقيا ومنخفضة على البضائع التي يشترونها، لمنع أي منافسة أو وجود للتجار المغاربة. [400]

[399] - عائشة غطاس : **التجار الجزائريون من خلال أرشيف القنصلية الفرنسية (1636-1830)**، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 61-62، تونس، جويلية 1991، ص134.

[400] - Marselle (E), op.cit, pp263-264.

المبحث الثاني: مصير البحرية الجزائرية ونتائج ضعف الأسطول.

أولا– مصير البحرية الجزائرية :

لم يكن اهتمام الجزائر بالجيش البري أكثر من اهتمامها بالأسطول الذي كان يشكل محورا أساسيا في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية بالدرجة الأولى، ولقد كان ذلك أمرا طبيعيا لصد هجمات الأساطيل الأوروبية من جهة، وخدمة الإستراتيجية العثمانية في البحر المتوسط من جهة أخرى.[401]

كما عكست العلاقات الخارجية للكيان الجزائري أثناء الحكم العثماني موازين القوى والمصالح بين جناحي المؤسسة العسكرية المتمثلة في جماعات البحارة (الرياس) وفرق الإنكشارية (الأوجاق)، كما حددت طريقة التعامل مع القوى الخارجية ، ففي إطار المغرب الإسلامي كانت سياسة حكام الجزائر تقوم في الغالب على المحافظة على تفوق عسكري على كل من بايات تونس وسلاطين المغرب الأقصى وعلى إبقاء صلات التعاون وتبادل المصالح مع الدولة العثمانية التي تضمن للجزائر الدعم العسكري وتسمح لها بتجديد حاميتها وعتادها الحربي الذي يقوم عليه استقلالها، ويمكن الدولة العثمانية أيضا من المحافظة شرعا ودبلوماسيا على ثقلها أمام الدول الأوروبية خاصة، أما على المستوى الدولي فكانت سياسة حكام الجزائر مع الدول الأوروبية طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر تقوم على مبدأ التصدي والمواجهة لسياسة الهيمنة التي مارستها بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، وإسبانيا و انكلترا، لكنها تحولت بفعل التفوق الأوروبي والحربي والتقني والاقتصادي إلى وضع الدفاع ثم التراجع في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.[402]

وكما هو حال التحولات السياسية الكبرى للقرن السادس عشر، فإن العثمانيين القائمين على الإدارة وتسيير الإيالات المغاربية، لم يدركوا دقة هذه المتغيرات الاقتصادية والسياسية الحاصلة بأوروبا، ذلك أن المسيرين العثمانيين لهذه الإمبراطورية الشاسعة لم يتمكنوا من تأمين انطلاقة ولو متأخرة لمعرفة دقة هذه المتغيرات، وهو ما يترجم كيف أن العالم العثماني رفض دون إدراك منه لجوهر تلك المتغيرات الفكرية الغربية، إذ أن أوروبا بعد انفتاحها على العالم سوف تصبح من خلال عقد الاتفاقيات والعقود سيدة تجارة المتوسط دون حروب أو عنف وأنه على الرغم من أن الجزائر قد تم قصفها عديد المرات من قبل السفن الحربية الأوروبية، فإن المبادلات كانت قائمة وعديدة على جانبي المتوسط وكانت مفيدة جدا للتجار الأوروبيين، وفي بداية القرن السابع عشر كان

[401]– خليفة إبراهيم حماش : المرجع السابق، ص ص 138-148.

[402]– أبو القاسم سعد الله : منطلقات وآفاق...، ص182.

النشاط البحري في أيدي رياس البحر، إلا أنه بعد مرور قرن على ذلك تحول تلقائيا وبشكل هادئ إلى أيدي التجار الأوروبيين.[403]

إنّ قوة الجزائر البحرية اعتمدت بشكل كبير على الأعلاج، والذين كانوا إمّا أسرى مسيحيين تم تربيتهم تربية إسلامية، أو مسيحيين جلبوا إلى الجزائر كأسرى، وممّا لاشك فيه أن البحرية الجزائرية كانت في أواخر العهد العثماني شأنها شأن البحرية العثمانية تقليدية في نظامها بالمقارنة مع نظم البحرية الأوروبية التي أصبحت بمرور السنين تعتمد على المناهج المتطورة والابتكارات العلمية المتقدمة.[404]

غير أن البحرية الجزائرية ومع حلول القرن الثامن عشر بدأت تشهد تراجعا جراء الغارات المفاجئة للأساطيل الأوروبية على مدينة الجزائر، إذ تعرضت في الفترة الممتدة ما بين 1634-1789 م إلى عشر هجمات ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية وتسببت في خسائر بشرية وعمرانية كبيرة وتناقص عدد البحارة الجزائريين فلم يعد يتجاوز عددهم 5300 بحار عام 1789م وانخفض عدد سفن الأسطول إلى ست بواخر مسلحة.[405]

كما أن المواجهات أصبحت شديدة في القرن الثامن عشر ميلادي، فكانت السواحل الأطلسية الفرنسية ميدانا لكثير من المواجهات مع السفن المسيحية وخاصة الهولندية منها.

فقد تحدثت وثيقة تعود إلى سنة 1720م، أن التجار الهولنديين قد تعرضوا إلى خسائر كبيرة كانت بسبب البحارة وخاصة من الجزائر فقد تم احتلال السفينة الهولندية المسماة يوحنا من طرف سفينة من نوع كارافيل من الجزائر على بعد 9 مراحل من شواطئ جزيرة "أويسانت" قرب "بريست"، وفي ذات السنة تم حجز سفينة الآنسة "ماري الهولندية على بعد 5 أو 6 مراحل من بر مقاطعة "برتاني" الفرنسية.[406]

لقد ساهمت عدّة عوامل في ضعف البحرية التجارية الجزائرية، فالظروف الصعبة التي يواجهونها في الموانئ الأوروبية، دفع بهم إلى اللجوء إلى سفن الدول الأجنبية، وقد يعود ذلك إلى نقص المواد الأساسية لصناعة السفن

[403] – عبد الجليل التميمي : من دلالات الأنشطة الاقتصادية...، ص 170.

[404] – قرباش بلقاسم : المرجع السابق، ص 132.

[405] – Belhamissi , La Marine et Le marins..., pp110-130

[406] – Ibid,p134.

(الحبال، القطران..) التي كانت أحد مواد التهريب، فكانت الأولوية للسفن الحربية، فغياب البحرية التجارية من المحاور التجارية الأوروبية قد يكون ثمرة التحولات السياسية.[407]

إن الضعف والانكماش الذي تعرض له النشاط البحري الجزائري أواخر القرن السابع عشر، وتزايد هذا الضعف حتى أدى إلى تلاشي القوة البحرية للإيالة الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة التقدم الصناعي والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية والجمود الاقتصادي والانهيار الديمغرافي الذي عرفته البلاد الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

ومما زاد في ضعف البحرية الجزائرية تكرر هجمات الأساطيل الأوروبية على المدن الساحلية قصد القضاء على القرصنة وإطلاق سراح الأسرى وإلغاء الامتيازات، وقد اضطرت الجزائر إلى عقد اتفاقيات مجحفة مع بعض الدول الأوروبية والتزمت البحرية التبادل وضمان سلامة السفن التجارية، كما تنص على ذلك بنود معاهدات 1628 و 1683 مع فرنسا، ومعاهدة 1682 مع انكلترا، واتفاق 1680 مع هولندا.[408]

ثانيا– نتائج ضعف الأسطول البحري :

ابتداء من الربع الأخير من القرن الثامن عشر انعدم نشاط البحرية التجارية الجزائرية، باستثناء ما كان يقوم به بعض التجار الجزائريين الذين كانوا يمارسون نشاط الشحن بين الجزائر وموانئ ليفورن ومرسيليا من أمثال بن عمر وبوضربة وبن نيغرو وحمدان خوجة. وما عدا ذلك فقد انسحب الجزائريون منذ مدة طويلة من المشاركة الفعلية في النقل البحري باتجاه الموانئ الأوروبية، وتركوا للأجانب فوائد المبادلات الخارجية، مما فسح المجال واسعا للتجار الأوروبيين الذين كانوا يتمتعون بحماية أكبر مما تمنحها لهم دولهم، وخاصة التجار اليهود والإغريق الذين برعوا في طرق تصريف البضائع في غفلة من رجال الجمارك.

كما أن السياسات التجارية للدول الأوروبية التي دعمت تجارها دفعت باتجاه انسحاب الجزائريين من مجال التجارة الخارجية وأجهضت كل محاولة لإنشاء بحرية تجارية، فكان مآلها الفشل على أية حال في مواجهة الشركات البحرية الأوروبية الأكثر تنظيما وتجهيزا، فعلى سبيل المثال حافظ أصحاب السفن المرسيليين بداية القرن التاسع عشر على حركة ملاحة كبيرة من حيث الواردات والصادرات، كما هو موضح :

[407] – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص53.

[408] – ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، ص157-158.

1806 : 2.639 طنة لـ 20 سفينة (طنة= قدم مكعب)

1807 : 2.064 طنة لـ 21 سفينة

1808 : 1.777 طنة لـ 17 سفينة

1809 : 20754 طنة لـ 20 سفينة

بالموازاة مع ذلك طبقت أساليب تجارية عدائية لإفشال محاولة الجزائريين التحكم في مبادلاتهم الخارجية. ففي 1811 وتطبيقا للأنظمة الجمركية الفرنسية تمت مصادرة بضائع جزائرية مختلفة من الموانئ الخاضعة للسيطرة الفرنسية. وفي 1806 فرض الإنكليز امتياز حصريا يجعل من إنكلترا المزود الوحيد للجزائريين بمنتجات صناعتهم وبضائع مستعمراتهم، وقد فرض هذا الإجراء مجددا في سياق حملة اللورد إكسموث عام 1816م.

وهكذا أصبح انسحاب البحرية الجزائرية من الأسواق الخارجية أمرا مفروغا منه مع التغييرات التي لحقت الرسوم الجمركية والتي ما فتئت تزداد خدمة لمصالح التجار الأوروبيين، وفي مقابل ذلك شهدت الرسوم المفروضة من طرف الجزائريين انخفاضا فمع بداية القرن الثامن عشر كان الرسم المطبق نظريا على البضائع الواردة من مينائي مرسيليا وليفورن يقدر بـ 12.5% للدخول و 2.5% للخروج، على أن أكبر قوتين تجاريتين في أوروبا حصلتا على امتيازات معتبرة من خلال معاهدات سلم وصداقة، فالإنكليز لم يكونوا يدفعون سوى 5% كرسم لدخول البضائع و 2% لخروجها بموجب معاهدة 1700 التي جددت عام 1716، كما حصل الفرنسيون على نفس الامتيازات في إطار معاهدة 16 جانفي 1718.

وبهذا فقدت الموانئ الجزائرية كل رقابة فعلية على النشاط البحري، ونجح التجار اليهود وغيرهم رغم إلزامهم بدفع رسوم على الواردات تتراوح بين 10 و12.5% في القفز بوسائلهم الخاصة على إجراءات تجاوزها الزمن ولم يكونوا يدفعون في الواقع نسبة رسوم لا تتجاوز 4% تقريبا. أما الجزائريون والأتراك وغيرهم من التجار المسلمين الذين كانوا ملزمين نظريا بدفع 5% فلم يكونوا يساهمون في الواقع إلا بـ 1%[409]، وقد أثر هذا التوجه العام نحو إلغاء الحماية الجمركية سلبا على وضع الفلاح الجزائري الذي أصبح عرضة لتقلبات الأسواق

(409) – Venture de paradis , op.cit , p138.

الخارجية، كما ساعدت هذه الظروف على تسويق كميات كبيرة من الإنتاج الفلاحي الجزائري نحو الخارج بواسطة رجال البايلك وكبار التجار من الحضر واليهود والأوروبيين.[410]

وترجع أسباب تدهور الأسطول الجزائري إلى عوامل داخلية وخارجية، فكانت العوامل الداخلية تتمثل في تدهور صناعة السفن في الجزائر، نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفي في عام 1799م، إذ منح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقل لليهوديين بكري وبوشناق. وقد سمح هذا الاحتكار بشراء الأخشاب مباشرة من الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة. وهذا ما جعل الأهالي ينصرفون عن ممارسة هذا النشاط، وقد تسبب هذا الوضع في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات صناعة السفن.

والواقع أن عملية استغلال خشب الغابات الواقعة في الساحل الشرقي من البلاد كانت شاقة بالنسبة للإدارة العثمانية، إذ غالبا ما كانت تواجهها معارضة محلية، وهذا ما كان يؤدي إلى حروب عنيفة بين القوات الرسمية والقبائل الريفية.

أمّا العوامل الخارجية فتمثلت في فقدان الأسطول الجزائري لعدّة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاضها الجزائريون ضد الأساطيل الأوروبية.[411]

وقد تناقصت وحدات الأسطول البحري وهذا راجع إلى عدّة أسباب يمكننا إجمالها في :

- الخسائر الفادحة التي تكبدتها الإيالة في حروبها مع الدول الأوروبية في ظل اشتداد الصراع المسيحي الإسلامي الذي شهده المتوسط، خلال حرب كريت (1645-1669)، والتي كانت الجزائر طرفا فيها.
- تبعات الانهيار الديمغرافي على المستوى البشري، الذي عانت منه كافة المناطق بالجزائر آنذاك، من جراء الأوبئة وعدم الاستقرار الداخلي.[412]

كما يظهر ذلك واضحا من خلال ما أورده دابير في سنة 1659م عن وجود 22 أو 23 سفينة (بارجة)، مسلحة بـ 30 إلى 50 قطعة مدفعية وتحمل كل واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة رجل.

---

(410) – ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر...، ص ص488-490.

(411) – أرزقي شويتيام : المرجع السابق، ص ص59-60.

(412) – سامح التر : المرجع السابق، ص ص377-378.

وأورد محمد بن رقية التلمساني أنه في عام 1661م « كان في الجزائر من السفائن التي تحل الطاقة من الأسفل اثنتان وأربعون سفينة.»[413]، إلا أن لوجي دي تاسي وضع في سنة 1724م قائمة مفصلة لـ24 سفينة حربية، كان نصفها فقط من البوارج التي تراوح تسليحها بين 30 و52 مدفعا[414]، وقد تناقص عدد القطع البحرية إلى 18 قطعة سنة 1738م وهذا دليل على الانحطاط الذي وصلت إليه البحرية الجزائرية في تلك الحقبة.

تعرضت السفن الجزائرية للتفتيش من قبل الدول الأوروبية في أوقات السلم، وذلك قصد إلقاء القبض على رباتها بحجة أنهم أعلاج ارتدوا عن ديانتهم المسيحية، فقد فضل البحارة الجزائريون الإبحار على أساطيل حربية لحماية أنفسهم من الأخطار التي كانوا يتعرضون لها، وأرغموا على ترك التجارة لبعض الأهالي يتولون أمرها، إلا أنهم لم ينجوا من المضايقات التي مارستها ضدهم الدول الأوروبية، وكانت الدول الأوروبية تبرر اعتداءاتها بحجة أن الجزائريين قراصنة متنكرين في هيئة تجار. [415]

وقد أورد مولاي بلحميسي في كتابه بحرية وبحارة ما أكده القنصل الفرنسي في الجزائر فالبير : «كانت غرفة مارسيليا التجارية تتابع عن كثب نشاطات الجزائريين فكانت تلجأ إلى استعمال الذرائع المختلفة لإفشال مجهودهم، كما أنها كانت تكثف مساعيها لدى البلاط الملكي قصد تحقيق هذا الغرض »، وقد استعملت غرفة مرسيليا كل الحيل والعراقيل لإبعاد الجزائريين ومجهزي المراكب من مياهها، وهذا ما دفعهم إلى التنازل عن التجارة الخارجية لصالح الأوروبيين، ولم يتوقف دور الغرفة التجارية عند هذا الحد، بل حاولت عن طريق شركائها وعملائها الاستيلاء على السفن الجزائرية في عرض البحر، وقد تخصصت بعض الجهات أمثال ميورقة، وليفورنة، ومالطا في مطاردة الأسطول الجزائري، وكان تجار مرسيليا يدفعون أموالا طائلة للقراصنة لمهاجمة السفن الإسلامية حتى تبقي التجارة حكرا على المسيحيين.[416]

وعليه تظهر النية العدوانية للطرف الأوروبي في استهداف القطع البحرية الجزائرية من أجل إضعاف البحرية و السيطرة على التجارة العالمية وإقصاء إيالة الجزائر كدولة لها وزن في البحر المتوسط.

---

(413) – جمال قنان : نصوص ووثائق...، ص ص 90-91.

(414) – Laugier de Tassy, op.cit, pp 158-159.

(415) – Ibid, p159.

(416) – Belhamissi, La Marine et Le marins..., p38.

كما شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تفاقما على مستوى الأسطول الجزائري، فقد شنت ضده العديد من الحمـلات منها : حملة عـام 1815م التي شنـها الأسطول الأمريكي، وحملة عام 1816م لكل من الأسطول الإنـجليزي والـهولندي، ومنذ ذلك الـحين لم يعد هناك أسطول قـوي على النحو الذي كان عليه في القرن السابع عشر.

إلى جانب ما سبق هناك أسباب أخرى أدت إلى ضعف البحرية الجزائرية منذ منتصف القرن الثامن عشر إذ شهدت على أثرها مرحلة من التقهقر والانكماش ويمكن أن نوجز هذه الأسباب في النقاط التالية :

- لخسائر المادية والبشرية المتزايدة الناتجة عن الغنائم البحرية.
- الحملات الإسبانية على مدينة الجزائر والتي ألحقت أضرار بالغة بالأسطول الجزائري، والهجوم الإنجليزي الهولندي على مدينة الجزائر سنة 1816 الذي خرب بالكامل السفن التي كانت راسية في ميناء المدينة وهو الميناء الرئيسي للأسطول ولم يسلم من هذا التخريب سوى قطعتان بحريتان كانتا بوهران.
- التزام الجزائر بتقديم الدعم للأسطول العثماني في حروبه ضد روسيا والحلف المسيحي واليونانيين فالكثير من السفن الجزائرية لم تعد من المشرق.
- التقدم الصناعي والتقني الذي مكن الدول الأوروبية من تحدي القوة الجزائرية والوقوف في وجهها منذ أواسط القرن السابع عشر ميلادي، ولعل استيلاء الفرنسيين على 10871 غنيمة بحرية بميناء المتوسط ما بين (1793-1815) دليل على مدى التفوق الذي أحرزه الأوروبيون. [417]

كانت هذه جملة الأسباب المباشرة التي ساهمت في ضعف الأسطول الجزاري، إلا أن هناك سبب لا يقل أهمية عن الأسباب السابقة، ففي سنة 1799م منح الداي مصطفي باشا لعائلتي بكري وبوشناق اليهوديتان حق احتكار تجارة الخشب، واللذان تسببا في مشاكل مع القبائل التي كانت تبيع الخشب بسبب طمعها في ربح أكثر فظلت كميات من الخشب مكدسة فوق الشواطئ دون أن تأخذ طريقها إلى حظائر صناعة السفن، فأحدث

[417] – ناصر الدين سعيدوني : **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 196.

ذلك فجوة في صناعة السفن الجزائرية، لذلك لم يكن ممكنا تعويض البواخر الحربية التي توجهت إلى اليونان في عام 1821 و 1826م.[418]

(418) – عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي : مختصر تاريخ الجزائر...، ص179.

المبحث الثالث : دور اليهود في تجارة الجزائر الخارجية.

إن تناول موضوع التجارة الخارجية للجزائر خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ميلادي بمعزل عن اليهود يعد عملا ناقصا، وذلك لما لهذه الفئة دور في اقتصاد الإيالة خصوصا أواخر العهد العثماني، وللوصول إلى دور اليهود في التجارة الخارجية علينا معرفة الجالية اليهودية.

فقد كان لليهود شأن في الحياة الجزائرية ، أخذت تزداد أهميته على مرّ الأيام، وقد انضم العدد القليل من اليهود العرب أو اليهود الوطنيين منذ القرن الخامس عشر إلى إخوانهم من يهود إسبانيا، وحدث أول استقرار لهؤلاء اليهود الأندلسيين في مدينة الجزائر عام 1391م، وقد سمح لهم خيرالدين بالإقامة في مدينة الجزائر، ولكنه حدد عدد الحوانيت التي يفتحونها وفرض عليهم ضريبة.

وقد ذكر هايدو أن مائة وخمسون أسرة يهودية لا أكثر كانت تسكن الجزائر في نهاية القرن السادس عشر وقدر الأب دان عددهم في عام 1634م بعشرة آلاف يهودي، ثم قدرهم لوجي دي تاسي في عام 1725م بخمسة عشر ألفا، ولا شك من أن هذا التقرير لم يخل من المبالغة.[419]

أولا- الجالية اليهودية :

موضوع اليهود ونفوذهم الاقتصادي والسياسي، يدفعنا للبحث عن النسبة العددية التي يمثلها اليهود في إيالة الجزائر، إذ يصعب وبشكل قطعي إحصاء عددهم، وذلك لعدم توفر معلومات وإحصائيات دقيقة حولهم خلال الفترة العثمانية، لكن ورغم هذا النقص يمكننا تحديد عددهم ولو بشكل تقريبي استنادا إلى بعض الوثائق والمصادر التاريخية الغربية، وخاصة مذكرات الرحالة الأوربيين، التجار، المغامرين القناصلة، الأسرى الذين مروا من الجزائر وسكنوا بها على غرار وليام شالر، هايدو الأب دان، فونتير دو برادي.

إن ضعف وعدم دقة الإحصائيات الخاصة باليهود قد يرجع إلى غياب سياسة إحصائية معتمدة من طرف الإيالة على غرار ما وجد آنذاك في الدول الأوروبية على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، كما يرجع ولو بشكل غير مباشر إلى خوف اليهود من التعداد أو الإحصاء، حيث ورد في سفر الخروج ما يلي: « عندما يجري الإحصاء السكاني العام لأطفال إسرائيل يتوجب على كل واحد منهم أن يدفع ما يفدي به نفسه حتى لا يكون هناك موتي من بينهم بسبب هذه العملية.»، فهذه الفوبيا من التعداد والتي استمرت حتى ما بعد العهد العثماني أثرت ولو بصفة غير مباشرة على ضعف وعدم دقة الإحصائيات، زيادة على سعيهم إلى إخفاء عددهم كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ليدفعوا مبلغا أقل من الجزية كان سببا آخر في حرماننا من الإحصائيات.[420]

---

[419] – أحمد السليماني : **تاريخ مدينة الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1989، ص ص37-38.

[420] – وداد بيلامي : **النفوذ الاقتصادي- السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص16.

ولمعرفة أغلب التقديرات العددية لليهود في إيالة الجزائر وضعنا جدولا حول تطور عدد سكان مدينة الجزائر من خلال أهم وأبرز المصادر : [421]

السنة	عدد السكان اليهود في الإيالة	المصدر	الملاحظات
1634	عشرة آلاف نسمة	حسب الأب دان	
1637	ثمانية إلى تسعة آلاف نسمة	حسب ما أورده موريس إيزنبث	كانوا موزعين على مستوى مدينة الجزائر.
1644	حوالي إثني عشرة ألف نسمة	حسب شوفاليي دارفيو "Chevalier D'arview"	
1651	قدر عدد سكان مدينة الجزائر بحوالي مئة وستون ألف نسمة من بينهم عشرة آلاف يهودي	حسب الإحصاء الرسمي الذي أجري سنة 1651م.	تراجع هذا العدد بعد الإحصاء الرسمي مباشرة بسبب الطاعون حيث قضي على ما يقارب 50 إلى 60000 نسمة.
1720	بمئة ألف نسمة ساكن في الإيالة من بينهم خمسة عشر ألف يهودي	شو (Shaw)	وهذا العدد هو ذاته الذي أورده لوجي دوتاسي (Laugier de Tassy) سنة1725 ونجد العدد ذاته في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حسب ما أورده ريبندر قنصل مدينة هامبورغ.

(421) – استقيت معلومات الجدول من مجموعة من المصادر وهي :

- Haëdo(Fray Diego), **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, traduit de l'espagnol par : Berbruggers et Monoreau, R.Af, N15, Alger, 1871, p92.
Grammont, Histoire d'Alger, op.cit, p233.
- Maurice Eisenbeth, **Les Juifs en Algérie et en Tunisie durant l'époque Turque**, R.Af N93 Alger, 1952, p148.
- Venture de Paradis, Tunis et Alger..., p258.
– علي تابليت: "**يهود الجزائر في الفترة العثمانية (1516–1830)**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد16، تونس، 1995 ص169

	ثلاثون ألف نسمة	كنيت فرنسيس	ويورد الدكتور على تابليت بأن هذا العدد غير صحيح ومبالغ فيه وذلك في سياق التطور العددي لليهود والعوامل المتحكمة فيه.
1790	تحوي ما يقارب ثمانية آلاف من اليهود.	سينيور بناتي	
1800	قدر عدد اليهود بعشرة آلاف يهودي في مدينة يتجاوز عدد سكانها الإجمالي خمسون ألف نسمة.	فونتير دو برادي	

كان اليهود يشكلون في مجتمع مدينة الجزائر أقلية بدأ عدد أفرادها يتزايد بانتظام منذ نهاية القرن الخامس عشر، فمن 300 أسرة في عام 1533م، أي ما يناهز 1.500 فرد ارتفع العدد إلى 1.300 أسرة في عام 1675م، وكان ذلك عائدا بشكل أساسي إلى الهجرات اليهودية من بلدان أوروبا، التي كانت أهمّها من شبه الجزيرة الإيبيرية وإيطاليا إذ ارتبطت بنشاط محاكم التفتيش، كما عرفت الجزائر جالية من التجار اليهود "القرانة" الذين قدموا من ليفورنة في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.[422]

كان عدد أفراد الطائفة اليهودية يتراوح ما بين 20.000 و30.000 نسمة قابلة للارتفاع والنقصان حسب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتحكمة في ذلك، ويختلف توزيعهم الجغرافي من منطقة إلى أخرى حسب النمط الحرفي، أما الجالية اليهودية التي عاشت في الإيالة خلال العهد العثماني تتكون من ثلاث فئات رئيسية وهي :

[422] – Amine (M), **"La situation d'Alger vers 1830."**, R.H.M, N°74, 1994, p26.

أ/ اليهود الأهالي (Les Juifs Indigènes) :

وهي أقدم فئة استوطنت المغرب الأوسط وما جاورها، ويشكل اليهود الأهالي النسبة الأكبر من اليهود الذين سكنوا الإيالة حيث احتفظوا بعقيدتهم وشكلوا خلايا اجتماعية دينية متماسكة، كما قاوموا المسيحية والإسلام واحتفظوا بشخصيتهم، ولقبوا بالتوشاييم و آخرين سموهم اليهود الشيكيليين.(423)

وكان اليهود الأهالي يكسبون قوتهم من محصول نشاطهم الاقتصادي دون سواه تقريبا، فباستثناء بعض الوظائف الدينية كان عدد المهن الرسمية المفتوحة في وجوههم ضئيلا، ولهذا احترف اليهود الأهالي التجارات الصغيرة وحرفا أخرى محصورة داخل الحارة، حيث يذكر هايدو من خلال مشاهداته خلال القرن السابع عشر أن معظمهم كانوا باعة متجولين في الطرقات والشوارع، كما كان منهم الحرفيون والصيارفة.(424)

ب/ اليهود الميغورشيم أو الأندلسيون :

وهم الذين تعرضوا للاضطهاد ومحاكم التفتيش في الأندلس وهاجروا مع المسلمين الذين نالهم نفس المصير إلى الشمال الإفريقي، فقد تم طرد 800.000 يهودي من إسبانيا سنة 1492م.

وعرفت هذه الفئة باسم اليهود الإسبان أو يهود الأندلس، أمّا في الأوساط العبرية فعرفوا بـ الميغورشيم وأيضا بالكبوسيين نسبة إلى الكبوسة التي كانوا يرتدونها، كما عرفوا بالسفارديم، والتي تعني اليهود المنحدرين من قبيلة يهوذا.(425)

شكلت الفئة الأولى والثانية فيما بعد فئة متضامنة مع الأغلبية ومع الأقليات الاجتماعية الأخرى، والدليل على ولائها مساهمتها في مقاومة غزو شارلكان 1541م واحتفالهما بالذكرى مع المسلمين إلى وقت متأخر من عهد الاحتلال في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ويعرف بعيد اليوريم الأول.(426)

والاحتفال باليوريم الثاني لفشل حملة أوريلي في 8 جويلية 1775م.

ج/ الليفورنيين :

وهم اليهود الذين هاجروا إلى الجزائر من مختلف الشواطئ الأوروبية ولاسيما من ليفورن بحثا عن الثروة والاستغلال التجاري، وما يتبع الثروة والتجارة من الجاه والنفوذ السياسي، وكان يطلق عليهم اسم الأجانب أو "Juif Franc"، قدم يهود ليفورن من مدينتهم التوسكانية المليئة بالمراكز والمخازن التجارية اليهودية إلى مدينة

(423) – محمد العربي الزبيري : **دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية أواخر عهد الدايات**، مجلة تاريخ وحضارة المغرب العدد 12، ديسمبر 1974، ص37

(424) –Haëdo(Fray Diego), op.cit, p90.

(425) – وداد بيلامي : المرجع السابق، ص 27.

(426) – فوزي سعد الله : **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 143.

الجزائر مع نهاية القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر، بعد أن ذاع صيتهم في حوض البحر الأبيض المتوسط كتجار.[427]

حفزتهم الفرص التجارية المربحة إلى الهجرة نحو الجزائر، حيث ستكون الوكالات التجارية النواة الأولى للشبكة التجارية اليهودية الليفورنية التي احتكرت التجارة الجزائرية داخليا وخارجيا.[428]

بدأ توافدهم إلى الإيالة خلال نهاية القرن السابع عشر، ويرجع السبب الأول في توافد يهود ليفورن إلى الإيالة إلى سنة 1593، عندما قام "الدوق فرديناند الثاني" دوق توسكانيا بنشر قانون عرف فيما بعد بـ (La Livorna)، وبموجبه أعلن حرية التجارة، وكان إعلانه هذا دعوة صريحة للتجارة، والوسطاء الأجانب وعلى رأسهم اليهود لاستعمال موانئ (بيزا وليفورنا) بكل اتهامات من طرف محاكم التفتيش، وحتى لو عانيتم سابقا تحت لواء حكام مسحيين كان حكمهم تعسفيا فإننا نضمن لكم بأنه لن يتكرر هذا هنا.[429]

أحدثت الهجرات الواسعة للعائلات الليفورنية بقدومها إلى إيالة الجزائر والاستقرار بها انقلابا كبيرا في موازين القوى داخل الطائفة اليهودية، فبحلول القرن الثامن عشر شكلت الطبقة الليفورنية أرستقراطية مالية استولت على مقاليد رعاة الطائفة اليهودية، وأطاحت بالأرستقراطية الدينية، والتجارية والإسبانية.

كما أن هؤلاء الليفورنيون وعلى رأسهم عائلات معروفة تحولوا وفي ظرف وقت قياسي إلى عنصر اقتصادي-سياسي بفضل احتلالهم وظائف الوسطاء الاقتصاديين والسياسيين في ذات الوقت.[430]

نلاحظ أن عدد اليهود قد تزايد خلال القرن الثامن عشر لاسيما النصف الأول منه، ولعل ذلك يعود إلى أعداد الوافدين من أوروبا خاصة من ليفورن، لكن النصف الثاني من القرن الثامن عشر حمل معه تراجعا في عدد يهود الجزائر ولعل ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل هي :

1 - التغيرات التي عرفها البحر المتوسط، خاصة تراجع نشاطات الأسطول البحري الجزائري الذي كان يوفر المادة الخام للأنشطة اليهودية، ونقصد بها الأسرى والغنائم التي كانت تباع فتوفر سلعا يتاجر بها اليهود.

2 - تأثير الظروف الصحية على مجموع سكان الجزائر بمن فيهم اليهود، فمرض الطاعون الذي أصاب المنطقة عامي 1787-1788 أدى إلى موت 1771 يهودي.[431]

3- الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خصوصا مع بداية القرن التاسع عشر، فقد غادر الكثيرون منهم البلاد، كما حدث مع 200 عائلة يهودية هاجرت إلى ليفورن في حين هاجرت 100 عائلة إلى تونس

---

(427) – فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص180.

(428) – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص127.

(429) – وداد بيلامي : المرجع السابق، ص32.

(430) – نفسه، ص33.

(431) – أرزقي شويتيام : المرجع السابق، ص295.

ناهيك عن الذين لاقوا حتفهم في هذه الأحداث، فقد قتل منهم 200 شخص، بينما فر الكثير منهم إلى القنصلية الفرنسية حيث تدخل القنصل ديبواتانفيل لحمايتهم.

ونتيجة لهذه العوامل فقد تراجع عدد اليهود في الجزائر، ففي مدينة الجزائر قدر العدد الإجمالي بـ5000 نسمة.[432]

وعلى العموم لا يمكننا إعطاء الرقم الحقيقي لعدد اليهود رغم المحاولات الإحصائية التي لم تأخذ بعين الاعتبار المقيمين الدائمين والمؤقتين، وبين هؤلاء الذين يحملون جنسيات أوروبية لأغراض تجارية تهربا من الرسوم الجمركية المرتفعة.

أما بالنسبة لتوزعهم، فقد تركز هؤلاء اليهود في مختلف مناطق البلاد وبالأخص المدن الكبرى وفي مقدمتها مدينة الجزائر، حيث بلغ عددهم الأقصى 10.000 نسمة أما وهران وقسنطينة كان عددهم يتراوح ما بين 4000 و 7000 نسمة، فكانت لهم أحياءهم الخاصة، إذ بعد استرجاع مدينة وهران من الإسبان سنة 1792 ورغبة الباي محمد الكبير إعادة تعميرها وإحياء نشاطها الاقتصادي أحضر اليهود من مختلف المناطق وخصص لهم مكانا واسعا لبناء حيهم الجديد.[433]

ثانيا- الشركات اليهودية :

اهتم اليهود أواخر العهد العثماني بالنشاط التجاري بشكل ملفت للنظر، وهو ما وفر لهم ثروة هامة وسهل عليهم ربط علاقات تجارية ثم سياسية مع مختلف القوى الفاعلة، ولذلك كان من الضروري أن نعرج على الملابسات التي أحاطت بهذا النشاط، وهو الذي رفعهم إلى مستوى التأثير القوي على الدايات وموظفيهم مستغلين بذلك الدعم القوي الذي يجدونه من القناصل وكثير من الشخصيات الأجنبية في إطار مخطط عام يطبعه تبادل المصالح على حساب الإيالة.

تركزت النشاطات التجارية للشركات اليهودية على ما يلي :

2-1- تجارة الأسرى :

تعد تجارة الأسرى أو الرق موردا هاما وفرعا مهما من فروع التجارة التي تدر على اليهود أرباحا طائلة، فقد فاقت مداخيلهم من المتاجرة بالأسرى أحيانا كثيرة مداخيلهم من التجارة المادية، ولعل سيطرتهم على هذا الفرع سيطرة تكاد تكون مطلقة، كما يرجع دورهم في تسهيل عملية افتداء الأسرى المسيحيين، تلك العملية التي كانت تتم بصعوبة كبيرة وغالبا ما تنتهي بالفشل؛ لأن المسافة الفاصلة بين الأسير وأهله أو الجهة التي تريد تخليصه كانت

---

[432]- الحاج أحمد الشريف الزهار : المرجع السابق، ص88.

[433]- دادة محمد : **اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن الثامن عشر حتى 1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1985، ص49.

السبب المفضي إلى الفشل، فكثيرا ما كانت المبالغ التي ترسل إلى الإيالة لافتداء الأسير تذهب هباء منثورا، بحيث تحتفظ الجهة التي تملك الأسير بهم وبالأموال الموجهة لافتدائه دونما أي حرج أو خوف من مطالبة أصحاب الأموال بها؛ لأن تنقلهم إلى الإيالة كان مكلفا وصعبا بل وخطيرا في أوقات كثيرة.[434]

ففي الفترة الممتدة مابين 1690 و1778م تم تسجيل شراء أكثر من 1122 أسير مقابل مبالغ جد معتبرة، وبأوامر كانت تصل الوسطاء اليهود من مؤسسات دينية مختصة في فداء الأسرى.[*]

ففي الفترة الممتدة ما بين 1690-1778م تم تسجيل شراء أكثر من 1122 أسير مقابل مبالغ جد معتبرة، وبأوامر كانت تصل الوسطاء اليهود من مؤسسات دينية مختصة في فداء الأسرى، وكان عدد كبيرا من الأسرى يقوم بفداء نفسه من مالكه، وفي عدّة حالات كان اليهود أنفسهم هم مالكي الأسير، وذكر وجود حالة شاذة واحدة وهي المتعلقة بأحد اليهود الذي أسر سنة 1721م، وبعد سنوات من المعاناة تم شراءه من طرف "Le Corps Des Juifs" بقيمة 1500 بياستر.[435]

وقد كان الأسرى من جنسيات مختلفة : ليفورن، إسبانيا، هولندا، البرتغال، جنوة البندقية، فرنسا هامبورغ، الدانمارك، أمستردام، صقلية. كما أن عددا كبيرا منهم كان يقوم بفداء نفسه من مالكه، كما وجد لعدّة حالات كان اليهود أنفسهم هم مالكي الأسير كان الوسطاء اليهود يسيطرون على هذه العملية ويجنون المبالغ المالية الطائلة مقابل تحرير الأسرى، حسب الأوامر التي يتلقونها من الجهات المهتمة بأمر المفتدي، حيث تصل الفائدة التي يحددها الوسيط اليهودي على الثمن الذي حرر به الأسير إلى 30%[436]، كما تعد تجارة الأسرى بالنسبة لليهود قطاعا اقتصاديا مفضلا لمردوديته المالية الكبيرة.

2-2- التجارة الخارجية :

رغم الاضطرابات التي عمت حوض المتوسط منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى بداية القرن السابع عشر ميلادي حافظ اليهود بصعوبة على حد أدني من الحضور في التجارة المتوسطية وعرفوا كيف يستفيدون من التشتت الجغرافي للفارين من إخوانهم من الأندلس بحيث وظفوهم في الهياكل التجارية المنتشرة في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا من وهران وتلمسان ومستغانم والجزائر وقسنطينة، إلى تونس وطرابلس وليفورن والمشرق ومرسيليا، ثم

[434] - وداد بيلامي : المرجع السابق، ص66.

[*] أسست هذه المؤسسات بدافع ديني لفداء الأسرى الفقراء أساسا، لكنها كثيرا ما قامت بفداء أسرى أغنياء، كانت عائلاتهم تدفع مبالغ طائلة لهذه المؤسسات، وجاء تأسيس هذه الأخيرة بأمر بابوي، وقامت بعدة عمليات شراء للأسرى وقد تمت العملية الأولى من نوعها بالإيالة سنة 1583، وأهم هذه المؤسسات هي تلك التي وجدت في جنوة العام 1597.

[435] - Haddey (M.J.M), **Le Livre d'or des Israélites Algériens, Recueil de Renseignement Inédit et Authentique sur les Principaux Négociants d'Alger pendant la période Turque**, Imprimerie Typographique de Boyer, Alger, 1872, p50.

[436] -Braudel (Franand), La méditerrané et le monde méditerranéen..., T02, p211.

ساعدهم على النجاح أكثر الانفراج السياسي النسبي واستقرار وتيرة الصراع الإسلامي المسيحي منذ نهاية القرن السابع عشر ميلادي، فجعلوا من ليفورن ومرسيليا ومدينة الجزائر "مثلثا تجاريا ذهبيا" ومحورا رئيسيا لنشاطهم التجاري المتوسطي الذي كان آنذاك يشكل ليس فقط الهيكل الأساسي للتجارة المتوسطية، بل وأيضا أحد الأقطاب الكبرى للتجارة الدولية في ذلك الوقت، وبلغوا من القوة والنفوذ التجاريين ما جعل السلطات الفرنسية تطردهم من مرسيليا متذرعة بحجة تواطئهم مع "...قرصنة شمال إفريقيا وأعداء الحكومة..." (437)

ويمكن القول أنه كانت مختلف السلع والبضائع من ماشية وحبوب وتوابل وأصواف وقطن وريش النعام وذهب وفضة وعبيد وأسلحة وغيرها لا تعبر حوض المتوسط في أي اتجاه كان إلا عبر القنوات التجارية اليهودية خصوصا منذ منتصف القرن الثامن عشر، كما تذكر المصادر التاريخية أنه حتى المحاولات الفردية التي قام بها بعض التجار من أجل المشاركة في التجارة البحرية الجزائرية تم إفشالها. (438)

2-2-1- التصدير :

تركز التصدير أساسا على الحبوب (القمح و الشعير) حيث احتلت هذه التجارة مكانة مرموقة عند التجار اليهود الذين كان احتكارهم لها يكاد يكون كليا، وبعد منافسة مع الشركة الملكية الإفريقية التي سعى اليهود من خلال دار بكري وبوجناح التجارية الإحلال محلها رغم محاولات العديد من مسؤولي الغرفة التجارية بمارسيليا ومسؤولي الشركة الملكية الإفريقية وحتى القناصلة، ولكن الفرنسيين سرعان ما تخلوا عن مشروعهم هذا لأسباب موضوعية منها : أنّ سلطات الثورة (أي الثورة الفرنسية) لم تكن قادرة على دفع الأموال الضرورية فورا ونقدا لشراء ما يلزمها لتغذية السكان وتشغيل المعامل التي كانت أنشئت من أجل تصنيع المواد الأولية المصدرة من الإيالة بينما كان اليهود على استعداد وكمرحلة أولية لتصدير القمح وغيره من الحبوب والمواد الأخرى في شكل قروض مقابل سندات رسمية، كما أن حكومة الثورة لم تكن قادرة على توفير الأمن للأسطول التجاري وحمايته من هجمات البريطانيين بعكس اليهود الذين يستعملون الراية وجواز السفر الجزائريين، لهذه الأسباب وجهت فرنسا تعليمات لقنصلها في الجزائر "السيد فاليار" وإلى مسؤولي الوكالة تأمرهم فيها بالتعاون مع اليهود وغيرهم ممن يستطيعون أن يبيعوا للشعب الفرنسي القمح بكميات كبيرة موصولة إلى موانئ الجمهورية. (439)

(437) – فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص167.

(438) – أرزقي شويتيام : **نهاية الحكم العثماني وعوامل إنهياره (1800–1830)**، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2011 ،ص64.

(439) - Charles (Feraud), **Histoire des Villes de la Province de Constantine, La Calle et documents pour servir a des anciennes concessions française d'Afrique**, Alger, 1871, pp462-473.

سيطر اليهود سيطرة كلية على تجارة الحبوب في الإيالة، حيث تمكنوا من سحق كل الشركات التجارية المنافسة لهم خاصة الفرنسية منها(440)، إذ فتح هذا النوع من التجارة الباب على مصراعيه لليهود لتولى مناصب اقتصادية وسياسية مرموقة، فقد وصف بروديل هذه التجارة بـ : "...تفتح الباب على أرباح طائلة، وهي وسيلة للسيطرة على زمام الأمور في الدولة ووسيلة ضغط للحصول على الامتيازات..." (441)

كما شهدت الإيالة تصدير مواد أخرى عن طريق التجار اليهود وهي : الجلود، الزيت والذي كان يصدر مرة أو مرتين في السنة تقريبا من ميناء بجاية وكان ثمنه يدفع للداي شخصيا، أيضا الصوف، الشمع وكانت الفوائد التي يجنيها التجار اليهود من تصديرهم للصوف والشمع، والتي كانت تتاح مرة في السنة تساوي إجمالي الأرباح التي كانوا يجنونها من تصديرهم لمختلف المواد طيلة السنة، وأموال شراء الصوف والشمع عادة ما تكون قروض مقدمة لليهود من الداي، وبلغ معدل تصدير هاتين المادتين سنة 1767-1768، 19000 سكينية، كما يتم تصدير الذرة والكتان والعبيد السود (يمكن أن يقصد بها إما الأسرى المسيحيين أو أن هناك عبيد سود في إيالة الجزائر)، إذ كانت المواد الأولى تمرر خفية، أما الثانية فقد بلغت قيمة ما صدر منها سنة 1768، 3000 سكينية وصدر ريش النعام، حياك، أغطية صوفية، سبائك الحديد التمور خمر معتقة.(442)

وجهت الصادرات بشكل أساسي إلى ليفورن، البندقية، جنوة، أزمير، مرسيليا، تولون، الأستانة الإسكندرية، هولاندا، أمستردام.

2-2-2- الاستيراد :

تركزت أساسا على : العاج، العبيد، ريش النعام، الجلود، والتبر، الذهب، وأنسجة القطن، الشاي السكر الزيوت، التوابل أو البهارات، التمور، الأقمشة الصوفية و الحريرية، الحبوب، الشحوم، المصنوعات الأوروبية وغيرها.(443)

كما تجدر الإشارة إلى أن تجارة النعام كانت قطاعا محتكرا في جميع مراحله من طرف اليهود؛ لأنه تابع أكثر من أي قطاع آخر إلى الأسواق الدولية الأوروبية، حيث كان الطلب على ريش النعام في أعلى مستوياته، حيث النفوذ اليهودي والقوة التنافسية اليهودية أقوى بفضل يهود الشتات المنتشرين في كل مكان واقتصاديات السلم الناتجة عن الاحتكار اليهودي لهذه التجارة، مما يجعل أسعارها عند اليهود جد تنافسية، كما كانت مدينة ليفورن

(440) - Charles (André Julien), **"Marseille et la question d'Alger a la veille d'une conquête"** R.Af, V60, Alger, 1919, p17.
(441) -Fernand (Braudel), op.cit, Tome 01, p519.

(442)-وداد بيلامي : المرجع السابق، ص 69.
(443)-أرزقي شويتيام : نهاية الحكم العثماني...، ص ص 55-56.

الإيطالية أبرز مركز لإعادة توزيع ريش النعام القادم من الجزائر، أمّا التجارة الخارجية للصوف فهي أيضا محتكرة من طرف "مقدم" اليهود رسميا مقابل دفعه نسبة 2% للإيالة كحقوق جمركية.[444]

2-2-3- الرسوم الجمركية والضرائب :

لم نكن لنتناول هذا الموضوع بالاهتمام لولا مبالغة بعض الكتاب اليهود، الذين اهتموا باليهودية الجزائرية في حديثهم عن ضغط السلطات العثمانية على اليهود بواسطة الرسوم الجمركية، والضرائب التي كانت تفوق حسب زعمهم أضعاف تلك المفروضة على بقية التجار، وعلى غير اليهود عامة داخل الإيالة.[445]

يذكر فونتير دي بارادي حول الرسوم الجمركية أنها كانت تدفع في حالة إذا ما زادت قيمة البضائع أو المواد التي تم استيرادها عن 400.000 ليرة، فكل البضائع التي تصل إلى القيمة التي ذكرناها سابقا، أو تزيد عليها يتوجب على صاحبها دفع تعريفية جمركية لا تعدى ربع قيمتها إجمالا[446]، وتحدد نسبة الرسوم على الواردات بـ12.5% بالنسبة لكل فئات المجتمع، إلا أن اليهود يحايلون ولا يدفعون إلا 4%، بينما كان الأوربيون والمور الذين لم يمر وقت طويل على تخفيض نسبة الضريبة لديهم من 12.5% إلى 5% يدفعون أكثر منهم بكثير.[447]

بالنسبة للمواد التي تصدر خارج إيالة الجزائر والمتمثلة أساسا في الحبوب، الصوف، ريش النعام، فقد كان لزاما على اليهود دفع 2% كرسم للخروج لقائد اليهود، ولعل هذه الضريبة الملحقة هي التي ساهمت في زيادة نسبة الرسوم التي يدفعها اليهود مقارنة مع غيرهم من المسلمين.

يذكر فوزي سعد الله في كتابه "يهود الجزائر هؤلاء المجهولون" أن التجار اليهود في الإيالة كانوا خاضعين لرسوم استثنائية عنصرية، وهو ما يعبر عنه كل من ريتشارد أيون وبرنارد كوهين بكلمة (Discrimination) تقدر بـ 12% بينما لم تفرض على الأوروبيين في المقابل سوى 5%.[448]

إذ أن الرسوم في العهد العثماني كانت نوعين : الرسوم الخاصة بالأوروبيين، وهي منخفضة على العموم لتشجيع الواردات القادمة من أوروبا والضرورية للإيالة، ورسوم أخرى هي تلك الخاصة بأهل البلاد مهما اختلفت دياناتهم وأصولهم العرقية، بمعني أن نفس الرسوم التي فرضت على اليهود كانت هي نفسها مفروضة على المسلمين

---

[444] - Mahfoud Kaddache, **L'Algérie durant la période Othemane**, OPU, Alger, p221.

[445]- فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص170.

[446] - Venture de Paradis, op.cit, p138.

[447] - Ibid, pp133-138.

[448]- فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص170.

تلك التفاوتات التي كانت تأتي كعقوبات اليهود على أخطائهم وتجاوزاتهم لكنها ظرفية تزول بعد فترة زمنية معينة.[449]

لم تحدد المصادر التاريخية قيمة الرسوم الجمركية بدقة فقد أورد فوزي سعد الله في كتابه نسبا للرسوم الجمركية لبعض المؤرخين يمكننا أن ندرجها في هذا السياق، فالرسم المتعلق بالواردات تتراوح نسبته حسب المصادر من 10% إلى 12.5%، فالسيد فيشر قنصل بريطانيا لدى إيالة الجزائر يؤكد أن اليهود كانوا يدفعون 10% كضرائب على الواردات، وهي القيمة نفسها التي ذكرها كلود مارتين، أما Maurice Eisenbeth فيذكر أن قيمة الرسوم الجمركية كانت 12.5%، لكن ناصر الدين سعيدوني يورد رأيا مغايرا وذلك بترجيح نسبة 12.5% مع إشارته إلى التغيرات الطفيفة التي تطرأ بشكل ظرفي أو تنتجها ديناميكية موازين القوى في البلاد أو على المستوى الدولي والامتيازات الممنوحة من طرف الإيالة.[450]

2-2-4- أهم الشركات اليهودية في إيالة الجزائر :

2-2-4-1- دار إسحاق باروش جاكوب ماشورو(Jacob Machoro et Isaac Barouch Companie)

تعد من أبرز الشركات التجارية اليهودية في إيالة الجزائر، وهي ملك للشريكين "إسحاق باروش" و"جاكوب ماشورو"، المنحدرين من عائلتين غنيتين ومرموقتين في مدينة البندقية. استمر تواجدها أكثر من 28 سنة، وتركزت نشاطات الدار التجارية على تجارة الأسرى إضافة إلى تصدير بعض المواد من الإيالة إلى ليفورن (تمثلت أساسا في الشمع والجلود والصوف)، واستيراد مواد أخرى من الإسكندرية وليفورن، إنجلترا (جلود من أنجلترا، سكر، قطن، ورق، رخام...)، كان لهذه الدار ممثلان في ليفورن وآخر في البندقية.[451]

[449] -Venture de Paradis, op.cit, p133.

[450] - فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص171.

[451] - وداد بيلامي : المرجع السابق، ص77.

2-2-4-2- دار مالكو Malco التجارية وتجارة الأسرى : [452]

السنة	عدد الأسرى	الجهة المستفيدة
1703	شراء أسير واحد.	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
1713	قام بشراء أسيرين بقيمة 1278 فرنك.	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
1714	قام بشراء أسيرين بقيمة 2700 فرنك.	
1715	قام بشراء أسير واحد بقيمة 2400 فرنك.	
1717	قام بشراء أسيرين بقيمة 4308 فرنك.	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
21 جويلية 1722	قام بشراء أسير هولندي بقيمة 350 بياستر وآخر بقيمة 115 بياستر	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
1730	شراء 9 أسرى	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
1734	شراء 6 أسرى	
1735	شراء9 أسرى	بطلب من المؤسسات المختصة في ليفورن
1736	شراء 44 أسير	
1737	شراء 3 أسرى	

2-2-4-3- دار مالكو التجارية ونشاط التصدير والتوريد : [453]

السنة	نوع المواد الموردة والمستوردة وقيمتها	البلد
1695	تلقت الدار شحنات كبيرة من مواد (وهي عبارة عن مواد متنوعة مما يعرف بالكماليات) وتم نقلها مجانا من طرف الربابنة الذين يتمتعون بامتياز نقل المواد مجانا سواء لحسابهم الخاص، أو لحساب أحد معارفهم.	وصلت الشحنة إلى ميناء الجزائر من مدينة تولون الفرنسية

[452] -Haddey, op.cit, pp15-19.
[453] -Ibid, pp15-16.

15 ماي 1695	قام Aron Malco بكراء السفينة المسماة : Antoniest لحمل كميات معتبرة من السكر، الجلود، التبغ، العطور، ريش النعام.	توجهت هذه السفينة من ميناء مدينة الجزائر إلى ميناء مدينة ليفورن.
1733	قام أحد أبناء Aron Malco وهو Ilaou بكراء سفينة من ميناء مدينة الجزائر إلى ميناء مدينة عنابة لجلب كميات معتبرة من الحبوب وقد بلغت قيمة كراء السفينة 300 بسيطة	
4 فيفري 1734	تلقى Jacob Malco كميات معتبرة من الخشب والأمشاط.	من مارسيليا.

وتمتاز هذه الشركات التجارية بعدة خصائص نذكر أهمها :

- الثبات النسبي في القانون الأساسي الذي تبنى عليه الشركة، فعادة ما يغير القانون كل خمس أو عشر سنوات كما تجدد بهذه المناسبة قائمة الشركاء والممثلين(الوكلاء).
- تميزها بطابعها العائلي، فهذه الشركات كثيرا ما تجمع أفراد عائلة واحدة كالابن والأب كشركاء وسنلاحظ فيما يأتي هذا الجانب في حديثنا عن شركة بكري وبوجناح التجارية، حيث كان بوجناح صهرا لبكري، فالمدير العام لهذه الشركات التجارية كان يعين من ضمن العائلة الواحدة، أو من بين أفراد العائلتين المتصاهرتين.
- اعتمادها على التوزع الجغرافي المدروس بدقة، والذي يقلل من الأخطار التي يتوقع أن تتمخض عن تحولات سياسية تؤثر على اليهود، ككتلة في مجتمع إيالة الجزائر العثمانية، وعلى أحوالهم الاجتماعية وهيكلهم، وبالتالي على نشاطهم الاقتصادي.
- علاقة التجار والوسطاء اليهود المنتظمة مع ليفورن وهذه العلاقة غالبا ما كانت تكتسي طابع بين الأصل والفرع.[454]

[454] – وداد بلامي : المرجع السابق، ص 100.

2-2-4-4- شركة بكري وبوشناق :

يمكن اعتبار هذه الشركة تيرموميترا ومؤشرا موضوعيا لقياس مدى التغلغل اليهودي ونفوذه في المؤسسات العليا للبلاد وتأثيره على مجريات الأحداث على مختلف المستويات لأن تطورها لم يكن سوى انعكاسا لتطور السلطة الخفية التي كان يمارسها أصحاب هذه الشركة.[455]

تعتبر العائلتان من بين العائلات اليهودية التي برزت على الصعيدين التجاري والسياسي وحظيت بالجاه والنفوذ الكبيرين في مختلف أنحاء الإيالة وحتى على الصعيد المتوسطي، وللتعرف على الشركة يجدر بنا التعرف على العائلتين لفهم الرابط التي تجمع هذين الطرفين في شركة واحدة تعبر عن أسرة واحدة.

عائلة بكري :

أول ظهور لهذه العائلة كان سنة 1774م، باستقرارها في إيالة الجزائر وشهد إثرها أول ظهور لاسم "جوزيف كوين باكري"، ويورد اسكر أن اسم ميشال باكري المعروف بابن زهوط أو زاقوط الذي يكون رئيس لبيت تجاري بليفون قد فتح محلا له في 1770م بالجزائر[456]، الذي اتسعت وازدهرت أعماله التجارية عندما قام ابنه الأكبر جوزيف كوهين باكري بتأسيس شركة مع ابنه دافيد وإخوته الثلاث : ماردوخي، سلمون، يعقوب في1783م، تحت إشراف الحاخامين سماح دوران ويعقوب شلبي شيكيتو اللذان أشرفا على التأسيس القانوني للشركة وهذا تخطيط لأفراد العائلة المكونة للشركة.[457]

عرفت هذه الشركة العائلية باسم "سلمون كوين باكري وإخوته"[458]، كما سيلمع اسم جوزيف في الأوساط التجارية وهو من أبرز أفراد هذه الأسرة، إذ يتولى في المستقبل رئاسة الطائفة اليهودية، وسينظم إلى هذه الشركة صهر الأسرة بوشناق.[459]

عائلة بوشناق :

وهي من العائلات التي هاجرت من مدينة ليفورن باتجاه الجزائر في 1723م، وكان على رأسها نفتالي بوشناق (الأول)، الذي تمكن بفضل ثروته ومهارته أن يكون على رأس الطائفة اليهودية وتمكن من تحقيق أرباحا من خلال معاملاته التجارية، ويظهر هادي في كتابه تعدد نشاطات ومجالات هذه العائلة، إذ تدخل حتى

---

(455)- فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص193.

(456) -Esquer (G), La prise d'Alger...., p 19 .

(457) - بليل رحمونة : المرجع السابق، ص160.

(458)- فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص194.

(459)- بليل رحمونة : المرجع السابق، ص160.

في بعض الصفقات الخاصة بالأسرى، كما عمل أيضا على تصدير البضائع المختلفة باتجاه ليفورن خاصة وبدرجة أقل نحو مرسيليا (أصواف، أنياب الفيلية، أقمشة قطنية...) [460]

يذكر محمد العربي الزبيري أن أفراد هذه الأسرة قد ذابوا في الجالية اليهودية المحلية ولم تعرف عنها شيئا إلى أن كانت سنة 1782م[461]، أما هادي فيورد أسماء أفراد آخرين لهذه العائلة كإبراهام بوشناق، وابنه دافيد نفتالي بوشناق والذي يظهر اسمه سنة 1740م.[462]

أمّا Plantet فقد ذكر أن أولى العلاقات بين بوشناق والدايات في مجموعة الرسائل التي تبادلها بين الدايات والجزائر[463]، وفي نهاية القرن الثامن عشر يظهر أحد أفراد هذه العائلة يحمل اسم نفتالي بوشناق(الثاني) الملقب ببوجناح، والذي سيرتبط بالباي مصطفي الوزناجي بهدف توطيد نفوذه السياسي وتوسيع نشاطه التجاري عبر مختلف أنحاء الإيالة إذ أن الارتباط الحاسم في المسار الاقتصادي والسياسي لعائلة بوشناق هي عملية المصاهرة مع عائلة بكري.[464]

حول تاريخ إنشاء شركة بكري وبوشناق تشير بعض المصادر أنها تأسست سنة 1797م، إلا أن اتساع نطاق أعمالها التجارية يوحي بأنها ربما تأسست قبل هذا التاريخ أي سنة 1793م وذلك عندما طلب من الشركة تزويد موانئ الجنوب الفرنسي لمدة 5 سنوات، وتمكنت هذه الشركة من فرض نفسها في الكثير من المدن والدول الأوروبية، فقد عينت ممثلين لها، إذ كان سليمان كوين باكري في مدينة ليفورن، جاكوب بمرسيليا وجوزيف بالجزائر، إلى جانب وكلائها في أنحاء الإيالة الذين يقومون بشراء الحبوب.[465]

يقوم نشاط الشركة أساسا على تصدير مختلف المزروعات والمنتوجات الحرفية، وتستورد الخردوات، الأقمشة القطنية والحريرية، إلا أنها كانت ترتكز على التصدير بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الصادرات والمقدرة ب205% مقارنة بالرسوم المفروضة على الواردات، كما أن بقية المجتمع الجزائري كان إقباله على الواردات الأوروبية قليل وإن كان يقتصر على بعض الضروريات. [466]

اعتمدت الشركة على نظام الاحتكار في تصدير الحبوب، حيث استفادت من وكلائها الذين كانوا يجوبون الإيالة لشراء الحبوب بهدف تصديرها إلى الخارج، خاصة قسنطينة منطقة نشاط الوكالة الإفريقية، هذا ما آثار

(460) -Haddey, op.cit, pp 41-42.

(461)- محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية...، ص275.

(462) - Haddey, op.cit, p43.

(463) -Ibid, p131.

(464)- بليل رحمونة : المرجع السابق، ص159.

(465)- محمد إسماعيل العربي : دور اليهود...، ص44.

(466) -Esquer (G), La Prise d'Alger..., pp120-121.

مخاوف هذه الأخيرة التي كانت تحت إشراف القنصل الفرنسي فالير إذ أبدي تخوفه من شركة بكري وبوشناق خصوصا أنه لها علاقات تربطها بقصر الداي. [467]

توسع نفوذ الشركة له علاقة بالمكانة التي حضي بها بوشناق لدى الداي مصطفى باي قسنطينة، الذي فقد ثقة الداي حسن فهرب بعدما تخلى عنه أنصاره ليختبئ بمكان سري تفاديا للحكم بالإعدام الذي كان مهددا به إذ لم يجد بجانبه سوى نفتالي وبوشناق[468]، إذ تدخل هذا الأخير لدى الداي لطلب العفو عن الباي مصطفى وتمكن من الحصول على مطلبه، وعند صدور قرار العفو قدم إليه اليهوديين مبلغا من المال دون ضمان لإصلاح أحواله، وعند تعينه بايا على قسنطينة 1795م اعترف بجميل بوشناق فقربه وعينه مستشارا له، كما فتح جميع الأبواب للشركة اليهودية إلى درجة أنها استحوذت في سنة 1794 على جميع كميات الحبوب والجلود والأصواف والشموع التي دخلت إلى أسواق شرق الإيالة. [469]

وهذا ما جعل القنصل الفرنسي تانفيل "D.Thanville" يقول عن هؤلاء اليهود ولاسيما الأسرة الوحيدة التي كانت تتميز بطموح واسع، وتتمتع بثقة حكام الجزائر، فإنهم شركاء في كل مكان، وامتدت علاقاتهم إلى باريس، ومارسيليا وعنابة، وجنوة، وليفورنة، ومدريد، وكل الموانئ الإسبانية ولندن، ولشبونة وهامبورغ وفيلادلفيا واستولوا على كل تجارة المغرب. [470]

تحدثت العديد من الكتب عن صفقة الجوهرة التي تمت بين الداي واليهودي نفتالي، إذ كلف الداي اليهودي بشراء جوهرة سرماطا مرصعا بالماس ليقدمها هدية لزوجة الداي بمبلغ 300.000 فرنك أي ما يعادل 60.000 بياستر، وبسبب انعدام السيولة عند الداي تم التسديد عينيا إذ يدفع 75000 كيلة من القمح بسعر زهيد فرنكات للكيل الواحد، وقام بوشناق بتصديره إلى فرنسا أثناء الحصار الإنجليزي بسعر 50 فرنك للكيل الواحد؛ أي ما يعادل 3.750.000 فرنك، في حين أن هذه الجوهرة لم تكلف بوشناق سوى 30.000 فرنك. [471]

ويضيف حمدان خوجه أنه تم تصدير في نفس الفترة من وهران 240.000 صاع من القمح، يعادل 10572 قنطار بسعر 6 فرنك للصاع، ومن ميناء عنابة 96 حمولة من القمح. [472]

---

[467] - Ibid, p122.

[468]- فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص195.

[469]- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ...، ص264.

[470] – D.Thainville , **mémoire sur Alger 1809**, pub par G. Esquer, lib champion 2éme éd , Paris, 1927, p168.

[471] – فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص196.

[472] – Hamdane Khodja, op.cit, p 143.

لما نجح بوشناق في اختراق النظام العثماني ومؤسساته السياسية العليا ووطد أقدامه بها، بدأ يطمح إلى توسيع قدرات شركته هو وبكري وتدعيمها داخليا وخارجيا، لذلك فتح جبهة منافسة شديدة سياسية وتجارية مع الشركات الأجنبية والفرنسية بشكل خاص التي كانت لها مواقع هامة في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وعمد إلى بذل كل مجهوده من خلال تأثيره على الداي مصطفى باشا لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإقصاء المنافسين ولو أدى ذلك إلى تورط الجزائر في صراعات ومعارك، وهذا ما تبينه لنا الرسالة التي بعث بها أحد عملاء الجزائر في أوروبا إلى الباشا حول نشاط يعقوب بكري في أوروبا، وعرض تسوية بعض المسائل التجارية بين الجزائر وفرنسا وإسبانيا وسردينيا.[*] وكانت معظم قرارات الداي الاقتصادية والسياسية تسير في هذا الاتجاه سواء عن وعي أو عن جهل أو عن تواطؤ، هذا ما أدى إلى وقوع الجزائر في قبضة مجموعة صغيرة من اليهود الاحتكاريين، وهو ما أكدته النزاعات والخلافات الجزائرية-الفرنسية بشكل خاص منذ 1798م، وحتى قبل ذلك.[473]

إن عودة الوزناجي بايا على الشرق كان إعلان لضرب المصالح الفرنسية، حيث منعت الشركة الفرنسية المختصة في تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا والمعروفة باسم (الوكالة الإفريقية الفرنسية)، وعرقل نشاطها مما أدى إلى إنهاكها ومن ثم انسحابها.

لم تكن الوكالة الإفريقية الفرنسية، أو كما سميت عند إنشائها بـ "الشركة الملكية الإفريقية" شبكة من العلاقات والإمكانيات المالية التي كانت تمتلكها الشركة اليهودية في الجزائر، وفي فرنسا أيضا، كما أن انتهاج اليهوديان لمنافسة الوكالة الإفريقية الفرنسية ودفعها نحو الإفلاس، هذا بغض النظر عن الوسائل اللاأخلاقية وغير القانونية.

أنشأت الشركة الملكية الإفريقية سنة 1744م وبقيت ناجحة حتى اندلاع الثورة الفرنسية وتوقفت عن النشاط إثر قرار أصدرته لجنة الخلاص العام، ظهرت مكانها الوكالة الإفريقية الفرنسية التي وجدت نفسها أمام صعوبات مالية وعراقيل كثيرة تتمثل في ضغط سياسي يهودي كبير بفرنسا بواسطة رشوة بعض الشخصيات الكبيرة كوزير الخارجية "Talleyrand" هذا الأخير الذي أعد تقريرا إلى مبعوث الباب العالي حول الخلاف بين الجزائر وفرنسا.[474]

رغم الرأسمال الكبير من التجارب ومن المعرفة العريقة بخصوصيات وقواعد النشاط التجاري في الجزائر الذي كانت تمتلكه الشركات الفرنسية، ورغم المستوى والسمعة الكبيرتين كشركات كبرى تنتمي إلى دولة عظمى الذين اكتسبتهما دوليا... لم تتمكن من الصمود، لا هي ولا الشركات البريطانية في وجه النفوذ والتوسع المتزايد ليهود

[*] للاطلاع على نص الرسالة ينظر ملحق رقم (12)، ص169.

[473] - فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص197.

[474] - دفتر خط همايون، الملف 5746، العلبة 22، التاريخ 1217هـ، حول هذا التقرير أنظر ملحق رقم (13)، ص ص 170-171-172.

ليفورن وشركاتهم في الجزائر خاصة شركة بكري وبوشناق التي كانت شركة منافسة قوية وتتمتع بسند سياسي صلب، وذلك منذ العشرية الأخيرة من القرن 18م.[475]

ارتبط تاريخ الشركة اليهودية بمسألة ديون بكري وبوشناق على الخزينة الفرنسية بالموقف الذي تبنته الحكومة الجزائرية اتجاه فرنسا التي مرت بظروف صعبة مابين 1793-1795م[476]، والمتمثلة في التحالف الأوروبي ضد فرنسا لإخماد ثورتها التي ساند فيها الداي حسن باشا وأعرب عن ذلك من خلال رسالة وجهها محافظ العلاقات في منتصف أكتوبر 1794م : "لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا، المواد المعاشية والخيول الجيدة هي منتوجاتنا، فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة، نحن على استعداد بأن يمدكم بالحبوب والمواد المعاشية"[477]

تشير العديد من الوثائق والدراسات التاريخية حول تنامي قوة شركة بكري وبوشناق، فجمال قنان يذكر في هذا الصدد : " إن يعقوب باكري استقبل في ميناء مرسيليا 33 سفينة شحنت لحسابه سنة 1795م و34 سفينة في 1796م..." [478]

تشير بليل رحمونة إلى جملة من العوامل التي ساهمت في إبراز هذه الشركة الأخطبوط التي امتدت أذرعتها في الحوض المتوسطي ولاسيما في المثلث الذهبي (ليفورن، مرسيليا، الجزائر) :

- علاقة بوشناق نفتالي بالباي الوزناجي ودوره في إعادته إلى منصب الباي ووصوله إلى منصب الداي في 1798م، إلى جانب حظوته لدى الداي حسن باعتباره أحد مستشاريه.
- الاحتكارات التي سيطرت عليها الشركة.
- التحولات الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الحروب النابوليونية.
- التخلص من دور الوكالة الوطنية في الوساطة للتصدير نحو فرنسا. [479]

ثالثا– دور اليهود في زعزعة اقتصاد الجزائر:

إن التطور الذي عرفه نشاط اليهود وارتباطهم بالأسواق الخارجية، وانتشارهم في أهم المدن التجارية في حوض البحر المتوسط والاستفادة من علاقتهم ببعض الحكام بفرض تسهيل معاملاتهم المالية والتجارية التي حصدوا من ورائهم أرباحا خيالية، فاقت أرباح الشركات والبيوت التجارية الأوروبية، إن ذلك ألحق أضرارا بالغة

[475] – فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص199.
[476] – نفسه ، ص197.
[477] - Plantet (E), op.cit, p443.
[478] – جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية...، ص197.
[479] – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص164.

بالتجارة الخارجية فقد تم الاستحواذ على مقاليد التجارة حتى أضحوا يمثلون الإيالة الجزائرية في أسواق أوروبا[480] إذ في شهر ماي 1797 أرسل الداي حسان إلى حكومة المديرية التنفيذية يطلب فيه حسن معاملة رعاياه وهم كل من بكري وسيمون أبو قية، وهناك جملة من العوامل ساعدت اليهود على زعزعة الاقتصاد الجزائري واحتكار التجارة الخارجية للإيالة :

1 – أسلوبهم التجاري في المعاملات المالية، واستعمالهم لنظام الكمبيالة الذي يتبادلون بموجبه السلع مع البيوت التجارية في أوروبا.

2 – دور الوساطة التجارية كأسلوب تجاري يهودي بين الجزائر والدول الأوروبية التي حققت لهم أرباحا خيالية حتى في مجال تصريف غنائم القرصنة.[481]

3 – الحاجة إلى الأموال اليهودية لدفع مرتبات الإنكشارية أو الكراغلة، إذ كانوا يقرضون الأموال مقابل الحصول على الامتيازات والاحتكارات لصالحهم على حساب الطبقة المحلية

4 – احتكار عمليات التصدير إلى مرسيليا وليفورن ما بين 1807-1817 بعد فقدان فرنسا لامتيازاتها وتسليمها إلى انجلترا في 1 جانفي 1807.[482]

5 – استغلالهم لعلاقتهم الخاصة مع الدايات والبايات الذين منحوهم تلك الأفضليات والتسهيلات.

كما مارس اليهود التجارة بجميع أنواعها من البيع بالتجول إلى التجارة الخارجية مرورا بالسمسرة، ولعبوا دورا هاما كوسطاء في بيع الأرقاء والغنائم البحرية، وإلى جانب ذلك احتكر اليهود الصيرفة، وصياغة الذهب والفضة، وكان سك النقود وتبييضها من بين الأعمال التي كانت مقصورة عليهم. كما مارسوا عدّة نشاطات حرفية أخرى مثل الخياطة، والقزازة، والزجاجة، وبوجه خاص العطارة، حيث وجد سوق العطارين اليهود.[483]

فالتجار اليهود الليفورنيون الكبار والمستغلون للوكالات القائمة على الساحل، وكذا التجار من مرسيليا وجنوة ومن انكلترا، طوروا أنشطتهم التجارية بالرأس الأسود وطبرقة والقالة وعنابة، وأنه من الرأس الأسود كانت القبائل تبيع مباشرة بضائعها، متجنبة بذلك نفوذ القوات المحلية عليها، وهو الأمر الذي مكنها من أن تقتني من هذه الوكالات البضائع التي تحتاجها ولا تجدها بصعوبة خارج هذا الإطار، وطبق هذا النظام الإداري نتيجة

---

(480) -Plantet (E), op.cit, p462.

(481) – إسماعيل العربي : دور اليهود...، ص 49.

(482) – بليل رحمونة : المرجع السابق، ص 150.

(483) – عائشة غطاس : **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م- مقاربة اجتماعية، اقتصادية**، دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 303..

ما اكتسبته القبائل من مرابح هامة لبيع بضائعها لتلك الوكالات مقابل عملة أوروبية بالريال الإسباني الذي كانت تفضله عن بقية العملات الأوروبية الأخرى.

ارتكز النشاط الاقتصادي لليهود على الحرف والمهن ذات الأرباح والتأثيرات السلبية على اقتصاد إيالة الجزائر، إذ أن قيامهم بالدور المصرفي في غياب نظام بنكي والسيطرة على الأسواق العالمية، فقد تعاملوا مع الجزائريين بالربا[484]، فتلك القروض والضمانات كانت بفوائد خيالية إلى أن أصبحوا من كبار الأثرياء، فقد تميزوا ببراعتهم في هذا التخصص حتى أن جميع أنواع التبادل التجاري المحتكرة أصبحت بين أيديهم إلى جانب معرفتهم بأحوال وأساليب الاقتصاد الجزائري بسبب نفوذهم في شؤون البلاد ولاسيما في عهد مصطفي باشا، إذ حصلوا على كثير من الامتيازات، كما تحصلوا على نوع من التسلط السياسي وانتهاج طرق ملتوية في التهرب من الالتزامات الجمركية بالاشتراك مع التجار الأجانب أو التنكر لأصلهم، واستعارة أسماء تجار فرنسيين[485] للاستفادة من تخفيض نسب الرسوم الجمركية التي يحظي بها الأوربيون، وبعد مقتل مصطفى باشا سنة 1805 ضعف نفوذ اليهود السياسي إلا أن التجارة الرسمية بقيت بيدهم.[486]

[484] - Picard (E), **La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830**, collection de centenaire d'Alger, Paris, p36.

[485] - بليل رحمونة : المرجع السابق، ص ص150-151.

[486] – علي خلاصي : **قصبة مدينة الجزائر**، ج1، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص33.

خلاصة

ومن خلال لما سبق يظهر لنا طبيعة المواد المتبادلة بين إيالة الجزائر والممالك الأوروبية اكست طابع التخصص والتقسيم ، حيث تمون إيالة الجزائر الأسواق الأوروبية بكل ما هو خام (مرجان ،أصواف ، شمع......) ، في حين تختص الممالك الأوروبية في تصدير مواد مصنعة بمفهومها في تلك الفترة.

كما أن قلة الواردات على تنوعها مقارنة بالصادرات تدل على أن أسواق الإيالة لم تغزى بالمنتوجات الأوروبية والتي لم تعرف رواجا كبيرا لدى مختلف الطبقات وحصرت في طبقة معينة ، ويعود ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية ولدور الصناعة المحلية التي كانت تلبي الإحتياجات الداخلية التي تراعي الكمية والنوعية والأسعار .

إن زيادة الطلب على قمح الجزائر يعزي إلى أغراض سياسية واقتصادية وظهور القمح كمحور أساسي للعلاقات التجارية بالأخص مع نهاية القرن الثامن والتاسع عشر ميلاديين وذلك بسبب التحولات التي شهدتها أوروبا ، واستمرار الإيالة كطرف في الحركة التجارية المتوسطية رغم تحول الطرق التجارية العالمية لصالح القوى الأوروبية.

كما أن معرفة اليهود بالمعاملات التجارية المتوسطية وذلك بحكم معرفتهم باللغات والعملة....، سمحت لهم باحتلال مكانة هامة في الجزائر والممالك الأوروبية ، ويظهر استغلالهم للظرفية السياسية وتعاملهم المباشر مع الممالك الأوروبية ، فالتنامي المتزايد للشركات اليهودية خصوصا شركة بكري وبوشناق والتي تمكنت من التوغل داخل الجهاز السياسي للإيالة ومن ثمة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية كيفما شاؤوا خصوصا بعدما تمكنوا من وضع تحت جناحها الكثير من الشخصيات أمثال : الداي حسن ، ومصطفي.....، وصمدت هذه الشركات في وجه المنافسة الأوروبية وذلك من خلال تواجدهم في كل المراكز التجارية للإيالة ، وعملوا كوكلاء تجاريين للدايات والبايات واحتكارهم للكثير من الصفقات.

خاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات نجملها فيما يلي :

– شكل البحر الأبيض المتوسط نقطة الصراع بين شعوب الضفتين فهدفت كل شعوب الحوض الغربي للمتوسط ملامسة سواحله والعيش على المناطق المتاخمة له والاستفادة من أهميته الجغرافية والتجارية ، كما شكل البحر المتوسط أيضا منطقة صراع ديني بين الإسلام والنصرانية، وكان هذا العامل محرك أساسي لهذا الصراع ، فقد أظهرت الكنيسة تأثيرها المعنوي والمادي في توجيه موازين القوى إلى جانب المنافسات التجارية ، واكتشاف الطرق البحرية ذات الأبعاد الإستراتيجية ، إذ اكتسب البحر المتوسط أهمية كونه أيضا طريقا عالمية للتجارة والعبور الدوليين ، بين أجزاء العالم في العصر القديم والوسيط ، وبين شعوب العالم في العصر الحديث والمعاصر.

– كان للبحرية الجزائرية في الفترة الأخيرة من عهد الدايات الفضل في كون الجزائر دولة مستقلة ، ويظهر ذلك في المعاهدات التي كانت تعقدها مع الدول الأخرى بمحض إرادتها ودون حتى العودة إلى الباب العالي ، بل كانت ترفض حتى المعاهدات التي يعقدها الباب العالي ويحاول أن يلزمها بتطبيقها.

– غلب على البحرية الجزائرية الطابع العسكري ، بينما نجد أن دورها الإقتصادي انحصر في الغنائم والأسرى والإتاوات ، وهذا دليل على الإعتماد على عائدات القرصنة دون الإهتمام بتشكيل أسطول بحري تجاري.

– كما أن القرصنة كمصطلح لها دلالتها وتختلف تفاسيرها باختلاف الإيديولوجيات والأهداف ورست على ثلاث مفاهيم هامة ، فهي حرب القرصنة وهي اللصوصية وهي القورصو ، لكن لكل مفهوم دلالته وأبعاده ، فالجزائر تبنت حرب القرصنة بإعتبارها حربا معترف بها دوليا ويقرها الطرفان الإسلامي والمسيحي.

– إن الصراع القائم في الحوض الغربي للمتوسط كان نتيجة النشاط البحري للأمم المتاخمة لضفافه ، وكان هدف كل أمة التسيد والتزعم حفاظا على مصالحها التجارية وتأمين خطوط النقل البحري لتجارتها خارج أوطانها ، ولما كانت البحرية الجزائرية قادرة على فرض وجودها تسببت في خسائر فادحة لشعوب أوروبا تجاريا ، مما دفع بدول وممالك أوروبا إلى التودد لحكام إيالة الجزائر من أجل إبرام معاهدات واتفاقيات سلام في بعض الأحيان ، ولما أضرت بها هذه المعاهدات لجأت لكسر شوكتها عن طريق الحملات والتحالفات ضدها.

– ارتباط العمل البحري ارتباطا وثيقا بالتجارة لما توفره هذه الأخيرة من غنائم تغذي السوق الداخلية وتبحث عن تجار لتصريفها نحو الأسواق الأوروبية ، ولم يقتصر الأمر على البضائع بل حتى على الأسرى الذين شكلوا بضاعة رابحة ، إضافة إلى أن عملية افتداء الأسرى كانت تمثل إحدى القنوات لحركة رأس المال وانتقاله من الضفة الشمالية إلى الجنوبية للمتوسط.

– أثرت مجموعة من العوامل على إقتصاد الإيالة وتجارتها الخارجية ، ورغم سلبيتها إلا أنه هناك استمرارية للمبادلات التجارية مع الخارج ، حتى بعد تعرض الإيالة إلى تحرشات القوى الأوروبية وانهيار أسطولها الذي أدى إلى تقلص مداخيل الخزينة دون البحث عن موارد بديلة.

– وما دامت الأحوال المالية والإقتصادية على النحو الذي وصفناه ، فإنه يحق لنا أن نتسائل على طبيعة الإقتصاد الجزائري وبالخصوص تعامل الحكام مع الأنظمة المالية وفي هذا الصدد نميل إلى القول بأن الإيالة الجزائرية كانت في الثلاثين سنة التي سبقت الإحتلال ما قبل الراسمالية المتميز بقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضا محسوسا ، وبقاء أموال كثيرة مجمدة في الخزينة ، أو محفوظة عند أصحاب الثروات مع التركيز على استخلاص الضرائب وإعطاء أهمية للإتاوات والغنائم البحرية.

– تظافرت عدة عوامل أسهمت في ضعف البحرية الجزائرية ، من أهمها الإمتيازات التي منحتها الجزائر للدول والممالك الأوروبية بموجب المعاهدات المنعقدة معها ، والحملات الأوروبية المتكررة التي ساهمت في تحطم قطع الأسطول ، بالإضافة إلة التطور الصناعي الذي وصلت إليه الدول الأوروبية ، في حين بقيت الجزائر محافظة على صناعتها القديمة دون مواكبة التطور.

– بدأت البحرية الجزائرية تعرف تراجعا متدرج بوتيرة بطيئة نحو التقهقر ، وساهم في هذا الضعف عدة عوامل ، منها ما كان انعكاسا لأحداث سياسية عرفتها الجزائر نتيجة عدم استقرار نظام الحكم طيلة القرن السابع عشر والثامن عشر ، والتي عرفت ثلاث أنظمة حكم طيلة قرن واحد ، مما أثرها على استقرارها بشكل عام والنشاط البحري بشكل خاص.

– كما يتبين لنا أن اليهود رغم انتمائاتهم الطائفية أن نشاطهم الإقتصادي ارتكز على الحرف والنشاطات المربحة والمدرة للاموال والإشتغال في القطاعات الحساسة ، فكانوا صائغين ومحتسبين وسماسرة.

– معرفة اليهود باللغات وشؤون العملات والمعاملات التجارية المتوسطية سمحت لهم باحتلال مكانة هامة في الجزائر والموانئ المتوسطية الأخرى ، كما أن صمودهم في وجه المنافسة الأوروبية سواءا الفرنسية او البريطانية وحتي الإسبانية ويتجلى ذلك من خلال تواجدهم في كل المراكز التجارية للإيالة والقيام بوظيفة الوكيل التجاري للدايات واحتكارهم للكثير من الصفقات التجارية.

– وفي الختام يجدر بنا أن نسجل أن الإقتصاد الجزائري أثناء العهد العثماني عرف ازدهارا ملحوضا في القرنين السادس عشر و السابع عشر ، وتقهقرا ملموسا ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر ، وانتهي إلى حالة من الضعف والجمود أدت إلى انهيار النظام السياسي للدولة الجزائرية في أول صدام حقيقي لها مع قوة اوروبية سنة 1830م.

وبهذه الإستنتاجات نكون قد حاولنا الإجابة على مجمل التساؤلات التي طرحناها في بداية بحثنا ولو بشكل جزئي ، إلا أنه هناك جوانب أخرى للموضوع تحتاج إلى دراسة وتعمق من طرف الباحثين ، والذين سيكون لهم الفضل في إزالة الغموض عنها عن طريق ربط الدراسات التاريخية بالدلائل التاريخية.

الملاحق

1- خريطة مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر.

2- خريطة توضح أهم الحملات الأوروبية على الجزائر.

3- قائمة الحكام الذين تعاقبوا على حكم إيالة الجزائر خلال القرنين 17-18م.

4- رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل وحكام مدينة مرسيليا ، الجزائر 9 فبراير 1661.

5- معاهدة سلم بين إيالة الجزائر وإمارة هامبورغ 21 فبراير 1751م.

6- معاهدة سلم وتجارة في 05 أفريل سنة 1726م ، بين الداي "محمد كور عبدي" و الملك السويدي "فريدريك الأول".

7- رخصة مرور مسلمة من محمد بن عثمان إلى مبعوث البابا إيمانويل ، حتي لا يعترض القراصنة طريقه خلال عودته إلى إسبانيا ، ومعه الأسرى الذين تم افتدائهم بالجزائر.

8- نشرة دعائية خاصة لجمع الأموال الموجهة لمفـاداة الأسرى ، والتي تتم في بانتواز(Pantoise) وفيكسان الفرنسي(le Vexin Français).

9- جدول العملات الأجنبية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.

10- جدول العملات الإسلامية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.

11- قائمة لأهم الصادرات والواردات بين الجزائر وأسواق الدول الأوروبية.

12- رسالة من أحد عملاء الجزائر في أوروبا إلى الباشا، دون تاريخ، حول نشاط يعقوب بكري في أوروبا، وفيها عرض تسوية بعض المسائل التجارية بين الجزائر وبين فرنسا وإسبانيا وسردينيا

13- تقرير وزير الخارجية الفرنسي تاليران إلى مبعوث الباب العالي، حول الخلاف بين الجزائر وفرنسا بسبب هجوم الجزائريين على بعض التجار الفرنسيين، وأيضا بسبب مسألة الديون.

ملحق رقم : 01

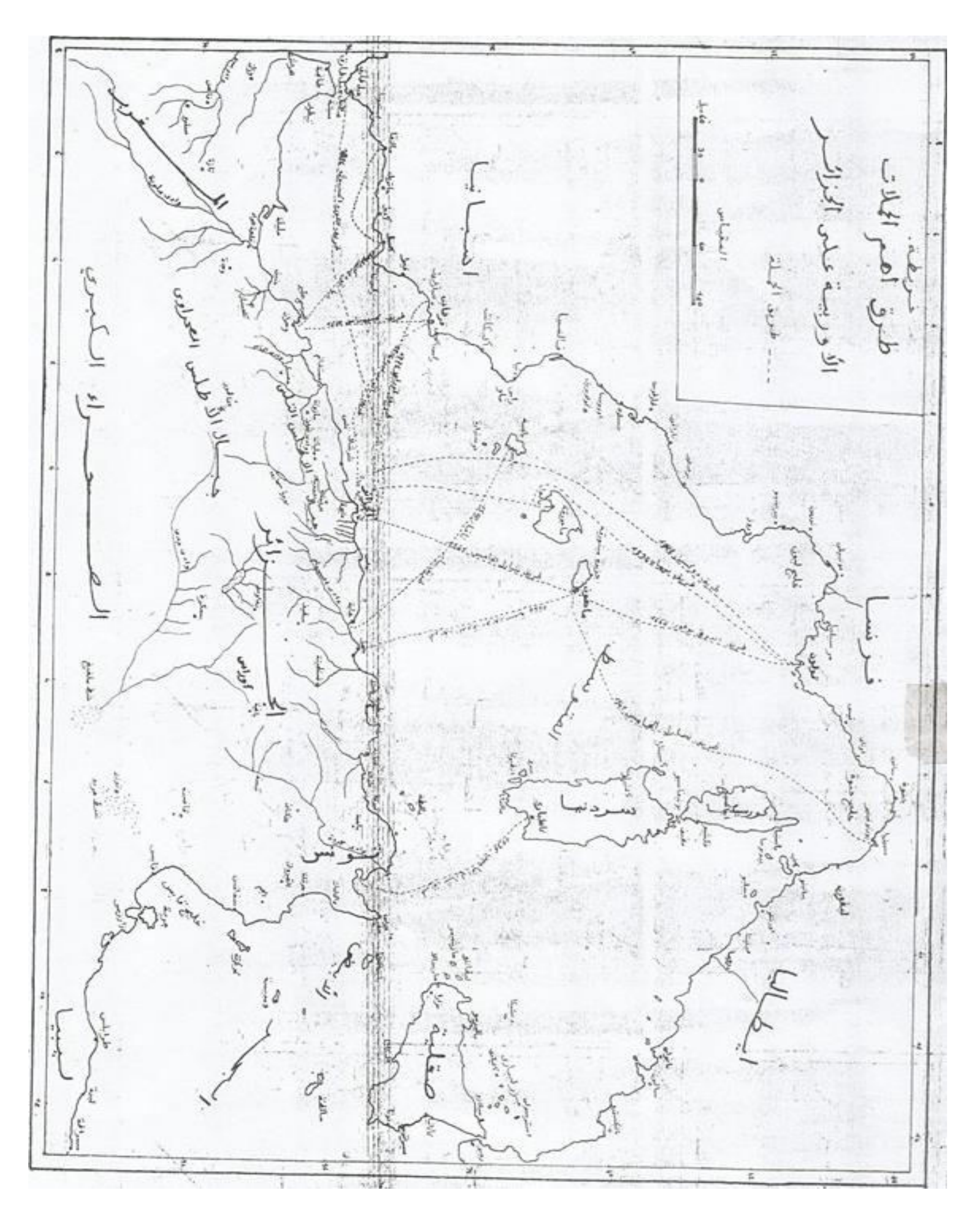
خريطة مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر[1]

[1] – أبو القاسم سعد الله : أضواء تاريخية...، ص 511.



ملحق رقم : 02

خريطة توضح أهم الحملات الأوروبية على الجزائر[2]



(2) – عبد القادر نور الدين: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي** دار الحضارة ، الجزائر ، 2006،ص85.

ملحق رقم : 03

قائمة الحكام الذين تعاقبوا على حكم إيالة الجزائر خلال القرنين 17-18م(3)

نوع نظام الحكم	الباشـــوات	
اسم الباشا	مدّة الحكم	ملاحظة
سليمان باشا	1599-1602م	
قوصة محمد باشا	1602-1603م	
خضر باشا	1603-1605م	للمرة الثانية
قوصة مصطفي باشا	1605-1607م	
رضوان باشا	1607-1610م	
قوصة مصطفي باشا	1610-1613م	للمرة الثانية
الشيخ حسين باشا	1613-1616م	
قوصة مصطفي باشا	1616م	للمرة الثانية
سليمان قطانيالي	1617م	
الشيخ حسين باشا	1617-1618م	للمرة الثانية
خوجة شرف باشا	1618-1619م	
خضر باشا	1619-1622م	للمرة الرابعة
مصطفي قورصو		
حسين بن إلياس	1622-1624م	فترة اضطراب
مراد باشا		
إبراهيم باشا		
خسرو باشا	1624-1627م	
حسين باشا	1627-1630م	
يونس باشا	1630-1633م	فترة اضطراب
حسين باشا	1633م	
أبو جمال يوسف باشا	1633-1636م	
أبو الحسن علي باشا	1636-1638م	
الشيخ حسين باشا	1638-1640م	للمرة الثالثة
أبو جمال يوسف باشا	1640-1642م	للمرة الثانية
محمد بورصالي باشا	1642-1644م	
علي باشا (بتشين)	1644م	
أحمد علي دوغانجي	1644-1645	
محمد بورصالي باشا	1645-1647م	للمرة الثانية
أبو جمال يوسف باشا	1647-1650م	للمرة الثالثة
مراد باشا الأعجمي(عجمان)	1650م	
بوشناق محمد باشا	1650-1652م	
طوبال محرم	1652م	

(3) _



الحاج أحمد طوشان	1654-1652م	
عبد الله بلكباشي	1655-1654م	بالنيابة
إبراهيم باشا	1656-1655م	
الحاج أحمد طوشان	1657-1656م	للمرة الثانية
	1658-1م	للمرة الثانية
	1661-1م	تولى في فترة عمت فيها الإضطرابات ، ولم يعترف بسلطته الآغاوات المتحكمين في الديوان ، فاضطر إلى العودة إلى إستانبول.
	الآغـاوات	
خليل آغا	1660-1659م	
رمضان آغا	1661-1660م	
شعبان آغا	1665-1661م	
حاجي علي آغا	1671-1665م	
	الـدايات	
الداي حاجي محمد	1682-1671م	
الداي بابا حسن	1683-1682م	
الداي حاجي حسين ميزومورتو	1688-1683م	منح لقب باي لاباي سنة 1684م
الداي حاجي شعبان	1695-1688م	
الداي حاجي أحمد	1698-1695م	عين على عهده في منصب باي لارباي كل من عبد الله محمد بن درويش وعلي باشا(1696م)
الداي حسن شاوش	1699م	
الداي حاجي مصطفي	1705-1699م	
الداي حسن خوجة(أو حسين)	1707-1705م	
الداي محمد بكداش	1710-1707م	
الداي دالي إبراهيم	1710	
الداي على شاوش(المعروف بأوزن علي الدولاتلي)	1717-1710م	رفض استقبال الباشا إبراهيم ، وأعطى لنفسه لقب الباشا(1711م)
الداي محمد أفندي ابن حسن	1723-1717م	
الداي كور عبدي(الأعور)	1731-1723م	
الداي إبراهيم بن محمد	1745-1731م	
الداي كوجشوك إبراهيم(الصغير)	1748-1745م	
الداي محمد بن بكير باشا	1754-1748م	
الداي بابا علي النقسيس(بوصبع)	1766-1754م	
الداي محمد بن عثمان باشا	1791-1766م	
الداي بابا حسن باشا	1798-1791م	

ملحق رقم : 04

رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل وحكام مدينة مرسيليا ، الجزائر 9 فبراير 1661[5]

باشا الجزائر،
إلى السادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا

الجزائر، 9 فبراير 1661

سادتي،

الرغبة الكبيرة التي لدينا لإحلال من الآن الوفاق الحسن الذي كان لنا من زمان معكم فيما يخصّ التجارة، جعلنا نتّخذ قرار إعلامكم بذلك في هذه الرسالة التي وددنا أن نكاتبكم بها، و التي عبرها نؤكّد لكم أنّ جميع الفرنسيّين، و بوجه خاصّ الذين لهم نيّة الإتجار معنا، سيكونون دائمًا مرّحب بهم و سيستقبلون جيّدًا في الموانئ و المواقع التابعة لسلطتنا. نعد بهذه الرسالة أنّه لن يسبّب لهم أي كدر أو مهانة مهما يكن السبب أو الظرف، بل على العكس [سنمنحهم] كلّ العون، الرعاية و المساعدة، و أنّه يمكنهم المجيء بكلّ أمان، سواء للتجارة أو للنخاسة، و أنّه ستحفظ لهم حرمة لا تنتهك، كما نأمر بذلك أولئك الذين نقيمهم في قيادات المواقع المذكورة ؛ و للتأكيد على ذلك، و ضعنا و ختمنا هذه الرسالة بأختامنا المعتادة.

(ختم)

باشا الجزائر

[5] – Plantet (E) , Correspondance des days ..., T1 , P57.

ملحق رقم : 05

معاهدة سلم بين إيالة الجزائر وإمارة هامبورغ 21 فبراير 1751م(6)

Friedenstractat, welcher im Jahre 1751 zwischen der Republik Algier und der Stadt Hamburg errichtet worden ist. Auf Befehl eines Hochedlen Raths publiciret den 15. Sept. 1751.

1751 22 Febr.

[Impr. 4to. Gedruckt bey König E. Hochedlen und Hochweisen Raths Buchdrucker. *)]

Im Jahre 1164. am 26sten des Monaths Rebbiul Ewel, welches mit dem 22sten Februarii 1751 übereinkömmt, ist zwischen dem Durchlauchtigen Mehemet Pacha Dey, dem

*) Ce traité n'a point sorti d'effet, le Roi d'Espagne s'en étant tellement irrité, qu'il defendit tout commerce de la ville de Hambourg avec ses états par un décret daté du 19 Octobre 1751. et publié le 25 du même mois, portant en substance: "Que quoique la ville de Hambourg retire de grands avantages du commerce qu'elle fait avec l'Espagne, et qu'elle aurait dû par cette raison, eviter tout ce qui auroit pu exciter le mécontentement du Roi à son egard, cette ville n'a pas laissé de conclure depuis peu un Traité de commerce avec l'Empereur de Maroc et le Dey d'Alger, qui sont ennemis hereditaires de la Couronne d'Espagne. Qu'ainsi S. M. a jugé à propos d'interdire, dans son Royaume le commerce de la même ville et des sujets à elle appartenants, qu'en consequence de cette resolution, aucun vaisseau Hambourgeois ne sera admis dans les Ports de ce royaume, après l'expiration de 30 jours, que toutes les marchandises de Hambourg, qui après l'expiration de trois mois, se trouveront encore dans ce royaume, seront saisies et confisquées; qu'en outre, la volonté du Roi est, que tous les Consuls, marchands et sujets Hambourgeois, qui sont actuellement dans son royaume aient à s'en retirer dans la même espace de trois mois, que S. M. leur accorde pour mettre ordre à leurs affaires."

Ce n'est qu'après l'intercession de puissances étrangères surtout de la Cour de Vienne et de celle de Versailles, et après

Supplem. T. II.

ملحق رقم : 06

معاهدة سلم وتجارة في 05 أفريل سنة 1726م ، بين الداي "محمد كور عبدي" و الملك السويدي "فريدريك الأول"(7)

år 1727, den 8 Mart. bestående uti 13 Articlar, hwaribland den 8:de innehåller, at en Consul skal utnämnas och uti Algier etableras, hwilken skal hafwa förträdet för alla der warande; Men til dato har ingen å berörda Keisares wägnar dit kommit. Porten har wäl sedermera, för de Keiserligas skul, sökt bringa Deyen til Raison, men han låter sig nu mera ingen ting påtwinga, (pag. 313. 314.) så at hwad åfwen sielfwa fredsslutet angår, äro många som twifla, om det någonsin blifwit träffat, och i den händelsen, at det skedt allenast til at behaga Keisaren, men at det aldrig lärer komma til någon werkställighet. (pag. 312 och 343.)

6. Med Swerje.

Anteligen är ock en freds- och handels Tractat uprättad emellan Kronan Swerje, under den Stormäctigsta, wår nu warande Allernådigsta, Konung FRIEDRICS milda Regering, och Deyen Abdi Bascha Ibrahim (pag. 321) samt Agan och Gouverneurer af Staden och Riket Algier, hwilken der sammastädes blef afhandlad och teknad den [illegible] April 1729, igenom Vice Amiralen, då warande Schoutbynacht och Ministre Plenipotentiare, Wälborne Herr Jean von Utfall.

Denna Tractat, bestående uti 22 Puncter, dem jag härhos, Läsaren til tienst, bifogar, lyda, efter det genom trycket utkomna Exemplaret, sålunda;

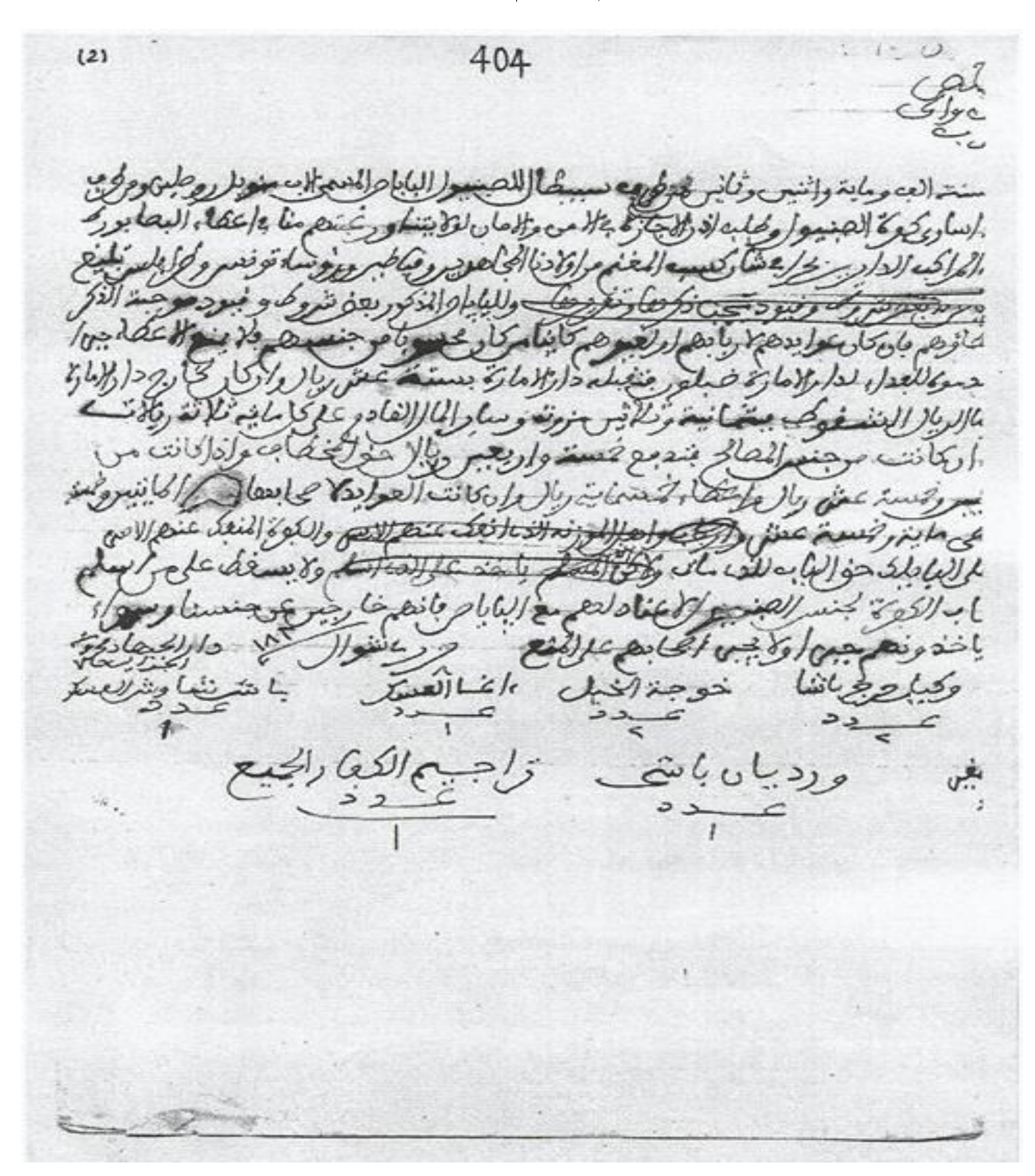
I.

Först är beslutit, at ifrån thenne Dagen och hädanefter i alla tider skal wara en beständig frid och wänskap emellan Then Stormäktigsta Konung och Herre, Konung FRIEDRICH Then Förste, Sweriges, Göthes och Wändes Konung etc. etc. etc. å ena, och The Höga och Stora Her-

(7) _ .

ملحق رقم : 07

رخصة مرور مسلمة من محمد بن عثمان إلى مبعوث البابا إيمانويل ، حتي لا يعترض القراصنة طريقه خلال عودته إلى إسبانيا ، ومعه الأسرى الذين تم افتدائهم بالجزائر (ب) المكتبة الوطنية 404/3190



404

ملحق رقم : 08

نشرة دعائية خاصة لجمع الأموال الموجهة لمفاداة الأسرى ، والتي تتم في بانتواز(Pantoise) وفيكسان الفرنسي(le Vexin Français)[8]

[8] – A.Berbrugger: **Voies et moyens du rachat des captifs chrétiens dans les états barbaresques,** in R.Af, V11, 1867, p330.

نشرة دعائية خاصة لجمع الأموال الموجهة لمفاداة الأسرى، والتي تتم في بانتواز(Pantoise) وفيكسان الفرنسي(le Vexin Français)[1]

«نحن بيرتراند باتي ست روني غيسكلان (Bertrand Baptiste René Guesclin) قس مستشار، مرشد تابع للملك، عميد كلية انديليس (Andélys)، ممثل عام للسيد كلي الرفعة، جلي الاحترام أسقف روين(Rouen)، كبير أساقفة نورماندي، والقاضي الأسقفي لبانتواز وفيكسان الفرنسي، وبعد رؤية الرسائل الواردة من طرف جلالته الملك، والتي تؤكد ما ورد في رسائل سابقيه من الملوك، لتنظيم الثالوث الأقدس، الذي سيذهب أعضاؤه إلى بلاد المغرب لمفاداة إخواننا، الذين وقعوا في الأسر والعبودية، أين يحيون حياة محفوفة بالمخاطر بفعل قسوة المغاربة ونحن نسمح بإصدار هذه الرسائل، التي تسمح بجمع الأموال بأن تقوم بذلك داخل المملكة من أجل مفاداة الأسرى، ونرخّص القيام بجمع الأموال في مدينتي بانتواز وفيكسان الفرنسي، بعد أن رجونا السادة الكهان ليقوموا بحث المؤمنين من خلال الموعظة، التي تقام يوم الأحد على إعطاء الصدقات، التي تسلم بعد ذلك إلى السادة العمداء الريفيين في مقاطعاتهم، والذين سيلمونها بعد ذلك إلى السيد دي اوفري (d'Auvray) كاتبنا لتقدم بعد ذلك إلى الأب المحترم جاك دوفو(Jacque Duvaux) القس التابع للتنظيم المذكور المكلف بتحصيل هذه الأموال.

كتبت في بانتواز، ومن توقيع السيد الأسقف، في يوم8مارس1731م».

ب.دي غيسكلان.

الوكيل العام والقاضي الأسقفي

من طرف السيد الوكيل الكبير دي اوفري

ملحق رقم : 09

العملات الأجنبية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[9]

[9]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص201-202.

	نوع النقود المستعملة	قيمتها
النقود الإسبانية	الدبلون الفضي الدور الإسباني القرش الإسباني الدولار الإسباني(قرش إشيليا) القرش المكسيكي الريال الإسباني الآسبير الفضي الربع الكاتربيل الإسباني الكاتريب المكسيكي	5.40 ف 8.25 ف 5.43 ف 3.40 ف 3.7 ب.ش 15 آسبير 15 ريال إسباني 86 فرنك 1.68 فرنك
نقود دويلات المدن الإيطالية	قرش ليفورن سكين بندقي نقود توسكانية (لاروز)	3.6 ب.ش 2.6 ب.ش 4.96 فرنك
النقود الفرنسية	الجنيه الفرنسي الريال الفرنسي لويز الفرنسي الفرنك الفرنسي	5 فرنك 5 فرنك 20 فرنك 1 فرنك
النقود النمساوية	التالاري	5.58 أو 5.25 ف
النقود البرتغالية	الغروزاد البرتغالي	7 ب.ش

ملحق رقم : 10

العملات الإسلامية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[10]

	نوع النقود المستعملة	قيمتها
النقود التونسية	السلطاني التونسي الريال التونسي الخروبة الدرهم الناصري الفلس أو الأسبر القفصي فلس فلس رقيق	3.5غ ذهب 16 خروبة أو 3.4 ب.ش 0.25 نصري 2 فلس نصف نصري 0.12 قفصي 0.5 قفصي
نقود المغرب الأقصى	السلطاني المغربي نصف البندقي أو نصف المشراوي البندقي أو العشراوي مثقال درهم المزونة الفلوس : زوج فلوس ، الثمينة ، أربعة ريال فلوس	2.4 ب.ش أو 10.5 ف 32.5 أوقية 65 أوقية 4 أوقيات = =
نقود الدولة العثمانية و أقطار المشرق العربي	سلطاني أو محبوب أوزر محبوب ، نصف محبوب	9 ب.ش ، 10 ب.ش ، 6 ب.ش أو 35.24 ف. 4.5 ب.ش

[10] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، ص ص203-204.

ملحق رقم: 11

قائمة لأهم الصادرات والواردات بين الجزائر وأسواق الدول الأوروبية[11]

البلد	أهم الأسواق	المواد المستوردة	المواد المصدرة
إيطاليا	ليفورنة جنوة	رخام – ورق – زجاج – مرايا – خرز – أواني فضية أجبان – قرنفل – ثريات مرجان – مصاغ – أجواخ حرير – حبال.	قمح – جلود – شمع – صوف – ريش النعام – عطر الورد – قفف.
فرنسا	مارسيليا	أجواخ – أقمشة قطنية – مخمل – قطيفة – حرير – منادف – مصاغ – زرّ قرنفل – فواكه مجففة – شب – جوز الطيب – مربيات – قرمز – دردي – نحاس – حديد – فولاذ – تنك – بارود – خردوات – كبريت.	حبوب – مرجان – شمع – صوف – جلود – قرون – خيل – ريش النعام – زيت – غنم – تين.
إسبانيا	بليار	ملح – أجبان – عرق – خمر.	قمح – جلود.
إنكلترا	لندن	حديد – رصاص – قصدير – أنسجة قطنية – ملح البارود – بارود – أجواخ – خل – عرق – أغطية – أجواخ – خل – عرق – أغطية – أجواخ إسبانية – ريالات إسبانية.	شمع – جلود – حبوب – صوف – ريش النعام – غنم.
هولندا – السويد – الدانمارك		الصوراي – الحبال – البارود – الأخشاب.	المواد الزراعية الأساسية.

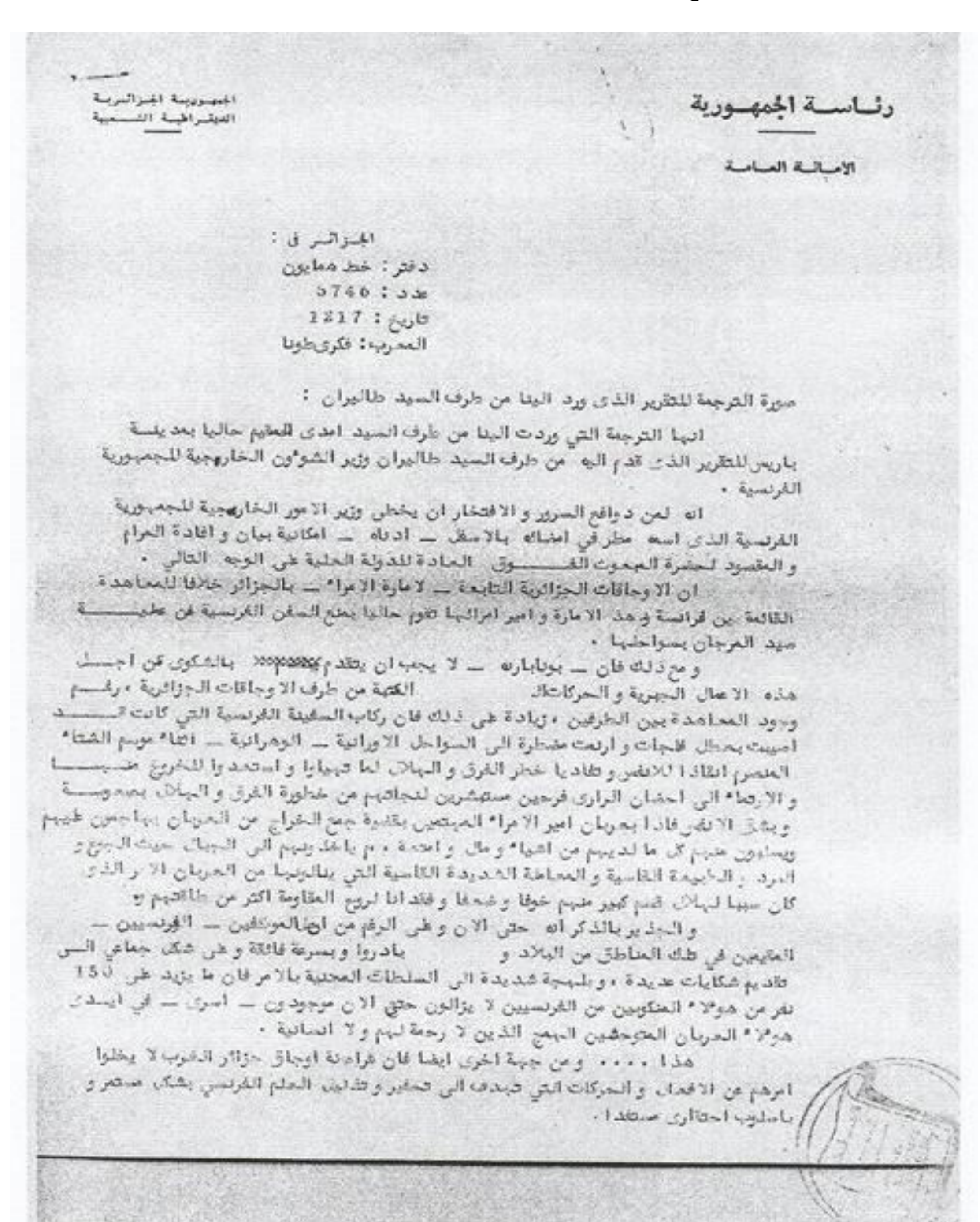
(11) – أمين محرز : المرجع السابق، ص200.

ملحق رقم: 12

رسالة من أحد عملاء الجزائر في أوروبا إلى الباشا، دون تاريخ، حول نشاط يعقوب بكري في أوروبا، وفيها عرض تسوية بعض المسائل التجارية بين الجزائر وبين فرنسا وإسبانيا وسردينيا، المكتبة الوطنية 118/3190

ملحق رقم: 13

تقرير وزير الخارجية الفرنسي تاليران إلى مبعوث الباب العالي، حول الخلاف بين الجزائر وفرنسا بسبب هجوم الجزائريين على بعض التجار الفرنسيين، وأيضا بسبب مسألة الديون (أ) مركز الأرشيف الوطني، دفتر خط همايون، العدد 5746، العلبة 22، التاريخ 1217هـ.



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :
دفتر : خط همايون
عدد : 5746
تاريخ : 1217
المعرب: فكري طونا

صورة الترجمة للتقرير الذى ورد الينا من طرف السيد طاليران :

انها الترجمة التي وردت الينا من طرف السيد امدى المقيم حاليا بمدينة باريس للتقرير الذى قدم اليه من طرف السيد طاليران وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية .

انه لمن دواعي السرور و الافتخار ان يخطى وزير الامور الخارجية للجمهورية الفرنسية الذى اسمه مطرفي امضائه بالاسفل — ادناه — امكانية بيان و افادة الحرام و المقصود لحضرة المبعوث الفـــوق العادة للدولة العلية على الوجه التالي .

ان الاوجاقات الجزائرية التابعة — لامارة الامراء — بالجزائر خلافا للمعاهدة القائمة بين فرانسة وهذه الامارة و امير امرائها تقوم حاليا بمنع السفن الفرنسية عن عمليـــة صيد المرجان بسواحلها .

و مع ذلك فان — بونابارته — لا يجب ان يتقدم ~~xxxxxxxx~~ بالشكوى عن اجــل هذه الاعمال الجبرية و الحركات الكثيرة من طرف الاوجاقات الجزائرية ، رغــم وجود المعاهدة بين الطرفين ، زيادة على ذلك فان ركاب السفينة الفرنسية التي كانت قـــد اصيبت بعطل فجأة و ارغمت مضطرة الى السواحل الاورانية — الوهرانية — اثناء موسم الشتاء العاصف انقاذا للانفس و تفاديا خطر الغرق و الهلاك لما نجوا و استعدوا للخروج ضيـــفا و الالتجاء الى احضان البرارى فرحين مستبشرين لنجاتهم من خطورة الغرق و الهلاك بصعوبـــة وبشق الانفس فاذا بعربان امير الامراء المبعوثين بقضية جمع الخراج من العربان يهاجمون عليهم ويسلبون منهم كل ما لديهم من اشياء و مال و امتعة ، ثم ياخذونهم الى الجبال حيث البرد و الجوع ، و الطبيعة القاسية و المعاملة الشديدة القاسية التي يعاملونها من العربان الامر الذى كان سببا لهلاك قسم كبير منهم خوفا وضعفا و فقدانا لروح المقاومة اكثر من طاقتهم ؟

و الجدير بالذكر انه حتى الان و على الرغم من ان الموظفين — الفرنسيين — المقيمين في تلك المناطق من البلاد و بادروا و بسرعة فائقة و على شكل جماعي الى تقديم شكايات عديدة ، و بلهجة شديدة الى السلطات المحلية بالامر فان ما يزيد على 150 نفر من هؤلاء المنكوبين من الفرنسيين لا يزالون حتى الان موجودين — اسرى — في ايدى هؤلاء العربان المتوحشين الهمج الذين لا رحمة لهم و لا انسانية .

هذا .... ومن جهة اخرى ايضا فان قراصنة اوجاق جزائر الغرب لا يخلوا امرهم عن الافعال و الحركات التي تهدف الى تحقير و تذليل العلم الفرنسي بشكل مستمر و باسلوب احتقارى مقصود .

تابع ملحق رقم: 13

تقرير وزير الخارجية الفرنسي تاليران إلى مبعوث الباب العالي، حول الخلاف بين الجزائر وفرنسا بسبب هجوم الجزائريين على بعض التجار الفرنسيين، وأيضا بسبب مسألة الديون (ب) مركز الأرشيف الوطني، دفتر خط همايون، لعدد 5746، العلبة 22، التاريخ 1217هـ.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الأمانة العامة

ـ 2 ـ

و خلاصة الكلام في هذا الميدان ان امير امراء جزائر الغرب قد تسرع و تناسى تماما المعاهدة القائمة بيننا و بينه و ارتباطاته الضرورية الالزامية تجاه فرانسة بمقتضى هذه المعاهدة الى درجة حتى اصبح يدعي اخذ و استرداد المبلغ المتكون من مائتين الف فروش عن طريق الـ والاجبار مهددا و مخوفا الجمهورية الفرنسية باعلان الحرب ضدها ان لم يتم دفع المبلغ المذكور في غضون اربعين يوما على الاكثر ، و من طرف فرانسة الى اوجاق جزائر الغرب .

و انطلاقا من هذه الامور و المواد المذكورة سالفا فان بونابارت قد قام بارسال رسالة مخصوصة عن طريق احد اعوانه الملازمين له في قصره الى جهة الجزائر مكلفا اياه في حملها و تسليمها الى امير امراء الجزائر و الجدير بالذكر ان مضمون الرسالة الموجهة من بونابارت الى الوالي الجزائري كان متعلقا بحركات امير الامراء السابق الذكر حيث حاول ـ بونابارت ـ من خلال رسالته هذه ان يشرح لامير امراء جزائر الغرب مدى مخالفة و مغايرة هذه الحركات المتبعة تجاه فرانسة للسياسة الجزائرية الرامية الى تحقيق مصالحها الخاصة بها .

و من الملاحظ انه اذا اخطأ ـ امير الامراء ـ في موقفه من المراسلة و امر على التمادي في تصرفاته و ادعاءاته الاستحقاقية و الا وحاول الرد على رسالة بونابارت بهذا الاسلوب و بتلك الكيفية ، فان مثل هذه الحركة منه لاشك سوف تجعل بونابارت ـ مضطرا الى اللجوء الى ارسال جيش بري لضبط الجزائر و انقاذ فرانسة من التعرض للحركات و الاعمال التي لا تلائم و مصلحتها .

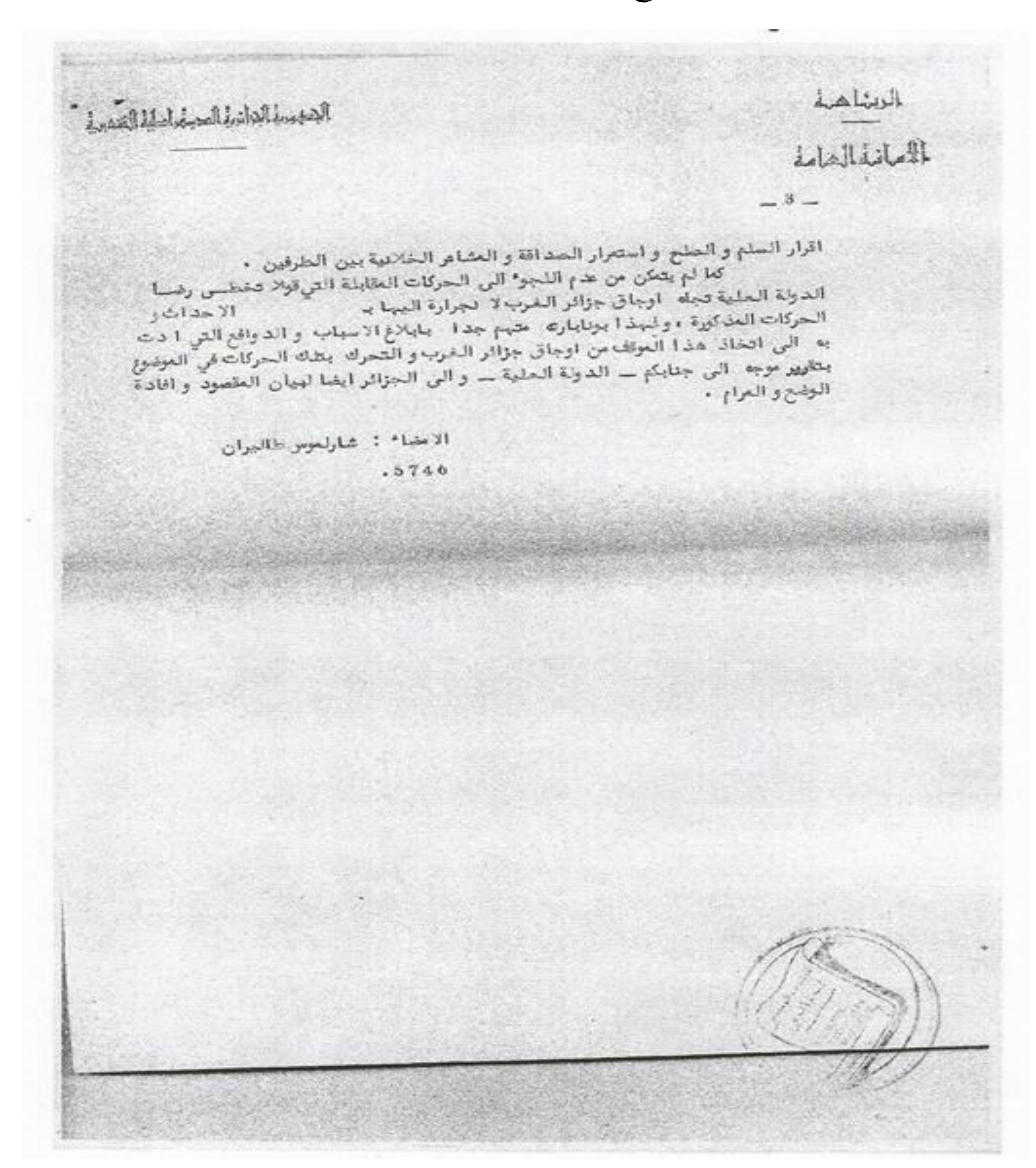
و لهذا فقد قولي الوزير المشار اليه انفا في تبليغ هذا القرار الذي يمكن ان يلجا اليه بونابارت الى جناب سعادتكم على الوجه المخصوص ، اضمير الخطاب في العبارة يرجع الى المبعوث الفوق العادة ـ للدولة العلية .

هكذا اراد بونابارت ان يلهم الوزير المذكور سابقا الى تبليغ الوضع بهذه الكيفية الى جنابكم العالي ، ثم بعد ذلك ان قامت فرانسة الى مقابلة الجبر بالجبر و الاعداء بالاعتداء دون تقديم الشكاوا الى الدولة العلية و اسقط وال من ولاة الدولة العلية فان ذلك يكون راجعا الى الحركات العدائية الجبارة التي كانت تتخذ تجاه فرانسة من طرف هذا الوالي نفسه فيكون هو الذي اسقط نفسه بنفسه نتيجة اعماله العدوانية تجاه فرانسة و لذا فلا يلوم من الا نفسه ولم تكن فرانسة ظالمة و لا متعدية في هذه العملية لان الجزاء من جنس الاعمال .

نعم في الوقت الذي ذهب بونابارت بالذات الى مصر ظنت الدولة العلية ان هنالك مجالا للشكوا في هذه القضية ، الا انه كما تدركون جنابكم جيدا ان الحالة التي اصبحت تسيطر على المنطقة من جراء تلك الحركات العدائية الجبارة التي تمارسها فراعنة اوجاق جزائر الغرب لم تدع اية فرصة لنجاح مساعي بونابارت الودية التي كانت تهدف الى ا ...

تابع ملحق رقم: 13

تقرير وزير الخارجية الفرنسي تاليران إلى مبعوث الباب العالي، حول الخلاف بين الجزائر وفرنسا بسبب هجوم الجزائريين على بعض التجار الفرنسيين، وأيضا بسبب مسألة الديون (ج) مركز الأرشيف الوطني، دفتر خط همايون، لعدد 5746، العلبة 22، التاريخ 1217هـ.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الأمانة العامة

ـ 3 ـ

اقرار السلم و الصلح و استمرار الصداقة و المشاعر الخلافية بين الطرفين .
كما لم يتمكن من عدم اللجوء الى الحركات المقابلة التي قولا تخطى رضا الدولة العلية تجاه اوجاق جزائر الغرب لا لجرارة اليها بـ الاحداث و الحركات المذكورة ، ولهذا بونابارت مهتم جدا بابلاغ الاسباب و الدوافع التي ادت به الى اتخاذ هذا الموقف من اوجاق جزائر الغرب و التحرك بتلك الحركات في الموضوع بتقرير موجه الى جنابكم ــ الدولة العلية ــ و الى الجزائر ايضا لبيان المقصود و افادة الوضع و المرام .

الامضاء : شارلموس طاليران

.5746

بيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم (رواية ورش)

- صحيح البخاري ومسلم

I- المحفوظات :

محفوظات الأرشيف الوطني :

أ- دفتر خط همايون :

-دفتر خط همايون ، الرقم العثماني 5746 ، التاريخ 1217هـ

ب- المكتبة الوطنية :

- 118/3190رسالة من أحد عملاء الجزائر في أوروبا إلى الباشا دون تاريخ حول نشاط يعقوب بكري في أوروبا وفيها عرض تسوية بعض المسائل التجارية بين الجزائر وفرنسا وإسبانيا وسردينيا.

- 404/3190 رخصة مرور مسلمة من محمد بن عثمان باشا إلى مبعوث البابا إيمانويل حتى لا يعترض القراصنة خلال عودته إلى إسبانيا ومعه الأسرى الذين تم افتدائهم.

II- باللغة العربية :

أولا : المصادر

المصادر المطبوعة :

1- ابن الأحمر: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان،** تح/ هاني سلامة، دار الثقافة الدينية للنشر والتوزيع القاهرة، 2001.

2- أومان.ك : **الإمبراطورية البيزنطية** ، تعريب / مصطفى طه بدر، القاهرة، 1957.

3- الجزائري محمد بن عبد القادر : **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر،** تح/ ممدوح حقي، مؤسسة الأمير عبد القادر، ج1 الجزائر، 2001.

4- ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد : **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،** ضبط/ خليل شحادة، مرا/سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، 2000.

5- ـــــــــــــــــــــــــــــــــ : **المقدمة،** دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان 2004.

6- شالر وليام : **مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1834م)،** تع وتح/ إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7- ابن العنابي محمد بن محمود : **السعي المحمود في تنظيم الجنود**، تق وتح/ محمد بن عبد الكريم الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

8- الغبريني أحمد أبو العباس : **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية**، تح/ رابح بونار ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

9- الفاسي الحسن بن محمد الوزان : **وصف إفريقيا**، تر/ محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، .1983

10- كاثكارت جيمس ليدر : **مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب**، تر/إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

11- مالتسان هاينريش فون : **ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا**، ج1، **تر وتق**/أبو العيد دودو، دار الأمة الجزائر، 2009.

12- مجهول : **غزوات عروج وخيرالدين**، تصحيح وتعليق/ نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1934.

13- المزاري الآغا بن عودة : **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19** تح/ يحي بوعزيز، ج2 ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

14- ـــ: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودراسة/ يحي بوعزيز، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

15- المفتي حسين بن رجب شاوش : **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها : فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

16- مونتسكيو : **روح الشرائع**، تر/ عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية (الأونسكو) دار المعارف المصرية، القاهرة، 1953.

17- الونشريسي يحي ابن أحمد : **المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية و الأندلس والمغرب**، تح/محمد حجي وآخرون ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983.

18- الوهراني مسلم بن عبد القادر : **ذخائر المغرب العربي "تاريخ بدايات وهران المتأخر"**، تح/ رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

ثانيا – المراجع :

19- آرشيباليد.ر لويس : **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط** (500-1100)، تر/أحمد محمد عيسى مرا و تق/محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،[د.س.ن].

20- بن آشنهو عبد الحميد بن أبي زيان: **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1986.

21- أميلي حسن : **البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16-17م من الريادة إلى التبعية** ، ضمن كتاب العثمانيون والعالم المتوسطي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 2003.

22- ــــــــــ : **مسألة الجهاد البحري بين القرصنة المشروعة ولصوصية البحر**، ضمن كتاب البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، الرباط، 1999.

23- بالطيب عبد اللطيف : **أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري (من الجزائر إلى إيرلندا)**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

24- بروديل فرنان: **البحر المتوسط المجال والتاريخ**، تر/ عمر بن سالم، منشورات وزارة الثقافة تونس 1990.

25- بلحميسي مولاي : **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2 المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

26- بوعزيز يحي : **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830**، دار البصائر الجزائر، 2009.

27- ــــــــــ : **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المؤسسات الجامعية، الجزائر، 2009.

28- ــــــــــ: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص81.

29- تابليت علي : **العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830)** ، ج1، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2013.

30- التازي عبد الهادي : **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية (سلسلة الدورات)، الرباط 1995.

31- التر عزيز سامح : **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر/ محمود على عامر، دار النهضة العربية، لبنان 1989.

32- التميمي عبد الجليل : **العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط : الإشكاليات والمقاربات الجديدة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، .2003

33- ــــــــــ : **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر** ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي/آيار 2009م.

34- التميمي عبد الجليل : **من دلالات الأنشطة الاقتصادية للإيالات المغاربية في العصر الحديث**، ضمن كتاب "دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي/آيار 2009.

35- جوليان شارل أندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تر/محمد مزالى، بشير سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر تونس، 1983.

36- جيمس ويلسون ستيفن : **الأسرى الأمريكان في الجزائر1785-1797م**، تر/علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

37- حسن محمد إبراهيم : **دراسة في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط**، مركز الإسكندرية للكتاب مصر، 1999.

38- حليمي عبد القادر على : **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 (دراسة في جغرافية المدن)**، الجزائر 1972.

39- حمادي عبد الله : **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس 1492-1616م**، دار الألمعية، الجزائر 2011.

40- بن خروف عمار: **العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الجزائر و المغرب في القرن العاشر هجري /السادس عشر ميلادي**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

41- خلاصي علي : **قصبة مدينة الجزائر**، ج1، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

42- دحماني توفيق : **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر**، الدار العثمانية الجزائر، 2009.

43- دراج محمد : **الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروسا (1512-1543)**، تصدير/ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

44- درياس يمينة : **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، [د.س.ن].

45- الدغيم محمود السيد : **أضواء على تاريخ البحرية الإسلامية العثمانية حتى نهاية عهد السلطان سليمان الثاني**، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994.

46- رفعت محمد : **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، القاهرة، 1959.

47- ريمون أندري: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر/لطيف فرج، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1991.

48- رينو جوزيف : **الفتوحات الإسلامية في فرنسا وإيطاليا وسويسرا في القرن الثامن والتاسع والعاشر الميلادي**، تعر وتع / إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

49- الزبيري محمد العربي : **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

50- ــــــــــــــــ : **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1975.

51- سعد الله أبو القاسم : **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 4، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

52- ــــــــــــــــ: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

53- ــــــــــــــــ: **أضواء تاريخية (بحوث في التاريخ العربي الإسلامي وشعوب وقوميات)**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005.

54- ــــــــــــــــ: **على خطى المسلمين حراك في التناقض**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

55- سعد الله فوزي : **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، دار الأمة، الجزائر، 1996. -

56- سعدي عثمان : **الجزائر في التاريخ (من العصور القديمة وحتى سنة 1945)**، دار الأمة، الجزائر، 2012.

57- سعيدوني ناصر الدين : **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني(1791-1830)** دار البصائر، الجزائر 2012.

58- ــــــــــــــــ : **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني(1792-1830)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

59- ــــــــــــــــ : **تاريخ الجزائر في العهد العثماني ويليه ولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس-طرابلس)**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

60- ــــــــــــــــ : **تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة**(798-20هـ/640-1492م)، دار النهضة العربية، بيروت، .2003

61- ــــــــــــــــ : **قانون أسواق مدينة الجزائر " 1107-1117هـ/1695-1705م" لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد**، تح وتق وتع : ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، 2012.

62- ــــــــــــــــ : **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، .2000

63- سعيدوني ناصر الدين و البوعبدلي المهدي : **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، .1984

64- سليماني أحمد : **تاريخ مدينة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1989

65- شريط عبد الله ، الميلي محمد امبارك : **مختصر تاريخ الجزائر (السياسي والثقافي والاجتماعي)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

66- شويتام أرزقي : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

67- ــــــــــــــ : **نهاية الحكم العثماني وعوامل إنهياره (1800-1830)**، دار الكتاب العربي ، الجزائر، 2011.

68- الصالح صبحي: " **الحماية من القرصنة في نظر الشريعة الإسلامية** "، أعمال أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1986.

69- طقوش سهيل : **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013.

70- العربي إسماعيل : **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة(1776-1818م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

71- العقاد صلاح : **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993.

72- علاوة عمارة : **دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

73- عمر عبد العزيز عمر : **دراسات في التاريخ الحديث المشرق العربي من الفتح العربي حتى نهاية القرن الثامن عشر**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

74- عنان محمد عبد الله : **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966.

75- غطاس عائشة وأخريات : **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

76- الغنيمي عبد الفتاح مقلد: **موسوعة تاريخ المغرب العربي**، مج 03، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.

77- فارس محمد خير: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلي الاحتلال الفرنسي**، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979.

78- فيلالي عبد العزيز : **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)**، ج1، موفم للنشر، الجزائر، .2007

79- قنان جمال : **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)**، دار هومة، الجزائر، 2010.

80- ــــــــــ : **نصوص ووثائق تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، دار الرائد، الجزائر، 2010.

81- محرز أمين : **الجزائر في عهد الآغوات (1659–1671)**، دار البصائر، الجزائر، 2011

82- المدني أحمد توفيق : **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492–1792)**، دار البصائر، الجزائر، 2007.

83- ــــــــــــــــ : **محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766–1791)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

84- ــــــــــــــــ : **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر(1754–1830م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

85- مروش المنور : **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير والواقع)**، ج2، درا القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

86- مروش المنور : **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير والواقع)**، ج1، درا القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

87- مصطفى أحمد بن حموش : **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956–1246هـ/1549–1830م)** دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

88- الميلي مبارك بن محمد : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج4، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

89- النظام زهراء : **العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003..

90- نايت بلقاسم مولود قاسم : **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج2، دار الأمة الجزائر، 2012.

91- ــــــــــــــــــــــ : **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، دار الأمة الجزائر، 2012.

92- نور الدين عبد القادر : **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

93- هلايلي حنيفي : **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

94- ــــــــــ : **بنية الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2007.

95- ــــــــــ : **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

96- وولف جون ب: **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر/ أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

- المؤتمرات :

97- اللجنة المغاربية للتاريخ الإسلامي : "**الجهاد البحري في التاريخ العربي الإسلامي**"، ندوة دولية، المغرب، ماي-جوان 1997.

VI- الرسائل الجامعية :

98- إبراهيم سعيود : **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02، 2010/2009م.

99- بليل رحمونة : **العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" "ليفورن" من 1700 إلى 1827**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2001-2002.

100- بيلامي وداد : **النفوذ الاقتصادي- السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

101- حالة خديجة : **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور تخصص التاريخ الحديث، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدارار، 2013/2012.

102- حماش خليفة إبراهيم : **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى سنة 1830** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1944.

103- حيمر صالح : **التحالف الأوروبي ضد الجزائر1541 م وتأثيراته الإقليمية والدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007

104- بن خروف عمار: **العلاقات بين الجزائر والمغرب (921-1069هـ/1517-1659م)**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة دمشق، 1983.

105- دادة محمد : **اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن الثامن عشر حتى 1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1985.

106- سلطاني أحمد : **التجارة والتجار في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية والأجنبية (1792-1830م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-، 2012/2011.

107- عطيلي محمد أمين: **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية** مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة غرداية، 2011-2012.

108- عمراني معاذ : **أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنيين 19و 20م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، .2003

109- غطاس عائشة : **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م- مقاربة اجتماعية، اقتصادية،** دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

110- غنابزية علي : **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن الثالث عشر (هـ) التاسع عشر(م)** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001/2000.

111- كليل صالح : **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.

ثالثا : الدوريات :

112- بن آشنهو عبد الحميد: " **الدور الذي لعبته الجزائر في القرن السادس عشر بالبحر المتوسط** "، مجلة الأصالة، العدد 8، الجزائر .1982

113- أمين محمد : **القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان بالجزائر في القرن الثامن عشر**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 21، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، سبتمبر/أيلول، .2000

114- بلحميسي مولاي :" **صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية** "، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

115- تابليت علي : "**يهود الجزائر في الفترة العثمانية (1516-1830)**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد16، تونس، .1995

116- التميمي عبد الجليل : " **الخلفية الدينية للصراع الإسباني – العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 10-11، تونس، جويلية، 1978.

117- ــــــــــــــــ : "**أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519**"، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 6 تونس، .1979

118- ــــــــــــــــ : " **رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني، سنة** " **1541**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3 تونس، جانفي /يناير ، 1975.

119- ــــــــــــــــ : "**رسالة مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541**"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 3، جانفي .1975

120- حليمي عبد القادر : "**القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي**"، مجلة الأصالة، العدد 07 مارس أفريل 1972.

121- داودي مصطفي :" **دور البحرية الجزائرية في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين** "، أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، [د.س.ن].

122- الزبيري محمد العربي : **دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية أواخر عهد الدايات**، مجلة تاريخ وحضارة المغرب العدد 12، ديسمبر 1974.

123- زكي مبارك : " **الجهاد البحري في الغرب الإسلامي، المفهوم الإسلامي والمفهوم المسيحي** "، مجلة البحث العلمي، السنة الإحدى والثلاثون، عدد45، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1998.

124- سعيدوني ناصر الدين : "**نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني**"، مجلة سيرتا، العدد 03، 1980.

125- بن صحراوي كمال: " **الصراع الإسلامي المسيحي ومؤشراته في البحر المتوسط خلال ق 16م** "، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد20-21، فبراير 2014، وهران.

126- العدوني رجاء العودي :" **الجهاد البحري المشترك بين إفريقية والمغرب الأقصى بين القرن الثالث عشر والسادس عشر ميلادي**"، مجلة اللجنة المغربية للتاريخ البحري، المغرب، ماي-جوان 1997.

127- غطاس عائشة : " **أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدانماركية**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 22 الجزائر، 1987.

128- ــــــــــــــ : **التجار الجزائريون من خلال أرشيف القنصلية الفرنسية (1636-1830)**، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 61-62، تونس، جويلية 1991.

129- الغفيري موسى : " **القرصنة بالبحر الأبيض المتوسط (في القرنين 16-18م) بين القراءة التاريخية والطرح المدرسي**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 146، تونس، مارس/آذار 2012.

130- فكاير عبد القادر : "**العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية** "، مجلة عصور الجديدة العدد 05، 2012، وهران.

131- قداش محفوظ : " **الجزائر في العهد التركي** "، مجلة الأصالة، العدد 52، مطبعة البعث، الجزائر، 1977، العدد52.

132- قرباش بلقاسم : **الجزائر ودول شمال أوروبا 1600-1830م** "، مجلة دراسات تاريخية، العدد02، أفريل 2014.

133-المدني أحمد توفيق : " **الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها في إطار الرابطة العثمانية من خلال وثائق استانبول (خط همايون)** "، مجلة التاريخ، العدد 07، 1979.

134- **نشرة أنباء بيبليوغرافية حول المدجنين والموريسكيين والنصوص الإلخميادية وفقه اللغة العربية والرومانية**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد63- 64، جويلية 1991.

135- وولف جون : " **رياس البحر** "، تر/ أبو القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 03، 1987.

III- باللغة الأجنبية :

أولا : المصادر:

136- Arvieux (Chevalier) , **Mémoires du chevalier d'Arvieux** , T 5 Librairie Charles Jean Baptiste Delespine Les Fils , Paris , sans date.

137- De Mas Latrie(M.L) , **Traités de paix et de commerce et document Divers concernant Les Relations Des chrétiens avec Les arabes De l'Afrique septentrionale au moyenne âge recueillis par ordre De L'empereur et publiés avec une introduction historique** , Henri Palon, Paris, 1866.

138- Devoulex (A) , **Registre des prises maritimes, Traduction d'un document authentique et inédit**, A Jourdan, Alger, 1872.

139- Devoulex (A) , **Tachrifate recueil de notes historiques sur l'Administration de l'ancienne régence d'Alger**, imprimerie du gouvernement, Alger, 1852.

140- Dubois (T) , **mémoire sur Alger 1809**, pub par G. Esquer, lib champion , 2ème éd , Paris, 1927.

141- Grammont (H.D) , **Histoire d'Alger sous la domination turque(1515-1830)** , Ernest Leroux , Paris.

142- Grammont(H.D de), **Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742)**, Libraire dicteur Adolphe Jourdan, Alger, 1890.

143- Haddey (M.J.M), **Le Livre d'or des Israélites Algériens, Recueil de Renseignement Inédit et Authentique sur les Principaux Négociants d'Alger pendant la période Turque**, Imprimerie Typographique de Boyer, Alger, 1872.

144- Haëdo (F.D), **Topographies et histoire générale d'Alger**, Traduit de l’espagnol par: MM. Monnereau et A. Berbrugger, imprimé à valladolid, Paris, 1870.

145- Hamdan ben Othman Khodja , ¨**Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger**¨, 2éme Ed, Sindbad , Paris, 1985.
146- Laugier (Tassy De), **Histoire du Royaume d'Alger**, Ed Loysel, Paris, 1992.
147- Pierre (Dan.R), **Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaume, études villes d'Alger, de Tunis, de salé, et de tripoli**, chez Pierre Rocolet, Imprimeur et Libraire ordinaire du Roi, Paris, 1646.
148- Plantet (Eugéne) , **Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1700)**, T 01, Edition Bouslama, Tunis, 1889.
149- Shaw (T), **Voyage dans la régence d'Alger**, Tard/J.Mac Carthy, Ed Bouslama, Tunis, 1980.
150- Venture De Paradis (J.M), **Tunis et Alger au XVIIIé siècle**, Sandibad, Paris, 1983.

ثانيا : المراجع

151- Belarbi (Louba), **"Le régime Liberal des capitulation le cadre juridique de l'expression du capitalisme Européen dans le marché de l'empire ottoman au 19e Siècle"**, Cahier Maghrebins D'Histoire, Université Oran , N°7, Juin 1990.
152- Ben Mansour (A.H) , **XVIe XVIIe siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye " évêque d'Afrique**", Cerf, Paris, 1998.
153- Bertrand (Lois), **Histoire d'Espagne**, Les grandes études historiques, Paris, 1936.
154- Braudel (Fernand) , **La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe 02,** ed5, V01, Colin, Paris, 1966.
155- Card (E. Rouard de), **Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**, A.Pédone , Paris, 1906.
156- Carette (M.E), **Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresque**, imp du roi, Paris, 1884.
157- Charles (Feraud), **Histoire des Villes de la Province de Constantine, La Calle et documents pour servir a des anciennes concessions française d'Afrique**, Alger, 1871.

158- Esquert (G), **Les commencement d'un empire - La prise d'Alger 1830**, Ed la Rose Paris, 1929.
159- Gerard Vun Krieken et Moulay Belhamissi, **Corsaires et marchands-Relations entre Alger et les pays bas 1604-1830**, Bouchéne, Paris, 2002.
160- Henri (Garrot), **Histoire générale de l'Algérie**, imp P.Crescenzo, Alger, 1910.
161- Hervé (Coutau Bégarie), **L'émergence d'une pensé naval en Europe au XVI siècle et au début du XVII siècle,** le mer, Paris 2000.
162- JE.Roy (J), **Histoire de l'Algérie** , 1re Série, Ed tours Alfred Mame et fils, Paris,1880.
163- Julien (CH. A) , **Histoire de l'Afrique du nord de la conquête arabe à 1830** , 2ème Edition, Sned , Alger , 1978.
164- Mahfoud (Kaddache) , **L'Algérie durant la période Othemane**, OPU, Alger.
165- Moulay (Belhamissi), **Marins et Marine d'Alger (1518-1830)**, T1, Bib Nationale Algérienne, Alger, 1996.
166- Moulay (Belhamissi) , **Les Captifs Algériens et l'Europe Chrétienne**, E.N.A.L, Alger 1988.
167- Picard (E), **La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830**, collection de centenaire d'Alger, Paris.
168- Saidouni (N), **L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane(1791-1830)**, Dar al-Gharb Al-Islami, Beyrouth, 2001.
169- Sir Fisher (Godfrey), **Légende Barbaresque guerre commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830**, Traduit Et Annoté: Farrida Hellal, 2éme Ed , Office des publications universitaires , Alger , 2000.
170- Valensi (L) , **Le Maghreb avant la prise d'Alger ,** Flammarion , Paris , 1962.
171- Xavier Bardon , **Histoire Nationale de l'Algérie**, E Leroux, Paris, 1886.

ثالثا : الدوريات:

172 - Amine (M) , **" Conditions et mouvement des échanges de la Régence ottomane d'Alger"** , R.H.M, N 69-70, 1993.

173- Amine (M), **"La situation d'Alger vers 1830."**, R.H.M, N°74, 1994.
174- Amine (M), **Moyens et Aspects technique de l'Activité commerciale à Alger,** R-H-M, N°75-86, 1991.
175- Braudel (Fernand)," **Les espagnols et l'Afrique du nord de 1492-1577"**, R.Af , V 69, 1928.
176- Cazenave (J), **Contribution à l'Histoire du vieil Oran**, R.Af V66,1925.
177- Charles (André Julien), **"Marseille et la question d'Alger a la veille d'une conquête**" R.Af, V60, Alger, 1919.
178- Delphin (G) , **" Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1775 "**, in J.A , janvier-mars 1925.
179- Devoulx (Albert) , **La Marine de la régence d'Alger** ", R.AF, V13, 1869.
180- Elie de la Primaudaie(F), **"Le Commerce et la Navigation de L'Algérie"**, R.A.C, 1860.
181- Emerit (M) , **" Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix -1695- "**, A.I.E.O, 1958 N11.
182- Emerit . (M) , **"Voyage dans la condamine d'Alger 1731."**, in R.Af, V18, 1954
183- Féraud (L. Charles) : **Les Ben Djallab sultan de Touggourt**, R.Af , V23 , 1879.
184- Haëdo (Fray Diego), **Histoire des rois d'Alger**, in R.Af, V25, 1881.
185-Haëdo(Fray Diego), **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, traduit de l'espagnol par : Berbruggers et Monoreau, R.Af, N15, Alger, 1871, p92.
186- Haëdo(Fray Diego), **Topographie et histoire générale d'Alger**, Traduit par : Bebrugger et Monnereau, R.Af , V 15, 1871.
187- Maurice Eisenbeth, **Les Juifs en Algérie et en Tunisie durant l'époque Turque**, R.Af N93 Alger, 1952.
188- Pierre (Boyer), "**Contribution à l'étude politique religieuse des turcs dans la régence d'Alger" ,** in R.O.M.M, N°1, 1966.
189- Primaudaie (Elie De La) , **Document Inédits sur l'Histoire du l'Occupation Espagnole en Afrique (1506-1574)** , R.Af , 1876 , V20.

190 - Sauvager (J) , **" Une description des Côtes barbaresques au XVII^{e} siécle "** , R.Af, V9, 1949.
191- Vaysette (Gaid), **Histoire des derniers beys de Constantine depuis 1793 jusqu'a la chute d'Hadj Hamed**, R.Af, V4, 1859-1860.

IV-الموسوعات :

192- Dictionnaire Robert , France , 2005.

الفهارس

ذ

1/الأعلام

2/الأماكن والبلدان

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن و البلدان

-ي-

فهرس المحتويات

الفصل الأول : نشاط البحرية الجزائرية خلال القرنين 17و18م



الفصل الثاني: الصراع البحري الجزائري الأسباب والمظاهر